الأرض و الفلاح فى مصر



مركز البحوث العربية والأفريقية

مركز البحوث العربية

الأرض والفلاح في مصر

أعمال الندوة المهداة إلى

الشيخ محمد عراقى

14 مارس 2001

إعـــداد :

- د.ريم سعد
- سعد قنديل
- عريان نصيف
- د.محمد حسن عبد العال
- مركز الأرض لحقوق الإنسان

تحرير: عريان نصيف

المحتـويات

كلمات الافتتــاح:

كلمات الافتتاح

***حلمي شعراوى**

***عبد الغفار شكر**

***عريان نصيف**

كلمة: أ. حلمى شعراوى

مــدير مـركز البحوث العربية

إن صلة مركز البحوث العربية بالراحل الطيب الذكر الشيخ محمد عراقى، هى صلة بالمسألة الفلاحية بل والاجتماعية عموماً فى مصر منذ تأسيس مركز البحوث العربية عام 1987، وكان الراحل ممن زكوا المركز وحرصوا على ربطه بحركة نضال الفلاحين وشخوصها قديماً وحديثاً، بل وكانت من أولى ندوات المركز الكبيرة ندوة المسألة الزراعية فى مصر فى ..... بالتعاون مع اتحاد الفلاحين تحت التأسيس الذى كان الشيخ عراقى من أبرز قياداته واحتفل معنا بإهداء تلك الندوة لشهيد النضال الفلاحى الراحل صلاح حسين.

لقد كان الشيخ عراقى نموذجاً للفلاح الأصيل، والمثقف المخلص الذى ربط قضية الفلاحين، بالقضايا الوطنية والثقافية، وظل خط نضاله التقدمى جامعا لهذه الأبعاد ونموذجاً لنا فى العمل، ولذا فإن التزامنا اليوم بتكريمه، إنما هو استمرار لالتزامنا بالمسألة الفلاحية والمسألة الزراعية، إذ ستظل الأرض فى مصر هى الوطن، وهى الثقافة، وهى الإنسان الذى عبر عنه الشيخ عراقى.

لعل هذا المعنى هو الذى دفع فناناً تشكيلياً كبيراً مثل "محمد حجى" إلى أن يُعد صورة للشيخ عراقى تعتبر من أجمل أعمال هذا الفنان المبدع. كما أن نفس الروح هى التى دفعت شباب علماء الاجتماع وباحثى مركز الأرض لأن يسهموا بأوراقهم فى هذه الندوة تحية للشيخ عراقى.

أما زملاء "عراقى" فى رحلة تأسيس اتحاد الفلاحين، ووضع قضية الأرض والفلاح على ساحة الاهتمام السياسى والثقافى فى مصر لعدة عقود فإنهم كثر، لكننى لا أستطيع إلا أن أسجل من بين الموجودين بيننا بكل التقدير المناضل عريان نصيف المحامى والمناضلة شاهندة مقلد، وعدد من قادة الاتحاد الحاليين والسابقين، ممن بقوا رمزاً لعلاقة قوى اليسار بهذه المسألة الحيوية فى حياتنا، وعالجوا نقصاً وسمنا به حركة اليسار كثيراً فى تغييبها للمسألة الفلاحية بدرجة أو أخرى فى القلب من منطلقاتها وبرامجها، فى المراحل الباكرة من تاريخها رغم قوة زخم الحركة الفلاحية وأيديولوجياتها على اتساع ساحة شعوب التحرر الوطنى.

لذلك يظل "الشيخ عراقى" رمزاً حياً فى حركتنا وقلوبنا جميعاً، وفى التاريخ الحديث لحركة التحرر والتقدم الاجتماعى، والنضال الديمقراطى الذى فرضته فى الواقع المصرى. وتظل المسئولية على شباب هذا الجيل لريادة العناية بهذه القضية وسط تغيرات كبيرة أخرى تفرضها شروط العولمة

والتحولات الاجتماعية المأسوية المرتبطة بها ولذا نكرر التحية لمساهمة الشباب فى هذه الندوة، من خارج المركز ومن داخله.

ونقطع على أنفسنا عهدًا ببذل ما نستطيعه من جهد لتبقى راية "الشيخ عراقى" خفاقة روحاً وعملاً.

ولأسرة "الشيخ عراقى" التى تشاركنا تجديد الاحتفاء به كل التحية، والحق أننا لا نكرم الشيخ عراقى فى شخوصهم فقط بل نكرمه فى كل الشباب الذين عاشوا فى كنفه، خاصة منهم من يحملون الأمانة فى "اتحاد الفلاحين" ممن يشاركوننا هذا الاحتفال ويتابعون معنا أعمال الندوة المهداة للشيخ عراقى.

كلمة: أ. عبد الغفار شكر

نائب رئيس مركز البحوث العربية

الأخوة والأخوات الأعزاء

تؤكد سيرة الشيخ محمد عراقى أن التوجه التقدمى الحق هو نتيجة طبيعية للموقف الوطنى الأصيل. فلقد ولد الشيخ عراقى لأم من مسقط رأس أحمد عرابى قائد الثورة العرابية، وأب من قرية "ميت القرشي" مركز ميت غمر دقهلية التى تصدت لقوات الاحتلال الإنجليزى، وقدمت عدداً كبيراً من الشهداء فداء للوطن، من خلال ثورة 1919.

وعلى أصداء الثورة العرابية وثورة 1919، تشكل وجدان الطفل محمد عراقى من حكايات أمه وأبيه وأهله عن هاتين الثورتين.

فلم يكن صدفة – وهو فى الرابعة عشر من عمره – عندما كان طالبا بالمعهد الثانوى الأزهرى بالزقازيق أن يشارك فى أول مظاهرة طلابية له ضد قوات الاحتلال البريطانى.

ولقد قاده موقفه الوطنى الأصيل إلى الانتماء الاشتراكى، لأن من يسعى للنضال من أجل استقلال بلاده، بالقطع يشغله كيف يمكن أن يمارس هذا البلد استقلاله.

ومن الطبيعى أن تكون العدالة الاجتماعية هى أساس النظام الجديد بعد التخلص من الاستعمار. هكذا قاده موقفه الوطنى إلى انتمائه الاشتراكى.

وتؤكد سيرة الشيخ عراقى أيضاً أن ذكريات الماضى وحدها لا تكفى لاستمرار النضال، وإنما لا بد من الوعى بحقائق الأمور كى يكتسب الإنسان قدرة على استمرار النضال.

وهكذا تحول موقف الشيخ محمد عراقى من النضال ضد الاستعمار البريطانى، إلى النضال من أجل إقامة الاشتراكية فى مصر.

وكأنى به قد نادته النداهة.. "تعالى نبنى الاشتراكية فى مصر يا شيخ عراقى"، فسار معها إلى آخر العمر.

عندما اقتنع الشيخ عراقى بالفكر الاشتراكى، اكتسب من خلاله النظرة العلمية للمجتمع، ومعرفة القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعى، والعلاقة بين الظواهر.

فكشفت له آفاقاً واسعة قادته – حتى آخر لحظة من حياته – فى إطار النضال من أجل إقامة العدالة الاجتماعية، ودعم الاستقلال الوطنى، وتحقيق التقدم الاقتصادى.

هكذا يتأكد لنا – فى سيرة الشيخ عراقى – أن ذكريات الماضى وحدها لا تكفى، وإنما الوعى السياسى والوعى بحقائق الأمور والوعى بقوانين موضوعية للتطور، هى التى تكفل للإنسان تفاؤلا تاريخياً بالمستقبل، وتعطيه الزاد الذى يمكنه من مواصلة النضال.

كما تؤكد أيضاً سيرة حياة الشيخ عراقى، أنك لا تستطيع أن تتحمل مسئولية تجاه شعبك ووطنك، إلا إذا تحملت المسئولية – أولاً – تجاه نفسك وناسك.

هكذا كان الشيخ عراقى – وهو طالب بالتعليم الثانوى الأزهرى – يعول نفسه، ويدبر القروش القليلة لمواصلة التعليم.

وهكذا – أيضاً – عندما حرم من استكمال دراسته فى كلية أصول الدين، لأنه رفض أن يقايضها بمبادئه الاشتراكية، وفصل من الكلية، اضطر أن يعول نفسه وأن يعفى أسرته من مسئولية إعالته، ودبر قروشاً قليلة استطاع بها أن يواصل نضاله.

تحمل عذاب السجون والمعتقلات وضيق الحياة.

وعندما تزوج وأنجب، لم يهمل فى حق أبنائه، وحرص على أن يكون التعليم مسألة أساسية بالنسبة لهم. قضى الشيخ محمد عراقى الخمس وعشرين سنة الأخيرة من حياته، متنقلاً بين قرى مصر من أقصى جنوب الصعيد إلى شمال الدلتا، ينتقل من قرية إلى قرية، يدرس أحوالها، ويتعرف على مشاكل الفلاحين بها، وينسج صداقات جديدة، ويحول مشاهداته إلى مقالات وتحقيقات صحفية ينشرها فى جريدة الأهالى وفى مجلة "اليسار".

وما أحوجنا أن تجمع هذه الأعمال، لأنها يوميات شاهد عيان على أحوال الفلاحين والقرية المصرية خلال الخمس وعشرين سنة الأخيرة من القرن العشرين. ونحن على استعداد – إذا تولى أصدقاء الشيخ عراقى جمع هذه المقالات والدراسات – أن ننشرها فى كتاب تخليداً الذاكره.

لم يكتف الشيخ عراقى بقضايا الفلاحين، ولكنه كان أيضاً مناضلا سياسياً من أجل دعم الاستقلال الوطنى والتقدم الاقتصادى والعدالة الاجتماعية والثقافة العقلانية المستنيرة.

لهذا كله.. استحق أن يكون موضع اهتمام الكثيرين، ومحل تقدير الكثيرين، وعندما رحل افتقدناه، لأنه شغل مساحة لا يمكن أن يملأها غيره إلا من خلال أجيال متتالية من النضال المستمر والجهد لتحقيق ذلك بالعمل المضنى والإخلاص للقضية.

ومن هنا، كانت هذه الندوة عن الأرض والفلاح، وهى القضايا التى كرس الشيخ محمد عراقى حياته من أجلها، والتى يشارك فى تقديمها لحضراتكم – من جوانب مختلفة – أساتذة وباحثون متخصصون:

*الدكتور محمد حسن عبد العال – الأستاذ بكلية الزراعة جامعة القاهرة ومركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية.

*والدكتورة ريم سعد لوقا – بمركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية.

*والأستاذ عبد المولى إسماعيل – بمركز الأرض لحقوق الإنسان.

*والشيخ سعد قنديل – أمين الفلاحين بحزب التجمع.

وسوف يقدم كل منهم جانباً من جوانب قضايا الأرض والفلاحين فى مصر فى الوقت الراهن. وهى تحية متواضعة نقدمها للشيخ محمد عراقى.

ولم يكن معقولاً – ولا مقبولا – أن ننظم هذه الندوة، دون أن يتولى رفيق نضاله الأستاذ عريان نصيف، تنسيق أعمال هذه الندوة فلا يذكر الشيخ محمد عراقى إلا ويذكر معه عريان نصيف.

ولا يذكر عريان نصيف والشيخ عراقى، إلا وتذكر شاهندة مقلد، فلولا سفرها خارج البلاد أثناء إعدادنا للندوة، لكان لها دور فى تحضيرها والدعوة لها والحديث فيها.

أيها الأصدقاء الأعزاء

إذا كان قد فاتنا أن نكرم الشيخ عراقى فى حياته، فإنه لا يفوتنا – ولا يجب أن يفوتنا – أن نكرّم عريان نصيف، وهو معنا وهو بيننا، وقد انتزع نفسه من فراش المرض وجاء لكى يشارك فى هذه الندوة.

وأن نقدر لشاهندة مقلد أنها قضت حياتها كلها دفاعاً عن قضايا الأرض وقضايا الفلاحين.

إن قيمة الوفاء وقيمة التقدير والاحترام للمناضلين الذين كرسوا حياتهم بإخلاص لقضايا هذا الوطن والشعب، يجب أن تسود فى هذه الفترة التى تبدأ فيها مرحلة جديدة من النضال الوطنى المصرى والنضال التقدمى المصرى، برغم كل الصعوبات التى تواجهنا والتى تحيط بنا.

هذه تحية متواضعة من مركز البحوث العربية للمناضل الراحل الشيخ محمد عراقى. وليس صدفة أن الذين حضروا للمشاركة، هم فعلاً قمم لا يستطيع الإنسان أن يذكر أحدهم دون أن يذكر الآخرين.

ولأن قيمة الوفاء، قيمة هامة جداً، فلقد جاء الذين يقدرون الشيخ عراقى، ولكل منهم قيمته النضالية والفكرية، من قيادات الحركة العمالية والفلاحية وأساتذة الجامعات والباحثين والمتخصصين وممثلى أحزاب: الناصرى والتجمع والعمل.

تحية لكم جميعاً، وتحية خاصة لأسرة مناضلنا الراحل التى أسعدتنا بالحضور، ونرجو أن تقضوا معنا أمسية يسودها الجو العلمى والمناقشات المثمرة.

كلمة: أ. عريان نصيف

منســـق النـــــدوة

شكراً للأستاذ حلمى شعراوى والأستاذ عبد الغفار شكر وكل الأخوات والأخوة الأعزاء من العاملين والباحثين بمركز البحوث العربية.

وتحية لكل من تفضل بالحضور والإسهام فى هذه الندوة الفلاحية الهامة.

لن أضيف إلى كلمة أخى وصديقى الأستاذ عبد الغفار شكر، عن الراحل الكريم الذى تقام هذه الندوة على شرف ذكراه.. المناضل محمد عراقى، أكثر من أنه كان يمثل – بشكل واضح وحاد – المعادلة المأساوية الثلاثية التى عاش فى إطارها – وإسارها – الفلاح المصرى، منذ بدء التاريخ وحتى اليوم:

*منتجاً، رغم معاناته.

*مضطهداً، رغم إنتاجه.

*مناضلا، رغم اضطهاده.

أما بالنسبة لهذه الندوة، فكلى ثقة من نجاحها الكامل فى إنجاز مستهدفاتها الفكرية والنضالية.

*فهى – من ناحية – تتميز بمجموعة من خيرة الباحثين، وعلى كافة المحاور الضرورية للقضية محل الندوة – أكاديمياً وميدانياً وحقوقياً وسياسياً – متمثلة فى الدكاترة والأساتذة:

محمد حسن عبد العال، ريم سعد، عبد المولى إسماعيل وسعد قنديل.

*وهى – من ناحية أخرى – تحظى بحضور واهتمام عدد كبير من الأساتذة الأجلاء والأخوات والأخوة الأعزاء، المهتمين بقضية الأرض والفلاح فى مصر، والذين سيثرون الحوار الذى سيدور حول القضايا الراهنة للفلاحين والزراعة فى مصر.

أما ما أطمح إلى أن أبرز أهميته القصوى – من وجهة نظرى – فى هذه الندوة، فهو ملاحظة منهجية على هامشها، تتمثل فى حرص المركز على ترسيخ قيمة التواصل النضالى – الفكرى والحركى – وتأكيده فى الندوة، من خلال:

أولاً – الاحتفال – بمفهومه النضالى – بالقيادات الراحلة التى قدمت حياتها فى سبيل قضايا الفلاح والأرض فى مصر.

وإذا كان الاحتفال – بهذا المعنى – يتم اليوم بالنسبة للمناضل محمد عراقى، فلقد سبق للمركز الاحتفال بالشهيد صلاح حسين ورفاقه من مناضلى كمشيش، وكذلك بالعالم الشريف الراحل الدكتور محمد أبو مندور الديب.

ثانياً– الحرص على تأكيد دور القيادات الشابة فى هذا المجال، أكاديمياً أو حركياً ويتمثل ذلك فى الابنة العزيزة والعالمة الواعدة الدكتورة ريم سعد، وفى الأخ الزميل والفلاح المناضل سعد قنديل.

ثالثاً– اللفتة الإنسانية الراقية، بإحاطة من قدموا بعض الجهود والاجتهادات – مهما كانت محدودة ومتواضعة – فى مجال الحركة الفلاحية، ولم تعد ظروفهم السنية أو الصحية تمكنهم من مواصلة هذه الجهود بالشكل الأمثل... بقيم الحب والوفاء والاحتفاء.

فإذا كانت الدعوات التى وصلت لحضراتكم، تتضمن أن منسق هذه الندوة الجيدة هو عريان نصيف، فهذا شرف لا أزعمه.

فكل الجهد الذى بذل فى التنسيق لهذه الندوة، هو جهد أخى العزيز المناضل عبد الغفار شكر، المحاط بالاهتمام والعناية من الأستاذ حلمى شعراوى، والمعاونة الجادة من الأستاذة حنان رمضان وكل الأخوات والأخوة بالمركز.

..وعمل يتأسس على هذه القيم، لا بد أن يكلل بالنجاح.

البحوث

---

*قراءات فى دفتر أحوال المزارعين وحيازاتهم فى الزراعة المصرية
د.محمد حسن عبد العال

*نهاية الإيجار الآمن، ومعنى فقدان الأرض للمستأجرين المطرودين
د.ريـــم سعـــــد

*حقوق الفلاحين فى مصر.. قضايا غائبة
مركز الأرض (عرض أ.عبد المولى إسماعيل)

*الآثار السلبية لتطبيق سياسة تحرير الزراعة
سعـــد قنـــديـــل

*اتحاد الفلاحين المصريين وحركة المجتمع المدنى
عـريـــان نصيـــف

قراءات فى دفتر أحوال المزارعين
وحيـازاتهم فــى الزراعة المصرية

د.محمد حسن عبد العال*

"تهدف هذه الورقة إلى استعراض الموقف المعقد والمتشابك للوضع الحيازى للأراضى فى مصر الذى يتم تجاهله أو التعامل معه بقدر مخل من البساطة. تعتمد البيانات الواردة في هذه الورقة على بيانات دراستين ميدانيتين أجريت الأولى على عينة بلغت 2600 من مزارعي محافظتى قنا وأسوان فى عام 1995وخلال فترة السنوات الخمس الانتقالية التى سبقت تطبيق قانون 96لسنة 1992 المعروف بقانون "تنظيم العلاقة بين ملاك الأراضى الزراعية ومستأجريها" ، أما الدراسة الثانية فقد أجريت خلال عام 2000 –أى بعد ثلاث سنوات من تطبيق القانون على عينتين ممثلتين من مزارعي الوجه البحرى والقبلى بلغت حوالى 5600 مزارع–.

القراءة الأولى: الأوضاع الحيازية قبل القانون

تمثل حيازة الأراضي الزراعية واحدة من أهم مظاهر الزراعة المصرية وأكثرها تعقيداً. وقد كان صدور القانون رقم 96 لسنة 1996 والمعروف بقانون "تنظيم العلاقة بين ملاك الأراضي الزراعية ومستأجريها"، من أهم الأسباب التي ضاعفت الاهتمام بهذا الموضوع ومحاولة التعرف علي الجوانب المتداخلة والمؤثرة فيه.

لقد كان من أبرز مظاهر الجدل التي اكتنفت ظهور القانون عدم الاتفاق الواضح حول أعداد المستأجرين المتأثرين بهذا القانون، وكذلك مساحة الأراضي المستأجرة ونسبتها إلي إجمالي المساحة الزراعية في مصر. وكان من المثير للاهتمام أن كل فريق من المعارضين للقانون ومن المؤيدين له كان يحاول أن ينشر ويبرز من البيانات والأرقام ما يؤيد وجهة نظره وذلك في غياب أرقام رسمية موثقة.

وتشير بيانات التعداد الزراعي [1] لعام 1990/89 إلي أن الحيازات الخاضعة للإيجار النقدي مثلت حوالي 13٪ من إجمالي الحيازات، في حين قدر مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بجريدة الأهرام [2] نسبة المساحات المؤجرة بحوالي 24٪ من جملة المساحة الزراعية. ويشير رقم آخر [3] أ إلي

---

*مركز البحوث الاجتماعية– الجامعة الأمريكية بالقاهرة

لجنة الزراعة والري بمجلس الشعب إلي أن المساحة المستأجرة نقداً تبلغ 738.00 فدان من جملة الأراضي المزروعة. ونشرت جريدة الوفد (4) (التابعة لحزب الوفد المؤيد لصدور القانون) أن المساحة المستأجرة نقداً تمثل 34٪ من جملة المساحة الزراعية وفقا لتعداد 1985 ، في حين أن جريدة الأهالي (5) التابعة لحزب التجمع المعارض لصدور القانون) نشرت أن هذه المساحة تشكل عن 20٪ من إجمالي المساحة المنزرعة.

ويمتد هذا التناقض والتضارب إلي أعداد المزارعين المستأجرين بالنقد وإجمالي أعداد المتأثرين من أسرهم، حيث قدر أحد الاقتصاديين أعداد المستأجرين بحوالي نصف مليون مستأجر يعولون أسراً يبلغ عدد أفرادها ثلاثة ملايين فرد (6). وقدرت جريدة الأهرام عددهم بحوالي 286 ألف أسرة يبلغ تعداد أفرادها ثلاثة ملايين شخص، في حين وصل البعض الآخر بهذا الرقم إلي ما يربو علي خمسة ملايين فرد (7).

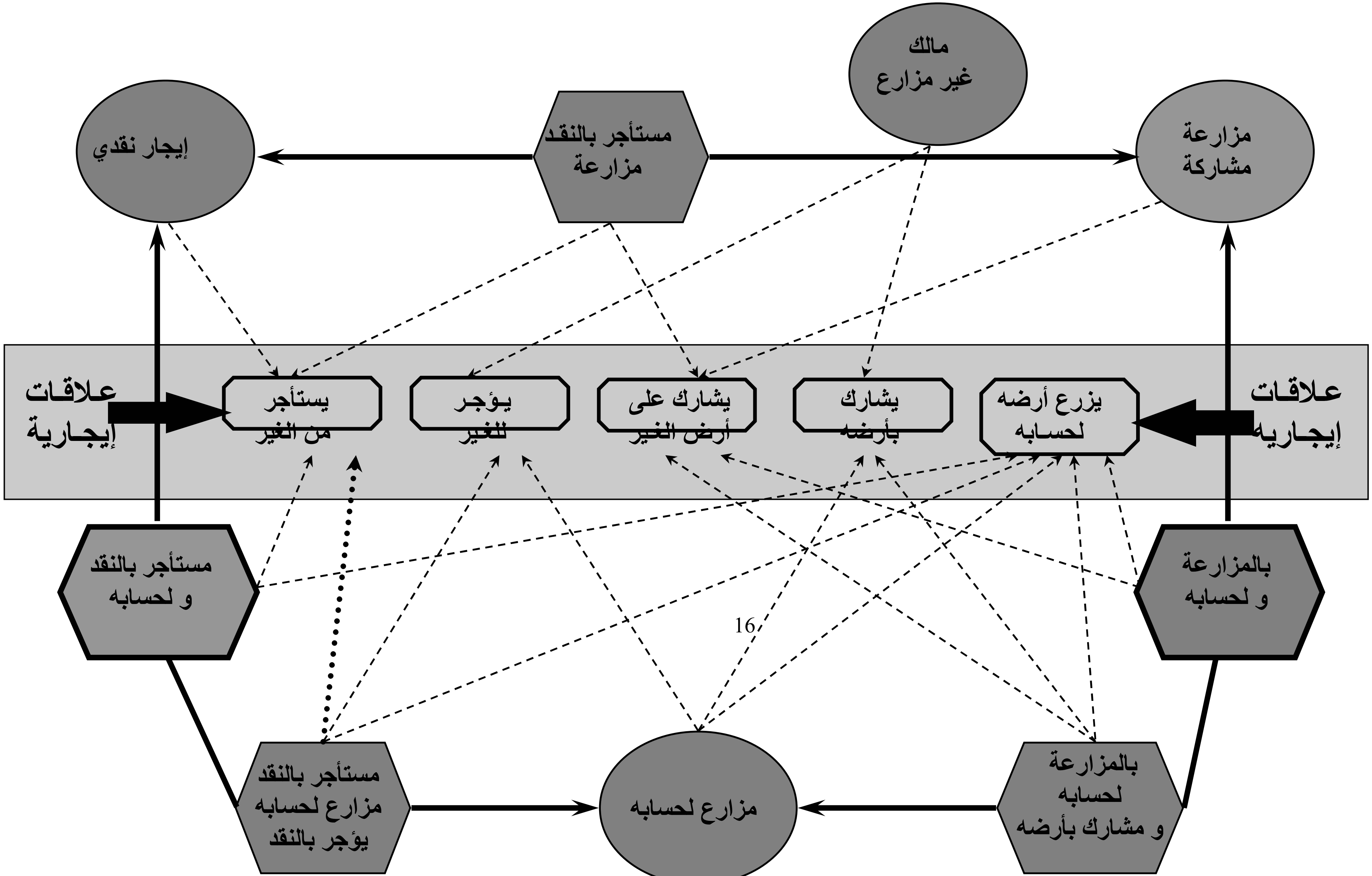
يعبر هذا التناقض عن الغياب والنقص الواضح في البيانات الحقيقية التي يمكن الاعتماد عليها، كما يعبر في نفس الوقت عن الافتقاد إلي صورة واضحة عن حيازة الأراضي الزراعية مما حدا بأحد الاقتصاديين الزراعيين (8) إلي التعليق على هذا الوضع بقوله "لقد صِيغ القانون دون أي بيانات كافية مثل الخريطة الحيازية التي توضح من يملك الأراضي ومن يستأجرها، وكذا البيانات عن الملكيات الغائبة، وهذه البيانات كان من الممكن تجميعها من الجمعيات الزراعية بالقرى خلال أيام ولكن شيئا من هذا لم يحدث".

1-أنماط العلاقات الحيازية والإيجارية:(شبكة العلاقات الحيازية Land holding and (tenancy web

يعتبر التعقيد والتشابك من أبرز سمات الخريطة الحيازية الزراعية المصرية. والمتفحص لهذه الخريطة يلاحظ أن الحيازات البسيطة، الخالصة أو النظيفة clean holding Patterns مثل: الزراعة علي الذمة، المشاركة، الإيجار النقدي لا يمثل كل بمفرده نسبة كبيرة في أنماط الحيازة أو العلاقات الإيجارية، فالنسبة الأكبر تندرج تحت كم هائل من العلاقات المتشابكة بين المزارعين لحسابهم owner operator، والملاك owners only، والمستأجرين بالنقد cash rent-in، والمؤجرين بالنقد cash-rent-out ، والمزارعين بالمشاركة sharecroppers، والملاك المشاركين بأرضهم share-out ، أو علي أرض غيرهم من الملاك Share-in.

ويمكن النظر إلي الكم الهائل والمحتمل من العلاقات الحيازية والإيجارية علي أنه يمثل شبكة Web (انظر: شكل 1) ذات علاقات متعددة، يتشكل طرفاها من نمط خالص بسيط clean pattern ، في حين يتعقد داخلها مكوناً شبكة العلاقات القائمة علي أسس من القوانين العرفية والوضعية والتشريعات الدينية، وعلاقات القرابة والقبلية، والمصالح الاقتصادية وغيرها من العوامل. والشكل الذي تبدو عليه العلاقات داخل هذه الشبكة -والتي اعتمد بناؤها علي النتائج المستمدة من الدراسة الميدانية- يثير عدة تساؤلات منها، متي نشأت هذه العلاقات وكيف تطورت، وما هي الأسباب والظروف وراء ظهورها، وما هو الحجم الذي تمثله في الواقع الفعلي، وأي من هذه العلاقات والأنماط كان أسبق من غيره حدوثاً.

وتمثل الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها قاعدة معلومات هامة لتفسير الأنماط الحيازية والعلاقات الإيجارية.



شكل (1) شبكة الأنماط الحيازية -الايجارية (شكل مبسط)

يعرف التعداد الزراعي الحائز علي أنه مالك الأرض الذي يقوم بنفسه بزراعتها والفرد الذي يستأجر أرضاً من آخرين بالنقد ويقوم بزراعتها وكذلك الفرد الذي يستأجر أرضا بالمزارعة من مالكها ويقوم بزراعتها ولا يعتبر في هذه الحالة المستأجر بالمزارعة حائزا ولا يعتبر المستأجر بالمزارعة حائزاً" (9) ، وهذا التعريف كما هو واضح يربط الحيازة بالمنفعة والاستغلال، ولكنه لا يساعد كثيرا في تحديد ملامح الخريطة الحيازية بما فيها من علاقات إيجارية في اتجاهاتها المتعددة. يذكر نفس التعداد أن عدد الحيازات علي مستوي الجمهورية يصل إلي 2.910.279 حيازة. منها 67.7٪ مملوكة بالكامل، 13.3٪ مستأجرة نقداً بالكامل، 1.5٪ مستأجرة بالمشاركة بالكامل، 17.5٪ من الحيازات تحت أكثر من شكل قانوني من أشكال الحيازة. ولا يختلف التوزيع في محافظتي قنا وأسوان كثيراً عن نظيره علي مستوي الجمهورية، حيث يوجد في قنا 161.751 حيازة منها 67.1٪ حيازات مملوكة بالكامل، 9,9٪ حيازات مستأجرة نقداً بالكامل، 0.3٪ حيازات مستأجرة بالمشاركة بالكامل، 25.7٪ من الحيازات تحت أكثر من شكل قانونى من أشكال الحيازة، أما فى أسوان فإن عدد الحيازات يصل إلى 548.68 حيازة، من بينها 75.8٪ حيازات مملوكة بالكامل، 8٪ حيازات مستأجرة نقداً بالكامل، 1.9٪ حيازات مستأجرة بالمشاركة بالكامل، 14.3٪ من الحيازات تحت أكثر من شكل قانوني من أشكال الحيازة.

ولكي يمكن وضع أبعاد الخريطة الحيازية في منطقة الدراسة، فإن التحليل تناول أنماط الحيازة جنبا إلي جنب مع أنماط العلاقات الإيجارية. أظهرت نتائج التحليل أكثر من 29 توليفة من الأنماط الحيازية والعلاقات الإيجارية ذات نسب متفاوتة. وتوضح النتائج أن نمط (مالك يزرع لحسابه–علي الذمة owner operator) هو أكثر الأنماط البسيطة–النظيفة clean شيوعاً، حيث تبلغ نسبته 37.7٪ من الزراع، وهو يزيد قليلا عن نصف نسبة الحيازات المملوكة علي مستوي الجمهورية وفي محافظة قنا، ويتساوي تقريبا مع نصف ذات النسبة في محافظة أسوان، مع الوعي بأن النسب المستمدة من التعداد الزراعي تعبر عن حيازات، أما النسب الناتجة من الدراسة فهي تعبر عن حائزين. وتبلغ نسبة من يزرع لحسابه ويؤجر للغير rent-out 0.2٪ فقط، ومن يشارك بأرضة مع الغير share-out 1٪، أما من يتناول النوعين من العلاقات الإيجارية فتبلغ نسبتهم 1٪، ويلاحظ أن هذه العلاقات ينظر إليها من طرف الملاك في الشبكة المفترضة web owner's end حيث تمثل علاقاتهم الإيجارية نحو الآخرين أو إلي الخارج tenancy-out relations ، وإذا تحركنا نحو الداخل في الشبكة فسنجد أن حوالي 17.1٪ ممن يزرعون لحسابهم هم في نفس الوقت مستأجرين بالنقد لأراضٍ من الغير cash rent-in ، 4.1٪ يشاركون علي أرض الغير share-in ، 3.1٪ يؤجرون ويستأجرون في نفس الوقت، 0.2٪ يشاركون علي أرضهم وأرض الغير في نفس الوقت share-in & share-out . وعندما نصل إلي طرف المستأجرين في

الشبكة web tenant's end سنجد أن نسبة المستأجرين بالنقد cash rent-in تبلغ 6.9٪ فقط، 1.3٪ بالمزارعة sharecroppers ، 0.9٪ مستأجرين بالنقد ومشاركين في نفس الوقت، أي أن نسبة المزارعين المعدمين landless تبلغ إجمالاً 9.1٪ بين أفراد العينة، أما غالبية المستأجرين بالنقد فيقعون في فئة الملاك الذين يزرعون لحسابهم ولهم علاقات إلي الداخل tenancy-in relations.

من الواضح أن الخريطة الحيازية ليست أكثر تعقيدا مما عرضناه حيث اقتصر التحليل الذي تم عرضه علي الحالات التي تضم ثلاثة أنماط من الحيازة-العلاقات الإيجارية فقط، ولكن هناك حوالي 13.4٪ من أفراد عينة الدراسة لديهم أكثر من ثلاثة أنماط من الحيازة-العلاقات الإيجارية. لم يكن الغرض تكديس العرض السابق بالعديد من النسب، ولكن كان الهدف هو توضيح مدي تعقد وتشابك الخريطة الحيازية والتي كان يجب رسمها واستقراء بياناتها للتعرف علي من هم المتضررون والمستفيدون من إحداث التغييرات في العلاقات الإيجارية وما هي نسبهم إلي الهيكل الحيازي العام.

2- التوزيع الحيازي وفقاً لأنماط الحيازة والعلاقات الإيجارية:

وتمثل محدودية الرقعة الزراعية ملمحا آخر من ملامح الزراعة المصرية، ونصيب الفرد من الرقعة الزراعية في تناقص مستمر نتيجة للزيادة السكانية والتوسع العمراني. وتتصف الحيازات بالقزمية، حيث يقع أغلبها (89.9٪) في فئة أقل من خمسة أفدنة، في حين أن 2.1٪ فقط من هذه الحيازات يقع في فئة 50 فدان فأكثر (10)

تبلغ مساحة الرقعة الزراعية في محافظة قنا 375.750 فداناً وفي أسوان 150.570 فداناً، تمثل مجتمعة حوالي 20.4٪ من مساحة الرقعة الزراعية لإقليم الصعيد الذي يمثل بدوره 32.8٪ من الرقعة الزراعية المصرية (11) ويبلغ متوسط الحيازة بين زراع العينة حوالي 3.74 فدان، بحد أدني 0.125 فدان (3 قراريط)، وحد أعلي 50 فداناً.

توضح النتائج أن توزيع المزارعين وفقاً لحجم الحيازة، والذي تم تناوله في ضوء أنماط الحيازة والعلاقات الإيجارية أيضاً. يوضح أن أغلب من يزرعون لحسابهم -علي الذمة- (80٪) ذوي حيازات صغيرة أقل من 3 فدان، و حوالي 10٪ منهم فقط ذوي حيازات أكثر من 5 أفدنة. وعند الدخول في الشبكة web ، وتزايد العلاقات الإيجارية للداخل والخارج يلاحظ أن حجم الحيازات يزداد نسبياً تبعا لذلك، فيلاحظ أن 42.9٪ ممن يزرعون لحسابهم ويؤجرون للغير بالنقد لديهم حيازات أكثر من خمسة أفدنة. وتزداد النسبة إلي 63.2٪ في حالة من يزرعون لحسابهم ويؤجرون للغير بالنقد و يشاركون بأراضيهم مع الغير، وإلي 66.7٪ في حالة من يزرعون لحسابهم ويستأجرون من الغير بالنقد ويشاركون

مع الغير. وتوضح النتائج أيضاً أن الغالبية العظمي من المستأجرين بالنقد والمشاركة من صغار الحائزين، حيث إن 78.8٪ من المستأجرين بالنقد، 100٪ من المشاركين ذوي حيازات أقل من 3 أفدنة، ولكن يلاحظ أن حجم الحيازة يزداد زيادة طفيفة بزيادة أنماط الحيازة حيث يلاحظ أن 33.4٪ من المزارعين المستأجرين بالنقد وبالمشاركة في نفس الوقت ذوي حيازات 3 أفدنة فأكثر.

3- التفتت الحيازي وعدد قطع الحيازة:

التفتت الحيازي سمة أخري في الزراعة المصرية، فقوانين الإرث وضآلة فرص الحصول علي الأراضي الزراعية من بين أهم أسباب هذه الظاهرة. وعلي الرغم من أن عدد قطع الحيازة لا يعكس تماماً مشكلة التفتت إلا أنه يمثل أحد العوامل المسببة للآثار السلبية لهذه الظاهرة علي الزراعة المصرية. وتشير نتائج الإحصاء الزراعي إلي أن 81.53٪ من الحيازات في محافظة قنا تقع في1-2 قطعة، 16.2٪ في 3-4 قطع، 2.3٪ في 5 قطع أو أكثر. في حين تشير نتائج الدراسة إلي أن 18.4٪ فقط من عينة الدراسة تقع حيازاتهم في قطعة واحدة، 23.1٪ في قطعتين، 17.3٪ في ثلاث قطع، 13.6٪ في أربع قطع، 27.6٪ في خمس قطع أو أكثر. وبمقارنة هذه النسب مع تلك الواردة في التعداد يمكن القول بإن مشكلة التفتت أسوأ في الواقع بكثير عما هي عليه في الإحصاءات الرسمية.

إذا نظرنا لعينة الدراسة من حيث عدد القطع - بغض النظر عن حجم الحيازة - وعلاقته بأنماط الحيازة والعلاقات الإيجارية سوف يكون لدينا مجموعتان رئيسيتان: ا) حيازات مجمعة consolidated holdings ، ب) حيازات مفتتة أو مفرقة highly fragmented (dispersed) holdings . ووفقا لنتائج الدراسة فإن المستأجرين نقدا وبالمشاركة هم أكثر الفئات تماسكا في الحيــازة، حيث تقع حيازات 73 ٪، 76.9٪ منهم علي الترتيب في قطعة واحدة أو اثنتين. ونفس الوضع بالنسبةً للملاك -غير المزارعين- الذين يؤجرون أراضيهم بالنقد أو بالمشاركة، فإن 70٪، 50٪ من حيازاتهم علي الترتيب، تقع في قطعة واحدة أو اثنتين. وتشير نتائج الدراسة أن تعدد العلاقات الإيجارية وخاصة إلي الداخل يزيد من احتمالات التفتت الحيازي، أو بعبارة أخري تؤدى إلي زيادة عدد القطع، حيث نجد أن أكثر من 75٪ الملاك الذين يزرعون لحسابهم ويستأجرون بالنقد أيضاً، وأكثر من 80٪ الملاك الذين يزرعون لحسابهم ويستأجرون ويؤجرون بالنقد تقع حيازاتهم في خمس قطع أو أكثر.

4- مصادر حيازة الأراضي الزراعية:

حيث إن الإيجار هو مصدر الحيازة للمستأجرين بالنقد والمشاركة، فإن الاهتمام بمصدر الحيازة موجه في الأساس نحو فئتي الملاك فقط والملاك الذين يزرعون لحسابهم ذوي العلاقات الإيجارية المتعددة. وتشمل مصادر الحيازة الشراء، الإرث، الإيجار، والإصلاح الزراعي. وتظهر النتائج أن الإيجارrent-in out يمثل نسبة غير قليلة من مصادر حيازة الملاك الذين يزرعون لحسابهم، حيث تتراوح بين 44.8٪ لدي من يستأجرون إلي 4.9٪ لدي من يستأجرون ويؤجرون بالنقد معاً.

كانت هذه قراءة سريعة لبعض ملامح الوضع الحيازى قبل القانون، والتى نرى أنه كان من الواجب أخذها فى الاعتبار عند سن القانون وبنفس القدر عند تنفيذه. حيث إن ما حدث أنه وكما يقول المثل الفلاحى قد تم فيه أخذ *"العاطل على الباطل"*

القراءة الثانية
الأوضاع بعد تنفيذ القانون

"أفرز تطبيق القانون العديد من التغيرات التى استقر البعض منها ومازال البعض الآخر فى طور التكوين والتشكيل. والنتائج الواردة فى هذا الجزء تمثل قراءة مبدئية للغاية لبعض النتائج الكيفية التى تعتمد بالدرجة الأولى على آراء الملاك والمستأجرين لبعض جوانب هذا التغير."

1-استمرار العلاقات الإيجارية

تظهر القراءة المبدئية لبعض نتائج الدراسة القومية التى أجريت بعد أربع سنوات من تطبيق القانون أن كثيراً من المستأجرين نجحوا فى الإبقاء على العلاقات الإيجارية مع الملاك السابقين وأن البعض منهم قام بعقد علاقات إيجارية مع ملاك جدد، إلا أن كثيرين أيضا لم ينجحوا فى إحياء العلاقات الإيجارية السابقة أو فى إقامة علاقات جديدة. وكان من بين الأسباب التى ذكرها المستأجرون لعدم استمرار العلاقات الإيجارية مع الملاك السابقين المجموعة التالية من الأسباب التي يمكن تقسيمها إلى قسمين:

أسباب متصلة بالملاك:

***المالك رفض الإيجار وقام بتبوير الأرض**
***المالك قام بزراعة الأرض بنفسه**
***المالك قام بالإيجار لأقاربه**
***خوف المالك من تغير القوانين**
***المالك قام ببيع الأرض**
***المالك وضع شروطا صعبة للإيجار**
***رفع المالك لسعر الإيجار بصورة مبالغ فيها**

وهذه الأسباب التى ذكرها المستأجرون عن مسلك الملاك تعبر عما أدى إليه القانون من منح الملاك السيطرة واليد الطولى فى التحكم فى إبرام العقود الإيجارية مع من يرون من المستأجرين، ورغبة الملاك فى التحكم فى الأرض والقيمة الإيجارية ونوعية المستأجر كذلك.

أسباب متصلة بالمستأجرين:

***الأرض بعيدة عن مكان الإقامة**

***سوء العلاقة السابقة مع المالك**

***الرغبة فى استئجار أرض أفضل من الأرض السابقة**

***الرغبة فى التوقف لفترة قبل الاستئجار مرة أخرى**

***الرغبة فى حرية اختيار الأرض المستأجرة**

أما الأسباب التى تتصل بمسلك المستأجرين فيلاحظ أنها قد تعبر عن الرغبة فى الاختيار ولكنه اختيار زائف لا تتوفر فيه البدائل.

2- دخول فئات جديدة من المستأجرين

تُظهر الملاحظات الميدانية والمناقشات مع المزارعين أن هناك فئة جديدة من المستأجرين استطاعت بعد تنفيذ القانون أن تستفيد من الحرية الممنوحة للملاك وأن تتمكن من إيجار أراضى زراعية. بعض هؤلاء المستأجرين الجدد هم بالفعل أبناء لأباء تم طردهم من أراضيهم والبعض الآخر توفرت لديه المقدرة المالية لدفع القيمة الإيجارية المطلوبة والبعض الآخر عاد من العمل بالخارج، بل كان البعض منهم يعمل بأجر ولم يكن متاحاً له قبل تطبيق القانون الفرصة للاستئجار. وكان من بين الأسباب الأخرى التى حصلنا عليها من الدراسة الميدانية:

*** الزراعة أفضل من المهن الأخرى**

*** توفر القدرة المالية لتسديد الإيجار**

*** قيمة الإيجار مناسبة**

*** لدى علاقة طيبة مع المالك**

*** العودة من العمل بالخارج**

*** الخروج للمعاش**

*** الرغبة فى توفير محاصيل غذائية لاستهلاك الأسرة**

*** مهنتى الزراعة ولا أعرف مهنا أخرى**

*** لوجود مواشى تحتاج إلى أعلاف**

*** توفر أراض للإيجار**

*** الرغبة فى تحسين الدخل**

* وجود أبناء يساعدون فى الزراعة
* الأب تم إجلاؤه من الأرض المستأجرة
* صغر المساحة المملوكة
* لإمكانية الإيجار بالمشاركة مع المالك

3- فترة التعاقد الإيجارية:

تشير الشواهد إلى أن مدة الإيجار لا تتعدى السنة الزراعية، وان أغلب العلاقات الإيجارية تكون بصورة شفوية وحالات العقود المكتوبة نادرة. ولكن الملاحظ أيضا أن العلاقات الإيجارية سواء الشفهية منها أو المكتوبة تتجدد تلقائيا طالما كانت العلاقة حسنة بين المالك والمستأجر. وعلى الرغم من أن الوضع قد يكون مستقرا فى هذا الصدد إلا أنه يضع المستأجر فى حالة من اللايقين وعدم الأمان الإيجاري مما يتنافى مع قواعد الممارسات الإيجارية الحسنة Lease good practice. وقد أبدى بعض المستأجرين رضاه عن المدد الحالية السائدة فى حين أبدى البعض منهم عدم رضاه عن ذلك، كما يتضح من الإجابات التالية:

عدم رضا المستأجرين عن مدد الإيجار السائدة:

*عدم الاستقرار لاحتمال الطرد من الأرض بعد انتهاء المدة
*عدم توفر الوقت الكافى لخدمة الأرض بشكل جيد
*عدم القدرة على تغطية تكاليف الزراعة
*عدم القدرة على تعويض الخسارة لانخفاض كمية المحصول
*ارتفاع قيمة الإيجار لا تتناسب مع العائد ومدة الإيجار
*ارتفاع تكاليف الزراعة (المستلزمات)
*عدم الاستفادة من خدمة وتحسين الأرض
*عدم القدرة على زراعة المحاصيل المرغوبة

وتكشف هذه الآراء أن الإحساس بعدم الأمان الاقتصادي عامل مسيطر على المستأجرين لقصر مدة الإيجار وغياب القدرة على توقع المستقبل والخوف من الطرد من الأرض. ويرتبط بذلك كله ارتفاع القيمة الإيجارية وتكاليف الإنتاج مما يدفع بالمستأجر على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الأرض المستأجرة خلال مدة الإيجار وهو - كما عبر بعض المزارعين - يحد وبشكل مفزع من عمليات

رعاية خصوبة الأرض الزراعية وصيانتها. ويشير كثير من المزارعين المستأجرين إلى أنهم توقفوا عن إضافة الأسمدة البلدية لعدم تأكدهم من أنهم سوف يستأجرون نفس الأرض فى الأعوام التالية ذلك أن فعالية الأسمدة البلدية تستمر فى التربة لمدة تزيد عن الثلاث سنوات، إلا أنه وكما عبرت أكثر الإجابات تكرارًا "المستأجر مضطر"

رضا المستأجر عن مدد الإيجار الحالية

وكما ذكرنا فإن بعض المزارعين أبدوا ارتياحهم لكون العلاقة الإيجارية يتم تجديدها سنويا وأن هذا يحقق بعض المزايا من بينها كما ذكر هؤلاء المستأجرون ما يلى:

*يمكن حساب المصاريف والتحكم فيها

*يمكن خلالها تدبير قيمة الإيجار

*مناسبة للإمكانيات المحدودة

وقد أرجع بعض المزارعين رضاهم عن فترات الإيجار الحالية إلى طبيعة العلاقة مع المالك والتى من بينها أن:

*العلاقة ودية مع المالك

*المالك والمستأجر أقارب

*العقد يتجدد باستمرار/ تلقائي

*مدة الإيجار تحدد بواسطة المالك منعاً للمشاكل

وقد برر البعض الآخر رضاه عن قصر مدة الإيجار بإحساس مزعوم عن القدرة على التحكم فى العملية الإيجارية أو إلى الرغبة فى التحكم فى المدخلات أو المخرجات، كما يبدو من الإجابات التالية:

* لكى يمكن أن أستبدل المالك

*الأرض إذا لم تعط محصولا كافيًا يمكن تغييرها

*يمكن التوقف عن الإيجار

*يمكن العمل فى مهنة أخرى بعد انتهاء مدة الإيجار

*حتى يمكن استئجار الأرض ذات الإيجار المنخفض

رضا الملاك عن مدد الإيجار الحالية:

من الواضح أن مدد الإيجار القصيرة السائدة تمثل الوضع الأفضل للملاك. فقصر مدة الإيجار يحقق لهم السيطرة على الأرض المستأجرة وعلى المستأجر فى نفس الوقت ويوفر لهم أمنا إيجاريا كانوا مفتقدين إليه لفترة طويلة وهو ما تعبر عنه الأسباب التى سيقت لبيان مزايا قصر مدد الإيجار:

*حتى لا يسيطر المستأجر على الأرض

*حتى يمكن تغيير المستأجر

*المالك حر فى التصرف فى أرضه

*حتى يمكن تحديد قيمة الإيجار وفق السعر السائد

*حتى يضمن كل فرد حقه

*حتى يمكن للمستأجر اتخاذ قرار بالاستمرار أو التوقف (حسب إمكانياته)

ويلاحظ من ردود الملاك أنها تعبر عن الرغبة فى التمتع بالحقوق التى صارت نافذة بنفاذ القانون وأن مصلحة المستأجر و حاجاته ليست من بين اهتمامات الملاك. بل إن الحاجة إلى صيانة الأرض والحفاظ على خصوبتها لم تكن من بين الآراء التى رأيناها للملاك فى هذا الصدد.

4- شروط عقود الإيجار

على الرغم من انتشار ظاهرة التعاقد الشفوى فى كثير أو فى غالبية التعاملات المالية والتجارية فى الريف المصرى "كلمة شرف، كلام رجالة" إلا أن حرص بعض الملاك دفعهم إلى استخدام نماذج عقود مكتوبة وجاهزة ببنودها وشروطها وفى حالات أخرى قام الملاك أو من ينوب عنهم بكتابة هذه العقود مع المستأجرين حددوا فيها شروطهم وأخذوا على المستأجرين من التعهدات ما يحيل هذه العقود إلى علاقة (إذعان) من طرف واحد يتمتع فيه المالك بالسيطرة والتحكم. وقد حاولنا التعرف من المستأجرين على ما يوجد فى هذه العقود من شروط.

شروط مرتبطة بمدة عقد الإيجار

*تسديد الإيجار فى أوقات محددة

*تسليم الأرض عند انتهاء العقد

*مدة العقد محددة بفترة زمنية

*قيمة الإيجار محددة بالعقد

*توجيه إنذار إذا لم يجدد العقد
*دفعات الإيجار محددة بالعقد

شروط مرتبطة بضمان تسديد قيمة الإيجار
*التوقيع على شيك أو إيصال أمانة
*تسليم الشيك للنيابة إذا لم يسدد الإيجار
*إخلاء الأرض عند الطلب
*حجز المحصول لدى المالك لحين تسديد الإيجار
*الطرد إذا لم يدفع الإيجار
*دفع الإيجار للمالك شخصياً بموجب مخالصة

شروط مرتبطة بحقوق الملكية
*عدم التعامل مع الآخرين بضمان الأرض
*عدم تأجير الأرض للغير من الباطن
*عدم إجراء أى تعديلات فى الأرض
*المحافظة علي حدود الأرض
*عدم زراعة أشجار مستديمة
*عدم البناء علي الأرض

شروط مرتبطة بالحفاظ على حالة الأرض المستأجرة
*تسليم الأرض فى حالة جيدة
*تسليم الأرض خالية من الشواغل
*الالتزام بزراعة محصول معين
*عدم تجريف الأرض
*المحافظة علي خصوبة التربة
*تطهير المراوي والمصارف مسئولية المستأجر
*عمليات تحسين التربة مسئولية المستأجر

الوجه الآخر للعملة يوضح آراء الملاك فى نوعية الشروط التى قاموا بوضعها فى عقود الإيجار تجاه المستأجرين، وهى لا تختلف حقيقة عما ذكره المستأجرون، ولكنها أقل حدة ولا تحتوى على بعض الشروط التى أوردها المستأجرون مثل إمضاء الشيكات ويغلب عليها أنها شروط محافظة على الملكية property ownership والحفاظ على التربة، كما يظهر من الردود التالية:

*إخطار المالك بأى شئ سينفذ قد يؤدى إلى تغيير فى الأرض

*عدم الإضرار بالأشجار الموجودة بالأرض

*تحديد دفعات تسليم الإيجار

*الطرد في حالة عدم دفع الإيجار

*تسليم الأرض في نهاية فترة الإيجار

*عدم التأجير من الباطن

*عدم الإضرار بالأرض وخصوبتها

*تطهير الترع والمصارف

*مدة العقد محددة بفترة زمنية

*إعطاء المستأجر إيصالا بالقيمة المدفوعة

*قيمة الإيجار محددة فى العقد

*الإلتزام بزراعة محصول معين

*عدم البناء علي الأرض الزراعية

*المستأجر ملزم بدفع جميع التكاليف

5- الإيجار النقدى والإيجار بالمشاركة:

تظهر القراءات الأولية لطبيعة العلاقات الإيجارية بعد تنفيذ القانون إلى تزايد نسب الإيجار بالمشاركة (المزارعة) عن فترة ما قبل القانون، وتشير الأرقام المبدئية إلى أن نسبة المستأجرين بالنقد فى الوجه البحري تبلغ حوالى 70٪ مقابل 30٪ للمستأجرين بالمشاركة. أما فى الوجه القبلى فقد وصلت نسبة الإيجار بالمشاركة إلى حوالى 12.5٪. فى حين أظهرت نتائج دراسة سابقة أجريت قبل تطبيق القانون فى محافظتى قنا وأسوان أن نسبة المستأجرين بالمشاركة لم تتعد 9.8٪ من جملة المستأجرين [12] . وقد أظهرت آراء المستأجرين أسباب الإقبال على الإيجار النقدى والإيجار بالمشاركة كما يظهر من الآراء التالية:

أسباب تفضيل المستأجرين للإيجار النقدى:

*كل عائد المحصول للمستأجر

* حرية المستأجر فى اتخاذ القرارات (عدم تحكم المالك فى المستأجر)

* المستأجر يتحمل النتائج سواء كانت جيدة أم سيئة

* فى حالة فشل المحصول التكاليف تكون عالية فى المشاركة

أسباب اللجوء إلى الإيجار بالمشاركة:

* عدم توفر السيولة المالية لشراء المستلزمات

* ارتفاع قيمة الإيجار النقدي

* ضمان الحصول على كمية من المحصول

* المشاركة فى الخسائر مع المالك

* تقسيم المصاريف مع المالك

*ضمان توفير غذاء للأسرة

* لضرورة دفع قيمة الإيجار النقدي مقدماً

* لأنها طريقة التأجير السائدة

* لا يوجد تسديد نقدي

*عدم توفر السيولة المادية لدفع الإيجار

* المالك يتحمل جميع التكاليف

* انخفاض العائد من الزراعة

*انخفاض أسعار المحاصيل

* ضمان الحصول علي أعلي إنتاجية

* لكي أضمن رضا المالك وأستمر في الأرض

* عدم التفرغ للزراعة

* لضمان توفير غذاء للمواشي

* للاستفادة من ارتفاع أسعار المحاصيل

من ناحية أخرى نجد أن كثيراًمن الملاك خاصة اللذين استعادوا أرضهم بعد القانون قد فضلوا الإيجار بالمشاركة على الإيجار النقدى، حيث يوفر لهم نظام المشاركة قدرة أكبر على التحكم فى المستأجر وفى نوعية المحصول وكفاءة أداء العمليات الزراعية ومراقبة الحفاظ على الأرض والتربة.
وقد عبر الملاك عن أسباب اختيارهم للإيجار بالمشاركة من خلال ما طرحوه من أسباب تالية:

أسباب اقتصادية:

*الحصول على كمية من الإنتاج لغذاء المنزل
*الحصول على كمية من الإنتاج لغذاء المواشى/ الطيور
*المشاركة فى المصاريف مع المستأجر
*الاستفادة من ارتفاع أسعار المحاصيل
*ارتفاع العائد من الإيجار بالمشاركة

أسباب متصلة بالرقابة والسيطرة

*لإمكانية الإشراف والمحافظة على الأرض
*تحديد نوع المحصول
*لتحقيق الرضا بين الطرفين
*لضمان حقى

أسباب متصلة بمدى الخبرة والتفرغ للزراعة

*عدم الإلمام (الخبرة) بالزراعة
*عدم التفرغ لمتابعة الزراعة
*الاستفادة من خبرات المشارك

6- سوق الأراضي الزراعية

من التغيرات الرئيسة التى أدى إليها القانون أنه أحدث خلخلة فى سوق الأراضى الزراعية إيجارا وبيعا وشراءً. هذه التغيرات مازالت فى طور التكون، ولكن من المؤكد أنها ليست فى صالح صغار المزارعين مستأجرين وملاكاً.كان من المهم استطلاع آراء المزارعين فى الأسباب التى يرونها قد

تشجع المزارعين على استئجار الأراضى الزراعية وأيضا العوامل التي يمكن أن تؤدى إلى إحداث نوع من التحرك فى عمليات بيع وشراء الأراضى الزراعية، والمجموعة التالية من الآراء تم جمعها من الملاك والمستأجرين معا:

العوامل المشجعة على استئجار الأراضي

*انخفاض قيمة الإيجار
*طول مدة الإيجار
*ارتفاع أسعار المحاصيل
*ارتفاع إنتاجية المحاصيل
*توفر سيولة مالية لدى المزارعين
*توفر المعروض من الأراضى فى البلد ما حولها
*توفر الأراضي ذات الخصوبة العالية
*وجود مواشٍ لدى المزارعين
*ارتفاع العائد المتوقع من الزراعة
*الرغبة فى إيجاد مصدر للدخل
*عدم نجاح الملاك فى الزراعة
*توفر الرغبة لدى الملاك فى التأجير
*وجود ملكية غائبة بالبلد (الملاك غير متواجدين بالبلد)
*سهولة التسويق/وجود حركة فى السوق
*انتشار المحاصيل النقدية (القطن/الخضر)
*المزارعين فى حاجة دائمة لاستئجار الأراضى
*مدى توفر مياه الرى
*توفر الأيدى العاملة
*توفر مستلزمات الإنتاج (الميكنة ......)
*انخفاض أسعار مستلزمات الإنتاج/ انخفاض تكاليف الإنتاج
*توفير الجهات الحكومية لمستلزمات الإنتاج
*زراعة محاصيل للاستهلاك المنزلى

*وجود شروط مناسبة للإيجار
*عدم تفرغ الملاك للزراعة
*وجود علاقة طيبة مع الملاك
*تدخل الحكومة لخفض قيمة الإيجار
*قرب الأرض من السوق/ السكن/ القرية
*انخفاض أجور العمال الزراعيين
*حرية المستأجر فى اختيار نوع المحصول
*عدم قدرة الملاك على تحمل التكاليف (ارتفاع أجور العمال ......)
*قلة الأيدى العاملة
*انخفاض أسعار المحاصيل
*ارتفاع قيمة الإيجار
*انخفاض إنتاجية الأرض
* لا توجد ظروف

العوامل المشجعة على تحرك سوق بيع وشراء الأراضي الزراعية

أسباب متصلة بالأوضاع الاقتصادية العامة

*توفر السيولة النقدية
*وجود مدخرات من العمل فى الخارج (توفر فرص العمالة بالخارج)
*تحسن الحالة الاقتصادية فى البلد ككل
*التوسع فى استصلاح الأراضى
*مدى توفر مستلزمات الإنتاج

أسباب متصلة بملاك الأراضى الزراعية

*تحول الملاك إلى مهن وأنشطة أخرى
*مدى خبرة الملاك (الجدد) أو عدم رغبتهم فى الزراعة
*دفع قيمة الأرض على أقساط، تسهيلات فى تسديد الثمن
* حاجة الملاك إلى سيولة نقدية

أسباب متصلة بعوامل الإنتاج والأسواق الزراعية
*انخفاض أسعار بيع الأراضى
*ارتفاع إنتاجية المحاصيل
*زيادة الإقبال على مهن الزراعة
*تصدير المحاصيل الزراعية
*ارتفاع أسعار المحاصيل والمنتجات الزراعية
*ارتفاع العائد من الزراعة
*مدى توفر الأيدي العاملة
*انخفاض أجور العمال الزراعيين
*انخفاض أسعار مستلزمات الإنتاج
*انخفاض أسعار المحاصيل
*سهولة عملية التسويق
*خفض أسعار الفائدة على القروض
*ارتفاع أسعار الأراضى الزراعية
*انخفاض إنتاجية المحاصيل

أسباب متصلة بطبيعة وظروف الأراضى الزراعية
*دخول الأراضى فى كردون المبانى
*وقف البناء على الأراضى الزراعية
*سهولة وتوفر المواصلات بجانب الأرض
*قرب الأرض من السوق والسكن والقرية
*تجميع الحيازات الزراعية
*التخلى عن العادات والتقاليد (عدم التمسك بالأرض وبيعها)
*توفر خدمات ومياه الرى
*ارتفاع تكاليف الإنتاج ومستلزمات الإنتاج
*مستوى خصوبة الأرض

أسباب متصلة بمشروعات وإجراءات وتدخلات موازية

*التقيد بالحزام الأمنى

*بيع الأراضي مرتفعة الثمن لشراء مساحات أكبر بسعر أرخص

*قيام الحكومة بتوفير القروض

*قيام أنشطة تشغيل تخفف الضغط على الأراضى الزراعية

*توفر خدمات الصرف والمصارف والصرف المغطى

*قيام الدولة بدورها فى الرقابة على الأسواق

*خبرة المزارعين بالمحاصيل النقدية (القطن/ الخضر)

*انتشار تربية المواشي

وتبين النتائج المبدئية للدراسة الميدانية أن حوالى 2.3٪ فقط من أفراد العينة المدروسة فى محافظات الوجه البحرى قاموا بشراء أراضٍ زراعية بعد القانون مما يعنى أن كثيراً من المزارعين عجزوا عن شراء أراضٍ زراعية لأسباب متعددة من بينها مايلى:

أسباب مالية

*عدم توفر السيولة المالية

*عدم توفر الأراضى

*ارتفاع أسعار الأراضى

*الاكتفاء بالأرض الموجودة بالحيازة (ملك ، إيجار ، وضع يد ... إلخ)

*استثمار المدخرات فى مجالات أخرى

أسباب شخصية

*عدم التواجد بالبلد (سفر ... إلخ)

*كبر السن

*العمل فى مهنة أخرى

*المرض

*عدم وجود أبناء يمكن أن يستمروا فى زراعة الأرض

أسباب متصلة بسوق الأراضى والعملية الإنتاجية

* مشكلات متصلة بعملية الرى

*انخفاض العائد من الزراعة

*تلاعب تجار الأراضى

7- إيجابيات وسلبيات القانون بعد ثلاث سنوات من التطبيق

ليس من الممكن القطع بأن كل آثار تطبيق القانون كانت حتى الآن آثاراً سلبية، ولكن لايمكن فى نفس الوقت تجاهل حقيقة أن تطبيق القانون أدى إلى معاناة أعداد لا يمكن التقليل من حجمها من المستأجرين الذين أُجلوا من الأراضى المستاجرة بل ومن معاناة صغار المستأجرين من القيم الإيجارية العالية والتى يزيد من وطئتها ارتفاع تكاليف الإنتاج وتذبذب أسعار المحاصيل وضعف البنية التسويقية. وقد عبر المزارعون وغالبيتهم من المستأجرين عما يرونه من آثار سلبية نتجت عن تطبيق القانون. وقد قمنا –مبدئيا بتقسيم هذه الآثار إلى عدة أقسام تشمل الآثار الواقعة على المستأجرين المطرودين وكان أهم الآثار ذات البعد الذاتى هى إحساس المستأجرين بالظلم الواقع عليهم، وآثار مرتبطة بالوضع الجديد للملاك وكان من أبرزها تحكم وسيطرة الملاك، والإحساس بعودة الإقطاع، وآثار مرتبطة بالمؤسسات الريفية وأهمها بنك التنمية والائتمان الزراعى حيث لم يعد فى مقدور المستأجر الحصول على قروض لافتقاره إلى الضمانات المطلوبة وضعف التعاونيات وغياب دورها فى توفير المستلزمات، وآثار مرتبطة بالإنتاج الزراعى والحيوانى والتركيب المحصولى ولعل أهم الآثار فى هذا المجال هو انخفاض زراعات الحبوب، انتشار زراعة الفاكهة، انخفاض إنتاجية الثروة الحيوانية وآثار مرتبطة بالعلاقات الإيجارية الجديدة وظروف الأرض الزراعية مثل عدم استقرار المزارع فى أرض واحدة، دفع الإيجار نقداً مرة واحدة، والارتفاع الحاد فى القيمة الإيجارية، ولعل من أخطر وأهم الآثار السلبية تلك الآثار المرتبطة بالمجتمع الريفى ذاته والتى يذكر المستأجرون من بينها انتشار الجريمة والفقر وعدم الإحساس بالاستقرار والهجرة إلى المدن، ولنترك تعبيرات المزارعين كما هى تعبر عن تلك الآثار:

الآثار على المستأجرين

*ظلم المستأجرين (الفلاحين)

*نزع (أخذ–طرد) الفلاحين الفقراء من الأراضى

*تحول المستأجرين إلى عمال زراعيين
*تحول المستأجرين إلى عاطلين (ارتفاع نسبة البطالة)
*عدم تعويض المستأجر عن زراعاته قبل القانون
*فقدان أفراد الأسرة الريفية لمصدر عملهم
*تحول المستأجرين (ذوى الخبرة) نحو الزراعة بالأراضى المستصلحة
*عدم تعويض المستأجرين بأراضٍ جديدة
*خروج كثير من المستأجرين ذوى الخبرة
*تحول المستأجرين إلى عمال غير زراعيين (مهن غير زراعية)

العلاقة بين الملاك والمستأجرين

*سوء العلاقة بين الملاك والمستأجرين
*تحكم وسيطرة الملاك
*عودة الإقطاع
*كبر حيازات الملاك
*عدم خبرة الملاك الجدد بالزراعة

المؤسسات الريفية

*غياب دور الجمعيات الزراعية (المستلزمات)
*صعوبة عمليات التسويق
*ظهور مشكلات فى نقل و تسجيل الحيازات فى الجمعية
*عدم قدرة المستأجر على الحصول على سلف من بنك التنمية

العلاقات الإيجارية الجديدة وظروف الأرض الزراعية

*عدم استقرار المزارع فى أرض واحدة
*دفع الإيجار نقداً مرة واحدة
*ارتفاع القيمة الإيجارية
*بيع الأراضى الزراعية للغرباء

*انخفاض العائد من الزراعة
*صغر حجم/ تفتيت الحيازة
*قصر مدة الإيجار
*انتشار الإيجار بالمشاركة

الإنتاج الزراعى والحيوانى والتركيب المحصولى ومستلزمات الإنتاج

*انخفاض زراعات الحبوب
*انتشار زراعة الفاكهة
*انخفاض إنتاجية الثروة الحيوانية
*زيادة استخدام الكيماويات لرفع العائد من المحاصيل
*انخفاض إنتاجية المحاصيل
*انخفاض أسعار المحاصيل
*انخفاض أسعار الحيوانات المزرعية (المواشى)
*ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج
*ارتفاع تكاليف الإنتاج
*عدم توفر أعلاف للمواشى
*قلة الأيدى العاملة
*ارتفاع أجور العمالة الزراعية
*انخفاض أسعار الأراضى
*انخفاض خصوبة الأراضى الزراعية
*استخدام الأرض فى أنشطة غير زراعية (عمل مشاريع)
*انخفاض مساحات الأراضى المعروضة للإيجار
*انخفاض مساحات الأراضى المعروضة للبيع
*ارتفاع نصيب المستأجر فى تكاليف الزراعة بالمشاركة
*تبوير الأرض لعدم قيام الملاك بزراعتها
*ارتفاع أسعار الأراضى

المجتمع الريفى
*عدم الاستقرار
*انتشار الجريمة
*الهجرة خارج القرية
*انتشار الفقر

إيجابيات القانون

يشير استقراء تعبيرات المزارعين عن الجوانب الإيجابية للقانون إلى أنها صادرة عن الملاك، وتكاد فى بعض الأحيان أن تعبر عن وجهة النظر المضادة لما ذكر فى الآثار السلبية فالحقيقة لها أكثر من وجه وعند كل قانون يطبق هناك الخاسرون وهناك الفائزون ولكل فريق رؤيته ولكن يبقى الواقع المعاش الذى يمكن دراسته ورصده وتحليله. ونورد فيما يلى بعض التعبيرات التى توضح آراء المزراعين فى الآثار الإيجابية لتطبيق القانون.

سيطرة المالك والعلاقة مع المستأجر
*عودة الأراضى إلى أصحابها (المالك أخذ حقه)
*تجميع مساحات الملاك التى كانت مستأجرة
*منع استغلال المستأجر وتحكمه فى المالك
*حرية المالك فى اختيار المستأجر
*تحسين وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين
*تنظيم وتسهيل عملية الإيجار
*توفر السيولة النقدية مع الملاك
*توفر فرص العمل للمالك وأفراد أسرته

سوق الأراضى الزراعية (الإيجار..البيع..الشراء)
*توفر الأراضى المعروضة للإيجار
*توفر الأراضى المعروضة للبيع
*ارتفاع أسعار الأراضى الزراعية

*ارتفاع القيمة الإيجارية
*منع عملية التأجير من الباطن

الإنتاج الزراعى ومستلزمات الإنتاج

*ارتفاع الإنتاج للتنافس بين المستأجرين
*توفر المستلزمات فى السوق
* توفير فرص عمل للعمالة الزراعية
*ارتفاع أسعار المحاصيل
*الاهتمام بخدمة الأرض
*ارتفاع إنتاجية الأراضى
*انخفاض أسعار مستلزمات الإنتاج
*الإقبال على الاستثمار فى الزراعة

يوضح لنا العرض السابق أن محاولة توضيح الأبعاد والملامح الرئيسية للخريطة الحيازية قبل تنفيذ القانون يكشف أنها خريطة معقدة متشابكة وعلى الرغم من خفوت صوت الحوار حول قضية علاقة المزارعين بالأرض منذ تطبيق القانون إلا أنه يجب التذكير بأن هذا القانون جاء على قمة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلى فى قطاع الزراعة. إن من أهم الانتقادات التى توجه لبرامج التعديل الهيكلى فى دول العالم الثالث ومن بينها مصر أنها تغفل وبشكل يكاد يكون متعمدا الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية على الفئات الفقيرة والضعيفة فى المجتمع، ولا ينجو قانون "العلاقة بين المالك والمستأجر" من نفس النقد. إن الأمر يحتاج وبشدة إلى تدخلات مؤسسية لإعادة التوازن فى العلاقات بين الملاك والمستأجرين. ولا ننظر فى هذا الصدد إلى الموضوع على أنه صراع فى القوى فهى غير متكافئة ولكن علاقات الإنتاج غير متكافئة بالمرة وآثارها لا تطول المزارع الصغير وأسرته فقط ولكنها تمتد إلى المستهلك فالمزارع الصغير هو المنتج الأكبر لمعظم الإنتاج الزراعى والحيوانى. ويمثل استمرار حرمان صغار المزارعين والمستأجرين خاصة من الدعم المؤسسى المتمثل فى جمعيات وتنظيمات إنتاجية وإقراضية وإرشادية وتسويقية يمثل إصرارًا غير رشيد على تجاهل وتهميش فئة رئيسية من فئات المجتمع.

مــراجــع

1-وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نتائج التعداد الزراعي لعام 90/1989

2-Al Ahram Weekly " Debating a law that will affect millions", June, 4-10,1992

3- الأهرام ، 24 مارس، 1992

4- الوفد، "قوانين الإصلاح الزراعي وراء المشكلة"، 20 مايو، 1992.

5- *الأهالي*، 24 أبريل، 1992.

6-محمود عبد الفضيل، "تراجع فى ناتج الفدان وبطالة"، الأهالى، 14 يونيو، 1992.

7-أحمد عبد القوى زيدان، "دفاعًا عن الوطن لا عن المستأجرين"، اليسار، 26 أبريل، 1992.

8- Al Ahram Weekly " Debating a law that will affect millions", June.

9-وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، نتائج التعداد الزراعى لعام 90/1989.

10- المرجع السابق.

11-Mohamed Hassan Abdel Aal, Development Profiles of Aswan and Qena Governorates, Social Research Center, The American University in Cairo,1993.

12-محمد حسن عبد العال، الأرض والناس والقانون، فى: عاطف محمد كشك (محرر) فقر البيئة وبيئة الفقر.

نهاية الإيجار الآمن و معنى فقدان الأرض للمستــأجرين المطـــرودين[1]

د. ريـم سعـد *

فى الرابع و العشرين من يونيو 1992 وافق مجلس الشعب المصرى على تعديل القانون رقم 178 لسنة 1952 وصدر التعديل فى صورة القانون رقم 96 لسنة 1992. الأول هو قانون الإصلاح الزراعى الأول, أما التعديل فهو قانون تنظيم العلاقة بين المالك و المستأجر و الذى أصبح يعرف بقانون طرد المستأجرين من أراضيهم. تتناول هذه الورقة بعض آثار قانون 96 لسنة 1992 خلال السنة الأولى من التطبيق الكامل له أى بعد فقد المستأجرين لحيازاتهم التى كانت آمنة.

صدر القانون عن مجلس لا يوجد به مستأجر واحد و لم تسبقه أية دراسات حول آثاره المتوقعة و لم يدر حوله أى حوار جدى بشأن محاولات التخفيف من هذه الآثار على المستأجرين الذين لم يعطوا أية فرصة للتعبير عن آرائهم و لا سمح لصوتهم أن يعبر خارج حدود جريدتى الأهالى و اليسار و بعض المطبوعات اليسارية ذات التوزيع المحدود.

و بدلا عن الدراسة الجادة لأزمة العلاقة بين المالك و المستأجر لم تنقطع الصحف الرسمية و بعض الصحف الحزبية عن نشر مقالات تتناول الظلم الفادح الذى تعرض له الملاك طوال 40 عاما و تصور المستأجر فى صورة المستغل الجشع الذى أصبح مليونيرا بينما تحول المالك إلى شحاذ حتى أصبحت

---

*مركز البحوث الاجتماعية– الجامعة الأمريكية بالقاهرة

[1] تعتمد هذه الدراسة على نتائج بحث شاركت فيه ضمن فريق من مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة برئاسة د. محمد عبد العال. و قد أجرينا العمل الميدانى للبحث فى ست من قرى الصعيد و بالتحديد فى محافظات المنيا و قنا و أسوان خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر 1998. أتوجه بالشكر لفريق البحث و أيضا لوالدتى الأستاذة وداد مترى لإعدادها ملفًا صحفيًا كاملاً حول قضية المستأجرين. كما أتوجه بالشكر للأستاذ عريان نصيف و للمرحوم الشيخ عراقى على معونتهم و اهتمامهم و بالطبع للأستاذة شاهندة مقلد لدعمها و رعايتها على مدى سنين عديدة شجعتنى خلالها على الاهتمام بقضية الفلاحين.

هذه الصورة الكاريكاتورية هى الحجة الرئيسية وراء إصدار القانون. هذا فضلا عن "اكتشاف" ان القانون السابق غير مطابق للشريعة الإسلامية و ذلك وفق فتوى شيخ الأزهر بأن العقد غير محدد المدة ليس شرعيا- و ليس هناك أبلغ من المقال الذى كتبه فى ذلك الوقت الدكتور جلال أمين بعنوان "أحكام الله و أهواء البشر" و الذى أورد هنا مقطعا منه:

> أصابتني دهشة بالغة مصحوبة بقدر كبير من الاستياء عندما طالعت فى الصحف منذ أيام مناقشات مجلس الشعب حول تعديل قانون الإصلاح الزراعي و العناوين الكبيرة التى تتضمن العبارة التالية: "قانون الإصلاح الزراعى باطل شرعا" و إذا بى أقرأ أقوالا منسوبة لرئيس الوزراء و لشيخ الأزهر معناها أن قانون الإصلاح الزراعى الصادر سنة 1952 يجافى الشريعة الإسلامية و أن أحكامه غير مقبولة شرعا, ثم احتدم النقاش فى مجلس الشعب حول ما إذا كانت أحكام القانون الأصلى من ناحية أو تعديلاته المطروحة من الحكومة من ناحية أخرى تطابق أو لا تطابق مبادئ الشريعة الإسلامية. قلت لنفسى هاهو الدين يقحم مرة أخرى فى صراع سياسى و طبقى بحت، و هاهى أحكام الله يزج بها فى نزاع بين أهواء البشر فيحتمى كل فريق بالدين و بشيخ الأزهر و بمفتى الديار المصرية لتبرير مطامعه الشخصية أو آرائه السياسية....[2]

على أنه يجب أيضا ملاحظة أن نفس المبدأ القانونى القاضى باحترام حق الملكية و نفس المبدأ الشرعى الذى أوجب بطلان عقود الإيجارات فى الأراضى الزراعية ينطبقان بحذافيرهما على الوضع فى العلاقة الإيجارية للمساكن و هو القانون الذى لم يصدر للآن، فالوضع يختلف جذريا من حيث إن مستأجرى المساكن و مالكيها لا يقفون على طرفى النقيض من حيث الوضع الطبقى كما هو الحال بالنسبة للأراضى الزراعية حيث الغالبية العظمى من المستأجرين من الفقراء و الغالبية العظمى من الملاك من الأثرياء أو من أبناء الطبقى الوسطى. و أغلب الظن أن مجلس الشعب يحتوى على عدد كبير من مستأجرى المساكن، و ليس هذا هو العامل الحاسم فى حد ذاته و إنما هو مؤشر على

[2] جلال أمين 1992.

تكافؤ القوى بين الطرفين و على أن موازين القوى تلك و ليس القواعد القانونية أو الشرعية المجردة هى التى تتحكم فى إصدار القوانين و رسم السياسات.[3]

و الواقع أن دراسة هذا القانون فى كافة مراحله منذ الإعداد له فى الفترة التى سبقت ظهوره فى 1992 و حتى الفترة التى لحقت التطبيق الكامل له فى أكتوبر 1997 تعد مهمة صعبة جدا بالنسبة للباحث المتخصص فى العلوم الاجتماعية. و لا ترجع الصعوبة كما هو الحال عادة إلى تشابك العلاقات الاجتماعية و تعقيدها بحيث يصعب رسم صورة دقيقة لصراع القوى أو صعوبة الوصول إلى ما وراء الظاهرة و التعرف على ما تحت السطح من دوافع ملتبسة تصل بنا عادة إلى صورة أكثر تركيبا مما تبدو عليه الأمور فى أول وهلة.على العكس تماما فإن الصعوبة التى تواجه الباحث هنا هى الوضوح الشديد فى الصورة و عدم وجود شئ يذكر تحت السطح. و هنا لا يجد الباحث نفسه فى مواجهة إشكالية فكرية تحفزه فى اتجاه إثبات فرضية ما أو الدفع بحجة معينة أو السعى إلى إسهام نظرى. وعليه فإن مهمتنا هنا هى أقرب إلى الرصد و التوثيق و التدليل منها إلى الدفع و الإثبات و التنظير. فهل نحن بحاجة مثلا إلى إثبات أن هذا القانون هو امتداد لسياسات أنور السادات فى القضاء على المكاسب التى تحققت لقطاع كبير من الشعب المصرى فى الفترة الناصرية و هل نحن بحاجة إلى إثبات أن مجلس الشعب المصرى لا يمثل غير مصالح الصفوة أو أن الفلاحين فى مصر ليس لديهم قنوات فعالة للتعبير عن مصالحهم و بالتالى لا يعمل لهم أى حساب أثناء رسم السياسات؟

كانت هذه مقدمة لا بد منها قبل الحديث عن آثار قانون 96 خلال السنة الأولى من التطبيق الكامل له أى بعد فقد المستأجرين لحيازاتهم التى كانت آمنة. و الحقيقة أنه خلال تلك الفترة لم يكن من الممكن دراسة آثار تغير شكل العلاقة الإيجارية و إنما من الأدق أن نتحدث عن وضع المستأجرين خلال فترة فقدهم لأراضيهم المستأجرة و برغم (أو ربما بسبب) عنف الحدث و دراميته إلا أنه لم يحمل أى مفاجآت و كما ذكرت سابقا اهتم البحث أساسا بالرصد و التوثيق و لم يكن هناك مجال كبير للتنقيب عما يكمن وراء ما هو ظاهر. فأطراف المكسب و الخسارة كلها كانت واضحة وضوح الشمس، و آثار فقد الأرض و الإفقار المفاجئ الناتج عن ذلك كان من القسوة بحيث لم يدع مجالا للنظر للموضوع نظرة علمية باردة ، و إذا لوحظ أن هذه الورقة مليئة بألفاظ مثل "البؤس" و "الشقاء" فتلك

[3] لمزيد من التفاصيل حول ملابسات إصدار القانون انظر: Reem Saad 1999.

كانت ترجمة دقيقة للوضع على أرض الواقع و أيضا كانت الطريقة التى اختارها الفلاحون لوصف أوضاعهم، و عليه فإن انتقاء هذا الأسلوب كان من باب الدقة العلمية و ليس من باب الإنشاء و الخطابة.

غير أنه يجب التنويه إلى أنه بعد انقضاء هذه المرحلة الانتقالية الصعبة فإن شكل العلاقات الإيجارية فى ظل القانون الجديد هو موضوع يجب دراسته و إخضاعه للبحث. فمن المؤكد أن أشكالا جديدة من العلاقات الزراعية قد نشأت و أن تطورات عدة قد حدثت على الصعيد الاجتماعى و الاقبصادى فى الريف المصرى مما لم يكن من الممكن التنبؤ به خلال السنة الأولى و المسألة الآن يجب أن ينظر لها بوصفها موضوعًا بحثيًا مهمًا و هو فى حاجة إلى عمل ميدانى دقيق يرصد لنا الوضع الجديد للعلاقات الزراعية و يطرح الأسئلة التى لم يكن واردا أو مجديا طرحها فى سنة الصدمة.

و سوف أنتقل الآن إلى ملاحظة أعتقد أنها هامة و هي أن الجو العام فى الفترة التى سبقت موعد إخلاء الأرض في الأول من أكتوبر 1997 كان مليئا بالترقب و زادت التكهنات حول احتمالات حدوث أعمال عنف على نطاق واسع. و قد أدى هذا الجو المشحون بكثير من المراقبين إلى النظر باستهتار إلى أحداث العنف و محاولات المقاومة التى حدثت فعلا لأنها لم ترق إلى "ثورة شاملة". و هنا يجب التأكيد أولا على أن معظم هذه الأحداث لم تتم تغطيتها من قبل وسائل الإعلام الرسمية و فى الحالات التى كانت الأحداث فيها من الضخامة بحيث يصعب تجاهلها كانت تدرج فى أخبار صغيرة فى الصفحات الداخلية. و نشير هنا إلى إحصاءات مركز الأرض للفترة من 31 ديسمبر 1996 إلى الأول من مايو 1998 و التى تقدر عدد القتلى ب32 قتيلا و المصابين ب 751 و المعتقلين ب 2415 معتقلا.[4]

و لم تكتف الأجهزة الرسمية بتجاهل واقع الريف المصرى فى ذلك الوقت و لكنها ساهمت فى عملية تضليل بالتأكيد على أن كل شئ على ما يرام و قد تركز هذا بالتحديد فى الأخبار اليومية فى الصحف الرسمية حول نسبة النجاح الهائلة للجان توفيق الأوضاع و التى قدرتها صحف الحكومة بما يزيد على 95٪. إن القريبين من قضية المستأجرين كانوا يعلمون تماما أن هذه اللجان لم تشكل من أجل حل مشاكل المستأجرين و إنما كانت آلية لتسهيل مهمة الملاك فى انتزاع الأراضى من المستأجرين. لكن الصورة التى نقلتها الصحف عن تلك اللجان أدت بقطاع كبير من الرأى العام إلى الاعتقاد بأن هذا الأمر معناه انتهاء مشكلة المستأجرين. و على سبيل المثال فإن تقرير الأهرام

---

[4] إسماعيل 1998: 182–185.

الاستراتيجى العربى لعام 1997 و الذى رغم تناوله لقضية أزمة العلاقة الإيجارية بقدر كبير من الدقة و الشمول قد وقع فى خطأ الخلط ما بين "توفيق الأوضاع" و حل مشكلة المستأجرين المطرودين.[5]

هذا بالإضافة إلى أن جو الترقب الذى سبق موعد تسليم الأرض و التكهنات التى سادت و التى كان فى الواقع لها ما يبررها حين يتم طرد ما يقرب من مليون مستأجر فى كافة أنحاء الجمهورية فى نفس الوقت قد أدى إلى تقليص المشكلة فى لحظة الأزمة تلك و التى رأت بعض الجماعات السياسية فيها أملا فى ثورة بينما تمثلت مشكلة الحكومة _كالعادة_ فى الجانب الأمنى فقط و عليه ركزت كل جهودها فى تجنب لحظة الفوضى و الاضطرابات التى توقعها الكثيرون فى الأول من أكتوبر فلما مرت تلك اللحظة دون أن يحدث الانفجار المتوقع تم اعتبار أن الأزمة قد انتهت و فقدت قضية العلاقة الإيجارية الكثير من أهميتها السياسية. و من المدهش فعلا أن تفقد قضية المستأجرين المطرودين أهميتها رغم ان المشكلة الأساسية لم يتم التعرض لها من قريب أو بعيد و هى أن ما يقرب من مليون أسرة فقدت مصدر رزقها الأساسى.

و فيما يلى سوف أعرض لبعض الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للقانون على المستأجرين الذين فقدوا حيازاتهم و ذلك كما عبر عنها المستأجرون أنفسهم , و أرجو أن يتضح من خلال العرض مدى خطأ هؤلاء الذين اعتبروا أن مشكلة العلاقة الإيحارية قد انتهت.

و يعد أوضح أثر لتطبيق القانون هو الإفقار المفاجئ نتيجة لفقدان أهم مصدر للرزق بالنسبة لأسرة المستأجر. و بالطبع فإن هناك تفاوتًا بين المستأجرين فيما يخص أثر فقدان الأرض و فى الطريقة التى تعامل بها المستأجرون مع الوضع الجديد. فكان يوجد بعض المستأجرين من ذوى الحيازات الكبيرة نسبيا و لكن هؤلاء كانوا قلة بينما يمثل المستأجر ذو الحيازة الصغيرة الغالبية العظمى من المستأجرين, و هناك المستأجرون الذين استأجروا أرضا مرة أخرى حسب القانون الجديد و لكن هؤلاء كانوا فى الغالب يدفعون إيحارات باهظة و لم يحصلوا على أية ضمانات من أى نوع و هناك الآخرون الذين عجزوا عن دفع الإيجار الجديد.

إن فقدان الأرض بالنسبة للمستأجر الذى كان حتى صدور القانون يتمتع بحيازة آمنة قد نتج عنه بالطبع مصاعب اقتصادية و لكن مثلما لم تكن العلاقة الإيجارية الآمنة ميزة اقتصادية فحسب فإن فقدان هذا الأمان لم يكن خسارة اقتصادية فقط و إنما كانت له آثار على المستوى الثقافى و الاجتماعى أيضا. فإن التطبيق الكامل لقانون 96 و نهاية الإيجار الآمن قد ساهم فى تقويض أسس كانت تبدو ثابتة

---

[5] التقرير الاستراتيجى العربى 1998 ص 294.

ومستقرة و زعزعة المسلمات التى كان يقوم عليها ما يشبه العقد الاجتماعي الملزم بين الفلاحين و الحكام. و يظهر هذا بوضوح فى مشاعر عدم التصديق و المرارة و الإحساس بالخديعة التى صاحبت لحظة تسليم المستأجرين للأرض.

فقد فوجئ المستأجرون عندما أجبروا فعلا على تسليم الأراضى فى الموعد المحدد و ذلك رغم الخمس سنوات التى حددت كفترة انتقالية منذ صدور القانون سنة 1992. فحتى خلال السنة الأخيرة من تلك الفترة و حين توقفت الجمعيات الزراعية و بنك الائتمان و مصانع السكر عن التعامل مع المستأجرين و هو مؤشر قوى على عزم الحكومة على التمسك بالموعد المحدد لإخلاء الأراضى- رغم كل ذلك فإن مشاعر عدم التصديق كانت سائدة بين المستأجرين و المراقبين على حد سواء. فقد قام غالبية زعماء أحزاب المعارضة بمناشدة رئيس الجمهورية من أجل إلغاء القانون أو على الأقل تأجيل موعد الإخلاء حتى يتم إيجاد بديل مناسب للمستأجرين المطرودين. و قد استند هؤلاء فى حججهم على الآثار الوخيمة التى سوف تقع على المستأجرين و على المجتمع الريفى و الاقتصاد القومى نتيجة لتطبيق القانون.

أما المستأجرين فكان لديهم أسباب أخرى تدعوهم إلى عدم تصديق أنه سوف يتم طردهم فعلا من الأرض. فقد كان الإيجار الآمن يمثل بالنسبة لهم أحد أهم الأسس التى يقوم عليها النظام السياسي الحالي – فالحاضر السياسي للوطن كما يرى المستأجرون يبدأ من 23 يوليو 1952 و أهم ثوابته هى قوانين الإصلاح الزراعي. و مع إلغاء القانون تبدلت رؤية المستأجرين لحياتهم و لبلادهم عما كانت عليه حين كانوا يتمتعون بالإيجار الآمن. و لعل صدمة المستأجرين عند طردهم تصبح أكثر وضوحا إذا ما تعرفنا على ما كان يعنيه الإيجار الآمن بالنسبة لهم فى الفترة التى سبقت صدور القانون. ويظهر هذا بوضوح من خلال آراء المستأجرين و التى جمعتها من خلال عمل ميدانى فى إحدى قرى محافظة الفيوم فى عامى 1988–89 أى قبل نحو 3 سنوات من صدور القانون. و جدير بالملاحظة أن هذه القرية لم تشهد إعادة توزيع للأراضى و ليس بها سوى 4 منتفعين للإصلاح الزراعى و لكن بسبب قوانين الإيجار فإن أهالى القرية يرون فى الإصلاح الزراعى أهم نقطة تحول فى تاريخ القرية و الوطن على حد سواء. فالمستأجرون اعتبروا الإيجار الآمن هدية لهم من جمال عبد الناصر و رأوا فيه نقطة البداية لحاضرهم و لحاضر الوطن. و يعرف قانون الإصلاح الزراعى فى القرية ب"قانون الحرية" و هو يمثل نقطة تحول ما بين ماض ساد فيه الإقطاع و البؤس و بين حاضر من الحرية و الكرامة[6]. و قد وصف عالم

---

[6] تناولت هذه القضية فى مقالات سابقة. لمزيد من التفاصيل أنظر:

الأنثروبولوجيا الهندى أميتاف جوش وضع كهذا فى قرية بمحافظة البحيرة أجرى فيها عمله الميدانى حيث قال إن قانون الإصلاح الزراعى يمثل حدا فاصلا بين الماضى و الحاضر كمثل الذى يفصل بين الجاهلية و الإسلام.[7] كان لدى المستأجرين شعور بالأمان الكامل قبل صدور القانون الجديد و كانوا يعتبرون الإيجار الآمن حقا مكتسبا.

أما الآن فننتقل إلى المستأجرين المطرودين و كيف عايشوا فترة التطبيق الكامل للقانون. و تتوافق شهادات مستأجرى الصعيد المطرودين حول الإيجار الآمن و الإصلاح الزراعى مع رؤية المستأجرين فى الفيوم و البحيرة. فعلى سبيل المثال يقول مستأجر سابق من إحدى قرى أسوان: " حسب فهمنا لما القانون جه جمال عبد الناصر قال ده دستور الثورة و مش ممكن يتحل أبدا". و تقول زوجة لمستأجر سابق من نفس المحافظة: "سمعنا فى الإذاعة إن الأرض هترجع تانى للملاك بس محدش صدق الكلام ده. محدش صدق إن القانون هيتحل: مش الثورة مبنية عالقانون ده؟" و نلاحظ هنا أن "القانون" يعنى قانون الإصلاح الزراعى بينما يشار إلى قانون الإيجار الجديد بتعبير "حل القانون". و تظهر روايات المستأجرين السابقين عن يوم تسليم الأرض مدى شعورهم بالفقد و الخسارة و سادت تشبيهات الموت و الجنازة على وصف ذلك اليوم, حيث يقول أحدهم: "البلد كانت عاملة زى القرافة. كنا بنصوت و نعيط كأنها جنازة. كانت أكتر من موتة." و "كانت جنازة من غير ميت", "كأن عيل من عيالى مات". و يلاحظ أيضا أن فى العديد من القرى فى مختلف أنحاء الجمهورية أخذت أحداث الاعتراض على القانون شكل الموت و التشييع, حيث كانت توضع اللافتات السوداء على البيوت ونظمت مسيرات تحمل نعوشا فارغة[8].

و إلى جانب هذا فقد رأى المستأجرون فى الوضع الجديد عودة بالزمن إلى الوراء- إلى ماض بائس و إلى عصر الإقطاع الذى ظن المستأجرون أنهم قد تحرروا منه إلى الأبد. و تتصدر كلمات الإقطاع و العبودية وصف المستأجرين للوضع الجديد فشاعت تعبيرات مثل: "الملاك قالوا هنرجعكو تانى عبيد" , "الإقطاع رجع تانى". و لم يكن الفلاحون فى ذلك الماضى فقراء و معدمين فقط و لكنهم كانوا أيضا محرومين من الكرامة. و هكذا يقول أحد المستأجرين السابقين: "الناس زعلانة ليه دلوقت؟ عشان لما المستأجر كان معاه عقد كان عنده كرامة".

Reem Saad 1996 &forthcoming.

[7] Ghosh 1987 p. 120

[8] انظر على سبيل المثال الأهالى 2 يوليو 1997 و الأسبوع 21 أبريل 1997.

و قد تساءل البعض فى ذلك الوقت كيف تصرف المستأجرون المطرودون فى تدبير معيشة أسرهم بعد فقد الأرض؟ و أخطر ما يلاحظ فى السنه الأولى بعد تطبيق القانون هو أن الكثير منهم قد سارعوا بالتصرف فى الأصول الأخرى المملوكة للأسرة مثل القيام ببيع الحيوانات أو بيع بعض القطع الذهبية المملوكة للنساء. و قد قرر بعض المستأجرين الذين قاموا بتأجير قطع أرض حسب القانون الجديد أنهم قد فعلوا الشيء نفسه حتى يتمكنوا من دفع أول قسط من الإيجار و عبر بعضهم عن خوفهم من عدم القدرة على سداد الأقساط الباقية.

و حسب رواية العديد من المستأجرين السابقين فإنهم لم يعودوا قادرين على دفع فاتورة الكهرباء و اضطروا إلى العودة لاستخدام مصابيح الكيروسين. و هذه ليست معاناة عادية و لكنها تحمل معها شعورا بالإذلال و بعودة الزمن إلى الوراء. و عليه فنحن عندما نسأل: كيف تعايش المستأجرون مع هذه الضائقة فلن تدور الإجابة حول عبقرية الشعب و قدرته على التحايل على الظروف القاسية. فليس هذا مجال الاحتفاء بتلك العبقرية و إنما الأهم هو تسليط الضوء على الثمن الباهظ الذى يتكلفه هذا التعايش و الذى غالبا ما تدفعه للأسف الفئات الأضعف. وبالنسبة لأسر المستأجرين السابقين فإن أوضح مثالين على هذا هو أن أساليب التعايش تضمنت أولا التوقف عن إرسال الأطفال و بخاصة البنات إلى المدرسة و ثانيا الاعتماد المتزايد على عمالة الأطفال فى سبيل إعالة الأسرة.

و رغم كل ذلك فإن ما حدث نتيجة فقدان الأرض لا يقتصر على الإفقار. فبجانب قيمتها الاقتصادية كانت الأرض جزءا هاما من الكيان الاجتماعى للأسرة. فنرى على سبيل المثال طريقة شائعة (خاصة بين النساء) لتأريخ حيازة الأسرة للأرض و هى قولهن: "الأرض معانا من ساعة ابنى الكبير ما اتولد". و كما كانت الأرض مركزا لاقتصاد الأسرة فإن فقدها أدى إلى شعور بأن الأسرة الآن تواجه خطر التشتيت, و قد عبرت إحدى زوجات المستأجرين السابقين عن هذا بقولها: "الأرض كانت لامّة عيالى حواليه".

كما أثر فقدان الأرض –فى الفترة الأولى على الأقل_ على العلاقات داخل الأسرة و بخاصة بين الزوجات و أزواجهن بسبب ما نتج من انقلاب فى الأوضاع الاجتماعية الطبيعية. فالكثير من الرجال عبّروا عن شعورهم بالخجل لمكوثهم فى المنزل "مثل النساء" و عجزهم عن تدبير الحاجات الأساسية لأسرهم و كانت هذه المشاعر أكثر حدة فى الحالات الكثيرة التى اضطرت فيها النساء إلى بيع ذهبهن. و كان مصدر آخر للخجل هو العجز عن القيام بالواجبات الاجتماعية مثل دفع النقوط و غيرها.

هناك بعد آخر لمسألة فقد الأرض يتعلق بالزراعة كحرفة. لقد حذر الكثير من المعارضين للقانون من الخسارة التى سوف تعود على الاقتصاد القومى : فالقانون لا يؤدى فقط إلى حرمان المستأجر من الأرض و لكنه أيضا يحرم الأرض من مزارع محترف و يقوم بإهدار خبرة زراعية يصعب تعويضها. و

تتطابق فى هذه النقطة آراء الخبراء مع آراء المستأجرين الذين بفقدهم للأرض فقدوا الوسيلة لممارسة حرفتهم الأساسية. و قد ذكر العديد منهم أنهم قد أقدموا على تأجير قطع أراضٍ بأسعار باهظة حتى يظلوا قادرين على التردد على الحقل لبعض الوقت. و ليس هذا قرارا عاطفيا و لكنه كما قال أحد المزارعين: "أما باروح الغيط باشوف الناس و الناس بيشوفونى و لو فى شغل بيلاقونى قدامهم. الأرض للمزارع زى مكتبه". إن قرارات تأجير الأراضى بأسعار مبالغ فيها فى السنة التى تلت الإخلاء مباشرة مؤشر قوى على أن تلك السنة هى الفترة الانتقالية الحقيقية و ليست الفترة التى حددها القانون (1992–1997).

و قد حّمل المستأجرون الحكومة المسئولية الكاملة عن معاناتهم و ذلك بتركهم تحت رحمة الملاك و حجب أى دعم عنهم. و هم يرون أن الإفقار الناتج عن تطبيق هذا القانون يختلف عن أشكال المعاناة الاقتصادية الأخرى التى يتعرضون لها. و كما قال أحدهم: "الحكومة ترفع الأسعار حاجة بس تقطع عيشنا دى حاجة تانية" . و تتعزز هذه الرؤية من خلال إشارات عديدة لأشياء مثل النوم بلا عشاء. فالجوع هنا لم ينتج فقط عن نقص النقود و لكنه إشارة إلى أن فقدان الأرض نتج عنه فقدان لمصدر الأمن الغذائى. "الملاك, ربنا يجازيهم, وقفوا بيننا و بين أقماحنا".

إن الأمثلة لا تنتهى و كذلك روايات المستأجرين عن شقائهم و يأسهم. إن فقدان الحيازة الآمنة مفارقة يصعب التعامل معها. فإذا كان من الممكن أن ينتزع الآمان هكذا فهل كان المستأجرون يعيشون أمانا زائفا فيما سبق؟ و هل نحن على حق فى إطلاقنا صفة "الحيازة الآمنة" على الوضع قبل صدور القانون الأخير؟

المـــراجـــع

إسماعيل، عبد المولى (إعداد و تحرير). *تحرير الأرض الزراعية و حركة الفلاحين في ريف مصر*. إصدارات مركز الأرض لحقوق الإنسان أغسطس 1998.

أمين، جلال. "أحكام الله و أهواء البشر". *الأهالي* 15 مايو 1992.

التقرير الاستراتيجي العربي 1997. مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية. الأهرام. 1998.

Ghosh, Amitav. "Categories of Labour and the Orientation of the Fellah Economy". In The Diversity of the Muslim Community. Ed Ahmed al-Shahi. London: Ithaca Press. 1987.

Saad, Reem. "A Moral Order Reversed? Agricultural land changes hands, again". CEDEJ-Volkswagen Foundation publication (forthcoming 2001).

Saad, Reem. "State, Landlord, Parliament and Peasant: the story of the 1992 tenancy law in Egypt." In, *Agriculture in Egypt fromPharaonic to Modern Times*, Proceedings of the British Academy, Vol. 96. Alan Bowman and Eugene Rogan (eds). Oxford University Press. pp. 387-404. 1999

Reem Saad. "Les deux passes des paysans de Nasser: Memoire politique et vie quotidienne dans un village d'Egypte". *Peuples Mediterraneens*, no. 74-75. janvier-juin, 1996

حقوق الفلاحين فى مصر.. قضايا غائبة
مركز الأرض لحقوق الإنسان

عرض: عبد المولى اسماعيل*

يدور هذا البحث بشكل أساسى حول موضوع سوء توزيع الموارد فى الريف المصرى ممثلة فى "الأرض" بشكل خاص باعتبارها المورد الرئيسى لسكان الريف من الفلاحين. ويتخذ البحث من قانون الإيجارات الزراعية 92/96 وآثاره على المستأجرين والمزارعين الصغار المثال الصارخ على عدم عدالة توزيع الموارد فى الريف المصرى. ومن ثم فإن البحث يستعرض عبر أجزائه المختلفة التأثيرات المباشرة لتنفيذ القانون على أوجه متعددة لحياة الفلاحين. وذلك من خلال عرض لأهم الأحداث والمشاكل الفلاحية التى تبلورت بشكل واضح بعد تنفيذ القانون. حيث يتناول التغير فى الظروف المعيشية للفلاحين (الدخل، الصحة، السكن). ومشكلات الفلاحين فى علاقتهم ببنك التنمية والائتمان الزراعى كأحد الأطراف المسئولة عن توزيع الموارد. كما يتناول البحث الصراع الدائر على الأرض بين الفلاحين والهيئات الحكومية مثل هيئة الأوقاف وهيئة الإصلاح الزراعى. كما يناقش فى أحد أجزائه تأثير عدم العدالة فى توزيع الموارد الريفية على علاقات الفلاحين ببعضهم البعض ممثلة فى نزاعات الفلاحين حول الحدود والملكية والميراث والرى وهى كلها قضايا تخص المورد الرئيسى "الأرض".

ففى القسم الأول من البحث "التغير فى الأوضاع المعيشية لفقراء الفلاحين" يتناول ثلاثة عناوين رئيسية أولها: التغير فى دخول الفلاحين بعد تطبيق القانون. ويستعرض مستوى دخول الفلاحين بشكل تاريخى منذ مرحلة الخمسينيات وحتى بعد تنفيذ قانون الايجارات الزراعية حيث يشير إلى أن أحد أهم هذه التغيرات التى صاحبت تنفيذ القانون هو التغير الكبير فى دخول المستأجرين نتيجة انتزاع الأراضى حيث بلغت خسائرهم حوالى ستة ونصف مليار جنيه مصرى خلال الأعوام من 91 إلى عام 1999، فى الوقت الذى كانت قد وصلت فيه هذه الخسارة فى العام 1997 وحده إلى 2083200000 جنيهًا وذلك قيمة الفرق بين الإيجار عام 1997 م وبعده. بمعنى أن كل مستأجر قد خسر بعد تطبيق

*مركز الأرض لحقوق الإنسان

القانون من دخله السنوى حوالى (2400) جنيهًا سنويا. كما يستعرض هذا الجزء فئات الفلاحين وأعدادهم المنوط بهم تطبيق القانون وفئات الحيازة الخاصة بهم قبل تطبيق القانون والتغيرات التى واكبت القيمة الايجارية قبل إصدار القانون فى عام 1992 مروراً بالفترة الانتقالية وانتهاء بما حدث من تغيرات على تلك القيمة الايجارية بعد أكتوبر 1997 وحتى الآن، والتى زادت إلى 2000 جنيه سنويا كإيجار للفدان بعد أن كانت قبل التطبيق حوالى 600 جنيهًا فى العام. كما يحاول الربط بين التغير فى أسعار القيمة الايجارية والخسائر التى تكبدها الفلاحون من جراء هذه التغيرات والتى بلغت قيمتها 6.584.400.000 جنيهًا مصريًا خلال الأعوام من 92 إلى 1999.

أما العنوان التالى فيدور حول "مشاكل السكن فى الريف المصرى" حيث يتناول أوضاع السكن فى الريف المصرى منذ فترة الخمسينات وما طرأ عليها من تغيرات أثناء فترة السبعينات حيث السفر إلى دول الخليج وغيرها؛ إلى أن يصل إلى مرحلة التسعينات حيث قرارات الحاكم العسكرى بمنع البناء فضلا عن قانون الإيجارات الزراعية الذى أدى إلى الطرد القسرى لمئات الفلاحين من المنازل التابعة للأراضى المستأجرة أو المبنية على أراضى ملك الدولة أو ملك لأحد المؤسسات الحكومية "الأوقاف والإصلاح وشركات القطاع العام وغيرها" حيث إنه إلى جانب استعراض الأوضاع المعيشية داخل المساكن الريفية على امتداد المراحل المختلفة من حيث مواد البناء وتقسيم المنازل ودخول البنية الأساسية، فإن هذا الجزء يستعرض أوضاع حيازة الفلاحين الفقراء فى الريف لتلك المساكن والنزاعات التى تمت حولها خصوصاً فى فترة ما بعد القانون فيتعرض للصدمات الدامية بين قوات الأمن والفلاحين فى ظل استخدام أمر الحاكم العسكرى بإصدار قرارات إدارية بإزالة مئات المنازل فى القرى المختلفة والذى استخدامه كمبرر للإزالة بعد القانون، وعلى سبيل المثال ففى العام الذى يرصده التقرير 2000 تسبب أمر الحاكم العسكرى فى إزالة 76 منزلا بقرية كفر سرنجا مركز ميت غمر إلى حدوث بعض المصادمات رغم أن المنازل التى تمت إزالتها ما زالت منظورة بشأنها قضايا بين الفلاحين والجهات المختصة، وقد حدث نفس الأمر فى قرية طنبول مركز السنبلاوين بمحافظة الدقهلية مما أدى إلى حدوث صدام بين الفلاحين وقوات الأمن نتج عنه إصابة سائق لودر المحافظة واثنين من أفراد قوات الأمن بالإضافة إلى إصابة طفل بإصابات خطيرة وتكرر نفس السيناريو فى قرية جزرا مركز العياط محافظة الجيزة حيث صدر قرار الحاكم العسكرى بإزالة 35 منزلاً لتصل جملة المنازل التى تمت إزالتها فى ريف مصر بأمر الحاكم العسكرى إلى 136 منزلاً خلال النصف الأول من العام 2000 وحده. فى حين كانت القرارات الإدارية لطرد الفلاحين بسبب قانون العلاقة الايجارية كثيرة ومنها قرار بطرد 583 أسرة بمركز شبين الكوم بحجة أن المنازل المقامة عليها بيوت الفلاحين

ملحقة بأرض زراعية، وحدث نفس الأمر فى عزبة الحمر بمحافظة المنوفية حيث صدر قرار بإزالة 650 منزلاً وداراً بمركز أبشواى لتصل عدد الأسر التى تم طردها من المنازل بسبب قانون العلاقة الإيجارية إلى 1313 ولم تترك هيئة الأوقاف الفرصة إذ حصلت على نصيب لا بأس به فى طرد الفلاحين من منازلهم حيث قامت فى مركز فاقوس محافظة الشرقية بطرد 75 أسرة من منازلهم بعد أن قامت برفع القيمة الإيجارية للمنازل بنسبة 1700٪ مما أعجز الفلاحين عن السداد، وفى قرية أبو الغيط محافظة المنوفية صدر قرار إدارى بطرد 40 أسرة لتصل جملة الأسر المشردة بواسطة هيئة الاوقاف إلى 115 أسرة.

وأخيراً يستعرض هذا القسم تدهور الحالة الصحية فى ريف مصر. حيث يشير إلى ثلاثة أسباب رئيسية لتدهور الحالة الصحبة فى الريف المصرى تأتى على رأسها الفقر وانعدام الخدمات الأساسية المتمثل فى إهمال مشاريع الصرف الصحى ومياه الشرب النقية التى يتسبب تلوثها فى العديد من الكوارث الصحية حيث فى الفترة التى يغطيها التقرير تسبب تلوث المياه فى إصابة 400 حالة فى بلقاس بالحمى التيفودية كما انتشر مرض الفشل الكلوى فى قرى ومراكز بنى سويف؛ هذا وتعانى مئات القرى من نقص مياه الشرب أو عدم مطابقتها للمواصفات واختلاطها بمياه الصرف الصحى. أما السبب الثانى لتدهور الحالة الصحية فهو إهمال المؤسسات العلاجية حيث تعانى معظم المستشفيات والوحدات الصحية بالقرى من الإهمال الشديد ونقص الأجهزة الطبية وعدم رعاية الاطباء وطواقم التمريض للمرضى؛ حيث تسبب هذا الإهمال فى وفاة أكثر من عشرين مريضاً خلال شهر فبراير 2000 فى مستشفى مطوبس المركزى بمحافظة كفر الشيخ وحدها. أما السبب الثالث فهو التلوث البيئى فى الريف المصرى. حيث يتعرض هذا الجزء لظاهرة انتشار المصانع فى وسط القرى دون مراعاة قواعد الأمن الصناعى والبيئى مما يتسبب فى إلحاق الضرر بالسكان وبالمزروعات، كما يشير أيضاً إلى التأثيرات الضارة للمبيدات المستخدمة فى المزارع على الفلاحين وأطفالهم وما لهذه التأثيرات البيئية الضارة من علاقة بتدهور الحالة الصحية فى القرى.

أما القسم الثانى من البحث فيتعرض للمشكلات التى يعانى منها الفلاحين بسبب قروض بنك التنمية والائتمان الزراعى باعتبار أن بنك التنمية هو أحد الأطراف المسئولة عن عملية تقسيم الموارد فى الريف المصرى بتقديمها الدعم للفلاحين. ويناقش هذا القسم التناقض الحادث فى الدور الذى يلعبه البنك حيث تحول إلى أداة من أدوات العقاب الجماعى للمستأجرين الذين انتزعت أراضيهم إذ يطاردهم بالحبس والحجوزات وغيرها دون التفات إلى وضعهم الجديد بعد القانون ودون تقديم يد العون لهؤلاء الذين صاروا دون مصدر ثابت للرزق. ومن ضمن الأمثلة الواردة بهذا القسم ما حدث

بمحافظة أسيوط حيث فوجيء آلاف الزارعين مع بدايات شهر يناير بإنذارات بالحبس من إدارة بنك التنمية والائتمان الزراعى بسبب عجز الفلاحين عن سداد أقساط السلف الزراعية لمحصولى القطن والذرة نظراً للخسائر الفادحة التى لحقت بهذين المحصولين رغم أن السبب الرئيسى فى خسائر الفلاحين يعود فى جزء كبير منه إلى البذور الفاسدة التى تسلموها (جيزة 83) وفى قرية جزاية بمحافظة الجيزة تعرض عدد كبير من المزارعين للتهديد بالحبس من قبل بنك التنمية والائتمان الزراعى بحجة عدم سداد مستحقات البنك وبالرغم من محاولات الفلاحين لسداد جزء من الدين إلا أن البنك رفض منحهم مخالصات عما قاموا بدفعه إلا بعد تسديد المبلغ كاملاً مما أدى إلى أزمة كبيرة أدت إلى حبس عدد كبير منهم بالفعل مثل الحاج رفاعى عبد الهادى شاهين وآخرين، فى حين يواجه 800 شاب من المنتفعين بمشروع مبارك القومى احكاماً بالحبس، حيث كانوا قد أستلموا أرض وقاموا باستصلاحها بعد حصولهم على قرض من بنك التنمية إلا أنهم فشلوا فى استزراعها لعدم توافر مياه الرى رغم أنها لا تبعد عنهم سوى مسافة قصيرة وفوجيء المزارعون الشباب بقيام البنك باتخاذ الإجراءات القانونية نحو حبسهم وذلك بتقديم الشيكات الموقعة منهم إلى المحكمة لتصدر ضدهم أحكاماً بالحبس.

أما القسم الثالث فيتناول الصراع الدائر على الأرض بين الهيئات الحكومية المختلفة كالإصلاح الزراعى والأوقاف وبين الفلاحين حيث تحولت تلك الهيئات إلى شريك مباشر فى عملية حرمان الفلاحين الصغار من مصادر رزقهم بل وداعم للظلم فى توزيع الموارد الحادث فى الريف المصرى بطردهم من أراضيهم؛ فمثلا لم تلتزم تلك الهيئات بقرار تأجيل تنفيذ قانون الإيجارات الزراعية على الأراضى ملك الهيئات الحكومية حتى مرور خمس سنوات من تنفيذ القانون على الأراضى الخاصة، وقامت بالعديد من الانتهاكات لحقوق الفلاحين فى تلك الأراضى فقامت باتباع وسائل عديدة لطردهم من أراضيهم دون أمر قضائى وبالرغم من طلب الفلاحين فى مناطق عديدة لشراء الأراضى التى يزرعونها منذ زمن طويل فمثلا زادت حدة التوتر بين منتفعى الإصلاح الزراعى من جهة وهيئة الإصلاح والملاك القدامى من جهة أخرى، ففى شهر يناير تعرض عشرات المزارعين بالإصلاح الزراعى بقرية شباس الشهداء مركز دسوق محافظة كفر الشيخ للتشرد بعد أن طالبهم المسئولون بترك الأرض التى يزرعونها منذ 30 عاماً بالرغم من التزامهم بسداد القيمة الإيجارية فى حيت تواجه أهالى قرية القصابى مركز سيدى سالم محافظة كفر الشيخ ومنتفعى الإصلاح الزراعى بوضع اليد منذ 30 عاما بخطابات من مديرية المساحة بنزول أراضيهم جلسة مزاد علنى وذلك رغم تقدمهم بطلبات لشراء الأراضى إلا أنه لم تتم الاستجابة لمطالبهم.

وعلـى درب الإصـلاح الزراعـى سـارت بعـض الهيئـات الأخـرى لتتواصـل الضـربات علـى رؤوس الفلاحين ففى قرية البياضة مركز الأقصر صدر قرار التخصيص رقم 50 لـ 1987 الصادر من المجلس الأعلى لمدينة الأقصر والذى قضى بتخصيص 100 فدان من الأراضى التى قام الفلاحـون باستصلاحها وذلك لإنشاء محطة تنقية مياه الصرف الصحى دون صرف تعويضات أو أراض بديلة للفلاحين.

وفى قرية الغبايشة بكفر الشيخ وقع أكثر من 600 فلاح ضحايا لعملية احتيال قامت بها مديرية با للزراعة والرى حيث قامت بتأجير أرض جرداء رملية لهم منذ عام 1977، وبعد استصلاحها وزراعتها قامتا باسترداد الأرض وإلغاء عقود الإيجار وطرد المزارعين من أراضيهم، كما قامت وزارتا الرى والزراعة بفرض غرامات على الفلاحين المخالفين لزراعة الأرز مما يعرض الآلاف من الفلاحين للحبس، هذا وتعود مأساة مزارعى الأرز مع الغرامات التى تفرضها عليهم الحكومة كل عام بحجة توفير من 3:2 مليار متر مكعب من مياه النيل لاستخدامها فى التوسع الزراعى الأفقى فى "توشكى" و "ترعة السلام" والجدير بالذكر أن المساحة التى تمت زراعتها بمحصول الأرز هذا العام بلغت حوالى مليون و 44000 فدان؛ هذا بالرغم من حظر زراعة الأرز بقرار وزارى فى العديد من محافظات مصر وخصوصاً فى محافظات القليوبية والمنوفية والدقهلية والفيوم – المصرح لها بزراعة 174000 فدان فقط من الأرز – الأمر الذى أدى بالحكومة إلى فرض غرامات مخالفة للقرار الوزارى على عشرات الآلاف من الفلاحين الذين قاموا بزراعة الأرز.

ويأمل المركز أن ترفع هذه الغرامات بشكل نهائى وأن يتم تعديل القانون الذى يجيز فرض غرامات وحبس المزارعين المخالفين لأن إجبار الفلاحين على التنازل عن تحسين ظروفهم المعيشية بدعاوى الصالح العام ليست إلا حججاً واهية لأن أزمة المياه ليست سببها زراعة الأرز بل لها اسباب أخرى يجب دراستها وكذلك فإن الصالح العام يجب أن يراعى أيضاً تحسين ظروف وحياة محدودى الدخل من الفلاحين وتحسين مستوى معيشتهم.

وينتقل البحث فى القسم الرابع لرصد أحداث العنف فى الريف على اعتبار أن العنف المسيطر على علاقة الفلاحين ببعضهم البعض هو أحد النتائج الهامة لسوء تقسيم الثروة الناتج عن تنفيذ قانون الإيجارات الزراعية. حيث راح ضحية هذه الأحداث حوالى 19 قتيلاً و 96 مصابا بالإضافة إلى القبض على 151 بسبب المشاركة فى هذه الأحداث.

وقد بدأ الصراع بالنزاع حول ملكية الأرض والتى راح ضحيتها 8 قتلى وأصيب 39 مزارعاً فى حين ألقى القبض على 79 مزارع وقد انتشرت هذه الحوادث فى مختلف أنحاء مصر وقد كانت أشد هذه المعارك شراسة تلك التى جرت بقرية الزوايدة بصعيد مصر حيث راح ضحيتها مزارع وأصيب 21

آخرون فى حين بلغ حجم القتلى بسبب النزاع حول حدود الأرض 2 فى حين أصيب 33 مزارعاً وألقى القبض على 40 مزارعًا وكان أهمها الصدام الذى جرى فى قرية غمازة الكبرى بالصف محافظة الجيزة حيث أدى الصدام بين عائلتى عودة والقماش إلى إصابة 19 شخصاً من العائلتين بإصابات خطيرة وقد استخدمت فى المعركة مختلف انواع الأسلحة. كما تسبب النزاع حول الميراث فى إصابة 6 مزارعين وقتل 2 والقبض على 11 مزارعًا كان أكثرهم حدة الصدام الذى شهدته قرية أبو تشت حيث لقى شخص مصرعه فى حين أصيب أربعة آخرون بإصابات خطيرة، كما تسبب النزاع والسباق على مياه الرى إلى قتل 7 مزارعين واصابة 18 آخرين والقبض على 21 مزارعاً كانت أشدهم بأسا الصراع الذى جرى فى المنشأة محافظة المنيا بين عائلتين على مياه الرى مما أدى إلى إصابة 11 مواطناً والقبض على ثمانية مزارعين.

وتأتى الملاحظات الختامية فى نهاية هذا البحث الذى يناقش أوضاع الفلاحين بعد مرور أربع سنوات من تطبيق القانون 96 لسنة 92 والذى قد أحدث بدون شك العديد من التغيرات فى الظروف المحيطة بالمزارعين الصغار من المستأجرين وصغار الملاك سواء فيما يتعلق بأوضاعهم المعيشية أو علاقاتهم الإنتاجية سواء بالمؤسسات الحكومية أو ببعضهم البعض أو بالأرض نفسها بوصفها الطرف الرئيسى فى العملية الإنتاجية، تبقى لنا كلمة نحاول عن طريقها أن نقترح بعض الحلول والإمكانيات التى عن طريقها يمكن للمسئولين والمهتمين بأكبر القطاعات الموجودة فى المجتمع المصرى "الفلاحين" أن يلتقطوا طرف الخيط لتحسين ظروف هؤلاء الذين تسير أوضاعهم المعيشية فى خطوات واسعة إلى الخلف كل يوم خاصة الفقراء منهم. قد لا نتمكن من وضع تصور متكامل، لأن المسألة ما زالت تحتاج لجهود الجميع بمن فيهم الفلاحين أنفسهم الذين تصاغ القوانين بعيداً عنهم. إلا أننا مؤمنون بأن فتح المجال لمناقشة قضية هؤلاء الفلاحين هو أحد الوسائل الهامة للدفاع عن حقهم فى حياة أفضل.. وسوف نستعرض فى السطور القادمة بعض النقاط التى يمكن أن تدور حولها المناقشات.

أولاً: الدخل

رغم أن دخول الفلاحين فى تدهور دائم لا يقطعه سوى بعض العوامل الخارجية فى معظم الأحيان والتى كان من أهمها الهجرة إلى دول البترول إلا أن تلك الدخول شهدت أسوأ وضع لها كما رأينا بعد تطبيق القانون لأسباب عديدة ذكرناها فى موقعها.. ونقترح ما يلى:

-توفير فرص حقيقية للعمل لآلاف الفلاحين الذين اضطرهم قانون الملاك لترك أراضيهم دون إيجاد أى بدائل بالرغم من الوعود الرنانة من الحكومة بتوفير أراضى بديلة وإلزام الصندوق الاجتماعى بذلك.

-مساعدة المستأجرين الذين استمروا فى الأرض ولكن بإيجارات أعلى بمنحهم الضمانات الكافية فى العمل وكفالة حقهم فى الحيازة الآمنة، والبحث عن توفير وسائل الإنتاج الزراعى بشكل يكون فى متناول صغار الفلاحين.

-إعادة النظر فى بنود قانون العلاقة بين الملاك والمستأجرين بصورة تمكن هؤلاء الفلاحين من الاستمرار فى الزراعة دون تحميلهم أعباء إضافية لا طاقة لهم بها مثل ارتفاع الإيجار أو حق المالك فى التأجير بدون عقد.

-وقف طرد الفلاحين من أراضى الدولة (استصلاح – هيئات) والعمل على تمكينهم من زراعتها فى المستقبل.

ثانياً: السكن

من الكوارث التى حلت على الفلاحين الصغار بعد تطبيق القانون هى حرمانهم من المنازل التى عاشوا فيها لسنوات طويلة من أعمارهم أو ارتفاع إيجارات تلك المنازل مما يعرض الآلاف من الفلاحين للتشرد والحياة دون مأوى هم وأسرهم وتوصياتنا فى هذا الصدد:

-عدم طرد الفلاحين من المنازل التى وضعوا أيديهم عليها بحجة أنها من أملاك الدولة، والعمل على تمليكهم هذه المساكن (العزب) خاصة المملوكة لهيئات مثل الأوقاف، وكذلك وقف سيل الحجوزات ومحاضر التبديد التى يقوم بعملها موظفى الهيئات المختلفة وعدم حبس الفلاحين بسبب إقامتهم فى هذه الأماكن.

-إيجاد منازل بديلة مناسبة لهؤلاء الذين كانوا يعيشون فى منازل ملحقة بالأراضى الزراعية التى كانوا يستأجرونها وتم طردهم منها وإلزام أجهزة المحافظات المختلفة بتنفيذ ذلك.

-العناية بالمشروعات التنموية فى الريف والعمل على إمداد منازل الفلاحين بالمياه النقية والكهرباء والصرف الصحى.

-عدم طرد أو إزالة منازل الفلاحين الفقراء بحجة إقامة ما يعرف بمشروعات الصالح العام إلا فى حالة توفير مأوى بديل أو تعويضات مناسبة تمكنهم من الحصول على سكن قبل طردهم أو تنفيذ قرارات الإزالة.

ثالثاً: الصحة

رأينا كيف أن صحة الفلاحين فى الريف المصرى فى تدهور دائم نتيجة الفقر والإهمال والتلوث وكيف أن مئات الأمراض التى تصيب سكان الريف يمكن تجنبها عن طريق توفير السبل التى تؤدى إلى ذلك ومن تلك السبل:

-الاهتمام الحقيقى بمستشفيات القرى من حيث التجهيزات والأطباء والتمريض وكل ما يخص الوسائل العلاجية مع وضع رقابة حقيقية تحمى المرضى من الفساد داخل مستشفيات الحكومة بالإضافة إلى توفير أجور مناسبة للعاملين فى هذه المستشفيات تمنعهم من استغلال المرضى وإهمالهم.

-عدم إضافة أعباء جديدة على التأمين الصحى والسعى في أن تشمل مظلة التأمين فئات جديدة من بينها الفلاحين الصغار أو المستأجرين الذين لا يحوزون أرضاً على الإطلاق.

-استكمال إنشاء مشروعات الصرف الصحى والعناية بالمشروعات القائمة وصيانتها حيث يعد عدم صيانتها من الأسباب الرئيسية لإصابة الفلاحين بالأمراض الخطيرة سواء عن طريق مياه الشرب التى تختلط بها مياه الصرف أو عن طريق استخدام الصرف المباشر فى المصارف والترع.

-التشديد على عدم إنشاء مصانع فى الأماكن الزراعية أو مراعاة الأساليب العلمية فى الصناعة والتخلص من النفايات الصناعية والتى تعد من الأسباب المستحدثة لانتشار الأوبئة فى الريف المصرى بل وتلعب دوراً فى تبوير الأراضى والإضرار بالنباتات.

-إلزام الجهات الحكومية المختلفة بالقيام بتوعية الفلاحين بأوليات الرعاية الصحية لوقاية أنفسهم من الأمراض.

رابعاً: حول استخدام المبيدات

-يجب تسجيل المبيدات التى صنفتها منظمة الصحة العالمية باعتبارها من الفئة "شديدة الخطورة" بحيث تصبح من المنتجات المحدودة الاستخدام ولا يسمح بتداولها إلا للموظفين المؤهلين مهنيا والمرخص لهم بذلك من وزارة الزراعة.

-يجب توعية المزارعين بمبادىء وأساليب المكافحة المتكاملة للآفات.

-يجب إتاحة خدمات إضافية لمساعدة المزارعين فى اختيار المواد المناسبة لمكافحة الآفات واختيار معدات الرش المناسبة وكيفية تداولها واستخدام التركيزات الصحيحة لمبيدات الرش.

-فرض حد أدنى لسن من يجوز له تداول مبيدات الآفات وهو 18 عاماً ويجب على المهندسين الزراعيين وموظفى مكافحة الآفات فى الجمعيات التعاونية التحقق من أن الأطفال لا يشاركون فى عمليات استخدام المبيدات.

-يجب الاستغلال الكامل للأساليب البديلة لاستخدام المبيدات التى ليس لها تأثيرات شديدة الخطورة على المزروعات أو على المزارعين أنفسهم.

خامساً: حول مشكلات الفلاحين مع الهيئات والمؤسسات الحكومية:

نقترح فى السطور التالية بعض الإجراءات التى قد تخفف الأعباء التى يعانيها الفلاح فى علاقته بتلك المؤسسات والتى قد تساهم فى بناء جسور من الثقة بين الفلاحين وأجهزة الدولة وأهم هذه الاقتراحات:

-التزام الهيئات والمؤسسات الحكومية التى تملك أراضى مؤجرة للفلاحين الصغار بفترة السماح التى منحتها – الحكومة لتلك الأراضى لتنفيذ القانون حتى يتمكنوا من تدبير أنفسهم مع مد هذه الفترة خمسة سنوات أخرى..

-مراعاة ظروف الفلاحين الصغار المستأجرين لأراضى الهيئات عن طريق أخذ الضمانات الكافية من المشترين من المستثمرين للحفاظ على حقوق الفلاحين الذين لا يملكون أى مصادر أخرى للرزق.

-عدم التعامل مع الفلاحين الصغار معاملة المجرمين وقطاع الطرق بإطلاق يد قوات الشرطة للتحرش بهم واستخدام أقسى الأساليب لإجبارهم على ترك أراضيهم بالقوة وبأشكال غير قانونية أو حبسهم بسبب مديونيات بنك التنمية والائتمان الزراعى.

-العناية بمشروعات الرى وخصوصاً مشروعات المياه الجوفية وتحلية المياه وإعادة استخدام مياه الصرف التى يتسبب إهمالها فى بوار الأراضى الزراعية وإفشال مشروعات الفلاحين؛ بالإضافة إلى الكف عن استخدام مياه الرى كوسيلة لإخراج الفلاحين من أراضيهم لأن تبوير الأراضى يضر بشكل أساسى بالدخل القومى فى نفس الوقت الذى يضر فيه بالفلاحين الفقراء أنفسهم.

-وقف حبس الفلاحين مخالفى زراعات الأرز عن السنوات السابقة وبحث تعديل القانون الذى يجيز فرض غرامات الأرز على الفلاحين المخالفين.

-السماح للفلاحين الصغار والمستأجرين بتشكيل الجمعيات والروابط للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم وذلك بعد تراجع دور الجمعيات الزراعية فى تبنى مشاكل الفلاحين.

سادساً: حول مشكلات الفلاحين مع الائتمان الزراعى

الأعباء الناتجة عن علاقة الفلاحين ببنك التنمية والائتمان الزراعى وهى أعباء ليست جديدة إلا أن حدتها قد زادت بعد تطبيق القانون حيث زادت نسبة الفلاحين المتعثرين عن السداد وزاد عدد المحبوسين منهم خاصة بعد ارتفاع الإيجارات فى الأراضى الزراعية ولتخفيف هذه الأعباء نقترح:-

-إسقاط ديون البنك عن الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً على الإطلاق أو انتزعت أراضيهم بسبب تطبيق القانون لأن هؤلاء لا يمكنهم سداد مستحقات البنك فى ظل ظروف لا يجدون فيها ما يسد رمقهم ورمق أبنائهم. والكف عن ملاحقتهم قضائياً ووضعهم خلف قضبان السجون ودفعهم دفعاً للهرب والاختفاء كالمجرمين بعيداً عن حقولهم ومنازلهم، وإصدار قرارات بإسقاط هذه الديون وكذلك بوقف تنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم بأوامر من النيابة العامة.

-إسقاط ديون الشباب فى أراضى الاستصلاح الذين لم يتمكنوا من إنجاح مشروعاتهم لأسباب خارجة عن إرادتهم أهمها تخلى الدولة عن تقديم أى دعم لهم اللهم إلا الصحراء.

-البحث عن حلول وسط بين تقديم وسائل الإنتاج الزراعى من أسمدة وبذور وغير ذلك بشكل يتيح للفلاحين التمكن من الحصول على تلك الوسائل.

-البحث عن صيغة تمكن المستأجرين الذين لا يملكون أرضاً على الإطلاق والذين استمروا فى استئجار الأراضى الزراعية وممارسة مهنة الزراعة بدون عقود للاستفادة من قروض بنك التنمية والائتمان الزراعى.

وأخيراً نكرر أنه قد لا تكون تلك المقترحات قد بلورت تصوراً متكاملاً نحو إيجاد حلول نهائية لمأساة الآلاف من الفلاحين فى مصر إلا أنها تظل أحد الخطوات التى يبذلها مركز الأرض للدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين.

وختاماً يناشد المركز أجهزة الدولة وكافة المسئولين مناقشة ما جاء بالبحث والأخذ بعين الاعتبار التوصيات التى جاءت فيه وذلك حرصاً على حياة وصحة أهالينا فى الريف وكفالة لحقوقهم الواردة فى القانون والدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

سادساً: جداول

جدول رقم (1) يبين عدد حالات الإخلاء القسرى

م	التاريخ	مكان الواقعة	ع الحالات	السبب	ملاحظات
1	يناير	مركز شبين الكوم- محافظة المنوفية	853	قـــــرار إدارى بالطرد	بحجـة أن الأرض المقـام عليها المنازل كانت ملكا لأحـد الأشـخاص رغـم مصادرتها بقانون الإصلاح
2	يناير	عزبـة الحمـرا- محافظـة المنوفية	650	قـــــرار إدارى بالطرد	تمت زراعة الأرض المقام عليها المنازل ملك ورثة وكانـت الأرض مصـادرة بقانون الإصلاح الزراعى
3	يناير	دار مـرقص مركـز أبشـواى محافظة الفيوم	80	قـــــرار إدارى بالطرد	-
4	فبراير	قريـة جـزرا مركـز العيـاط محافظة الجيزة	35	قـرار الحـاكم العســـــكرى بالإزالة	-
5	فبراير	طنبـول مركـز السـنبلاوين- محافظة الدقهلية	25	قـرار الحـاكم العســـــكرى بالإزالة	حـدث صـدام بـين قـوات الأمـن والأهـالى نـتج عنـه بسبب اللودر إصابة بأنف واثـنين مـن أفـراد الأسـرة وإصـابة طفـل بإصـابات بالغة
6	فبراير	مركـز فـاقوس – محافظـة الشرقية	75	قرار طرد إدارى	عدم استطاعة الأسر دفع القيمـة الإيجاريـة لـوزارة الأوقاف بعد رفع الإيجار بنسبة 17٪

7	مارس	كفر سرنجا- مركز ميت غمر- محافظة الدقهلية	76	قرار الحاكم العسكرى بالإزالة	-
8	ابريل	قرية أبو الغيط- محافظة القليوبية	40	طرد إدارى	بحجة أن الأرض المقام عليها المنازل ملك لهيئة الأوقاف
9	مايو	قرية عباس العقاد- محافظة البحيرة	76	طرد إدارى	قرار من هيئة التعمير ببيع المنازل للفلاحين بمبلغ 17،500 جنيه وعجز الفلاحين عن الدفع
الاجمالى			1640		

المصدر: مركز الأرض لحقوق الإنسان

جدول رقم (2) يبين المصابين والقتلى والمقبوض عليهم فى نزاع حول ملكية الأرض

م	التاريخ	مكان الواقعة	المصابون	القتلى	المقبوض عليهم
1	يناير	قرية قرنفيل – محافظة	–	1	1
2	يناير	الحسينية – محافظة الشرقية	1	1	2
3	يناير	الهوارية مركز دمنهور محافظة البحيرة	1	1	5
4	يناير	الزوايدة-محافظة أسيوط	21	1	30
5	فبراير	دشنا- محافظة قنا	–	1	2
6	مارس	قرية الزيرة مركز أبو تيج- محافظة أسيوط	–	2	7
7	أبريل	قرية المحسمة- محافظة الإسماعيلية	2	–	7
8	أبريل	أبو كبير- محافظة الشرقية	1	1	2
9	أبريل	الحوامدية- محافظة الجيزة	1	–	8
10	مايو	ببا- محافظة بني سويف	12	–	15
11	الإجمالى		39	8	79

المصدر: **مركز الأرض لحقوق الإنسان**

جدول رقم (3) يبين عدد المصابين والقتلى والمقبوض عليهم بسبب الحدود

م	التاريخ	مكان الواقعة	المصابين	القتلى	المقبوض عليهم
1	يناير	البدرشين- محافظة الجيزة	1	1	13
2	فبراير	غمازةالكبرى بالصف-محافظة الجيزة	19	-	15
3	فبراير	الغرباوى - محافظة الإسماعيلية	4	-	2
4	مايو	قرية الثمانين- محافظة كفر الشيخ	9	-	8
5	مايو	قرية المساعد- محافظة قنا	-	1	2
6	الإجمالى		33	2	40

المصدر: مركز الأرض لحقوق الإنسان

جدول رقم (4) يبين عدد القتلى والمصابين والمقبوض عليهم بسبب الميراث

م	التاريخ	مكان الواقعة	المصابين	القتلى	المقبوض عليهم
1	يناير	مركز سوهاج	1	-	1
2	يناير	أبو تشت محافظة سوهاج	4	1	6
3	يناير	القناطر الخيرية	1	-	3
4	يناير	ديرب نجم شرقية	-	1	1
5	الإجمالى		6	2	11

المصدر: مركز الأرض لحقوق الإنسان

جدول رقم (5) يبين عدد المصابين والقتلى والمقبوض عليهم بسبب الرى

م	التاريخ	مكان الواقعة	مصابين	قتلى	مقبوض عليهم
1	يناير	المنشأة- بمحافظة المنيا	11	–	8
2	يناير	البلامون مركز النسبلاوين- محافظة الدقهلية	–	1	2
3	فبراير	المعابدة- محافظة أسيوط	–	3	1
4	فبراير	صفط الخمار مركز المنيا- محافظة المنيا	5	1	4
5	مارس	عمر مكرم- محافظة الجيزة	1	1	3
7	مارس	القناطر الخيرية القليوبية	1	–	2
8	يونيو	إطسا- محافظة الفيوم	–	1	1
9	الإجمالى		18	7	21

المصدر: مركز الأرض لحقوق الإنسان

إجمالى رقم (6) بعدد القتلى والمصابين فى الريف المصرى فى النصف الأول من سنة 2000

نوع المنازعة	المصابين	القتلى	المقبوض عليهم
منازعات حول الملكية	39	8	79
منازعات حول الميراث	6	2	11
منازعات حول الحدود	33	2	40
منازعات حول الرى	18	7	21
الإجمالى	96	19	151

المصدر: مركز الأرض لحقوق الإنسان

المصادر التى اعتمد عليها التقرير

1-القرية المصرية: الواقع والمستقبل – من مقال عبد السلام نوير "الاجتماعى فى الريف المصرى" ص 363 المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.
2-المصدر السابق.
3-المصدر السابق.
4-ر اجع مركز الأرض لحقوق الإنسان- تحرير الأرض الزراعية وحركة الفلاحين فى ريف مصر، 1998، ص 26.
5-راجع د.فهمى بشاى وآخرون- الإصلاحات المؤسسية فى قطاع الزراعة ج43 (القاهرة، وزارة الزراعة، 1992).
6-البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى – الإدارة العامة للائتمان ضمن كتاب الإصلاحات المؤسسة للزراعة فى ج.م.ع، الجزء الثالث، ص 15.
7-عمال الزراعة فى مصر، (1953-1995) حسنين كشك – المحروسة- ص 80.
8-المصدر السابق.
9-المصدر السابق.
10-جريدة الوفد الصادرة فى يوم 2000/4/15.
11-جريدة العربى الصادرة فى يوم 2000/6/25.
12-جريدة الشعب الصادرة فى يوم 2000/2/15.
13-جريدة العربى الصادرة بتاريخ 2000/3/11.
14-تحليل السياسات الزراعية فى جمهورية مصر العربية: الجزء الثالث.
15-تحرير الأرض الزراعية- وحركة الفلاحين فى ريف مصر- مركز الأرض لحقوق الإنسان.
16-د.حسن خضر- السياسة الائتمانية الزراعية فى مصر- البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى – 1997.
17-د.طلعت إبراهيم الأعوج- التلوث المائى- مكتبة الأسرة.
18-أرشيف جرائد الأهرام، والأخبار، والجمهورية، والوفد، والأهالى، والأحرار، والعربى، والشعب، والأسبوع، واللواء العربى، والخميس، وآفاق عربية، والحقيقة، والراية المصرية خلال النصف الثانى من عام 1999م.
19-بعض شكاوى الفلاحين لمركز الأرض لحقوق الإنسان.
20-بعض ملفات القضايا بمركز الأرض.

الآثار السلبية لتطبيق سياسة تحرير الزراعة

سعـد قنـديل*

منذ نهاية الثمانينيات – وعلى امتداد التسعينيات- حدث تحول كامل فى الزراعة المصرية، سواء فى علاقات الإنتاج أو فى أساليبها.

واصبحت سياسة الإصلاح الاقتصادى هى محور توجهات الاقتصاد المصرى، ولقد طبقت السياسة الجديدة تحت مسمى "تحرير الزراعة" ومضمون هذه السياسة هو إلغاء دور الدولة لتحل محله "قوى السوق بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى فى أنظمة الاقتصاد الحر.

أسباب هذه السياسة:

كان لهذه السياسة أسبابها وقواها الدافعة لها، والتى تتمثل فى:

أ-انهيار الأنظمة المعتمدة على التخطيط المركزى فى المعسكر الشرقى، وما ترتب على ذلك من وضع عالمى أحادى القطبية، وخلق نوع من العولمة المتجانسة تمسك فيه الولايات المتحدة الأمريكية عجلة القيادة.

ب-التنفيذ الأمين لما التزمت به الحكومة أمام المؤسسات الدولية ذات النفوذ: البنك الدولى، وصندوق النقد.

ج-استجابة هذه السياسة لمطالب القوى الاجتماعية المكونة للحزب الحاكم والتى تتحكم فى أجهزة التشريع والتنفيذ.

د-عجز القوى الوطنية والتقدمية عن تطوير إجراءات ثورة 23 يوليو أو حتى الحفاظ على ما تحقق خلال الفترة الناصرية.

هذه الأسباب – مجتمعة – أعطت الجرأة للحزب الحاكم لطرح هذه السياسة "تحرير الزراعة".

---

* أمين الفلاحين بحزب التجمع

تطبيق هذه السياسة

لقد تم تطبيق هذه السياسة من خلال العديد من الخطوات العملية التى اتخذتها الدولة فى كافة المجالات.

فبالنسبة للقطاع الزراعى تقرر الأخذ بسياسات جديدة تهدف فى مجموعها إلى إطلاق حرية المزارع فى زراعة ما يشاء من المحاصيل الزراعية فى أى وقت وفى أى مساحة وعدم التقيد بالدورة الزراعية والتركيب المحصولى.

أيضاً تم إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى من أسمدة ومبيدات وتقاوى وآلات زراعية وكذا الفائدة على الائتمان. أيضاً تم بيع الشركات الزراعية التابعة لوزارة الزراعة. كما تم إطلاق حرية القطاع الخاص فى الاستيراد والتصدير فى كافة المدخلات والمخرجات الزراعية.

أيضاً خضوع العلاقة الإيجارية فى الأراضى الزراعية لقوى العرض والطلب "تنفيذ القانون 96 لسنة 19920" والذى تم بموجبه طرد الفلاحين من الأرض الزراعية".

ملامح هذه السياسة

تلك هى ملامح هذه السياسى "سياسة التحرير الاقتصادى فى مجال الزراعة المصرية".

حيث نخلص منها إلى أن دور الدورة ممثلة فى وزارة الزراعة أصبح يقتصر على:

1-الإسراع فى الإجراءات التنفيذية الهامة لتقليص دور الدولة فى المجالات الإنتاجية الزراعية.
2-تركيز دور وزارة الزراعة فى أعمال البحوث والإرشاد ورسم السياسة التأشيرية.
3-الحجر الزراعى والبيطرى.
4-إصدار البيانات والإحصائيات.
5-اقتراح التشريعات الزراعية.
6-تقييم النمو الزراعى.

وعلى أى حال فإن هذه الملامح وتلك السياسات والبرامج والإجراءات التى اتخذتها الدولة هى جزء مندمج ومتكامل فى إطار ما يسمى ببرامج التكييف الهيكلى للاقتصاد المصرى.

التحرير يعنى التدمير

إن ما جلبته سياسة التحرير هذه كان له تأثير إتلافى بالغ الأثر على الزراعة المصرية إذ إنه أدى إلى ما يلى:

فى أسلوب الإنتاج

1-تحرير المدخلات وشمل ذلك:-

أ-إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج وبيعها بالأسعار التجارية التكلفة زائد هامش الربح وإطلاق يد القطاع الخاص فى إنتاج وتوزيع هذه المستلزمات بما استتبعه من غياب الرقابة وفقدان ضمانات الجودة إلى جانب الاحتكار واختناقات التوزيع.

ب-إلغاء دعم السلف وسيادة الإقراض الربوى الذى قفز بأسعار الفائدة من 6٪ إلى ما بين 12٪ إلى 17٪ حسب نوع السلفة.

بالإضافة إلى نقص السيولة واضطرار الفلاحين إلى التعامل مع تجار الوكالة بشروطهم وكذلك بيع المحاصيل على الشجر.

2-إلغاء الدورة الزراعية وما ترتب عليها من خلل فى التركيب المحصولى والعشوائية فى الإنتاج والذى كان من نتائجه:

أ-الرجوع إلى الوراء والدعوة الصريحة إلى البدائية والعشوائية التى تحركها رغبات ذاتية لملايين الحائزين للأرض الزراعية حوالى 96٪ من مساحات هذه الأرض مساحات قزمية تقل المساحة فيها عن خمسة أفدنة – وهى مساحات مشتتة ومفتتة وهذا معناه إلغاء التخطيط واللجوء إلى العنوية سواء من حيث المساحات المنزرعة أو أنواع المحاصيل المختلفة أو من حيث توفير مستلزمات الإنتاج فى وقت تعتمد فيه معظم دول العالم على التخطيط الحالى والمستقبلى.

ب-الإهمال وعدم الاهتمام بإنتاج المحاصيل الاستراتيجية التى تهم المواطن بل والتى تهم أمن واستقرار المجتمع، حيث اتجاه المزارع إلى إنتاج أنواع من الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية بهدف التصدير مما يؤدى إلى تفاقم الفجوة الغذائية واستحالة محاولة تضيقها.

ج-تفاقم حدة الأزمة المائية سواء من حيث الزيادة فى الكمّيات المهدرة أثناء عمليات الرى علاوة على زيادة المشاكل بين المزارعين بتنافسهم على الرى فى وقت واحد وكذا التوسع فى زراعة مساحات من المحاصيل التى تستهلك كميات كبيرة من المياه مثل الأرز، قصب السكر دون ضابط ما

دامت مثل هذه المحاصيل تحقق ميزة نسبية كبيرة للمزارع وبصرف النظر عن أى مصالح قومية أخرى.

د-إنهاء دور النظم العملية الفاعلة فى مقاومة الآفات الزراعية وذلك لتجاور زراعة المحاصيل المختلفة دون أدنى نظام وهذا بالطبع يؤدى إلى شدة الإصابة وزيادة التكلفة.

هـ-زيادة حدة ظاهرة نقص أو زيادة الناتج الزراعى فى بعض المحاصيل وهذا يعنى تدهور الدخل الزراعى للمزارع وارتباك مركزه المالى وذلك نظراً لعدم السيطرة على الأسواق صعوداً وهبوطاً

مثال على ذلك أسعار الأرز – السكر- الطماطم- القطن- الفول- البطاطس- البطيخ- الموالح- القمح.. الخ.

وذلك خلال أعوام 94-95-96 وحتى عام 2000 حيث أصبحت الحكومة عاجزة عن السيطرة على الأسواق سواء للحد من لهيب الأسعار من ناحية أو الحيلولة دون الخسائر المحققة التى لحقت بأسعار الإنتاج الزراعى لبعض المحاصيل فى بعض المواسم الزراعية مما يهدد الإنتاج الزراعى بالارتباك والتوقف حيث إن قيمة المنتج الزراعى لا يغطى تكاليف إنتاجه لبعض المحاصيل.

نخلص من ذلك فيما تقدم أن الدورة الزراعية والتركيب المحصولى تم الأخذ بهما فى فترة سابقة لمقتضيات محدودية الأرض الزراعية.

3-التعطيل الكامل لوظائف التعاونيات – توفير مستلزمات الإنتاج- الإشراف على الخدمة – مقاومة الآفات- الأقراض والتسويق.

علاقات الإنتاج

فى بداية السبعينات وبداية من الفترة الساداتية حدث تغير فى القوانين المنظمة للملكية فى الأرض الزراعية حيث ألغيت الحراسات وأبيح تملك الأجانب للأرض الزراعية وأخيراً تم إنهاء أى تنظيم للعلاقة الإيجارية بتطبيق القانون 96 لسنة 1992 وتم طرد الفلاحين المستأجرين من الأرض وما تبع ذلك من زيادة القيمة الإيجارية بنسبة 250٪ فى المتوسط من 600 جنيه إلى 1500 جنيه مع جمود اسعار المحاصيل الرئيسية قطن – قمح- أرز- ذرة.

لأنه إذا كانت القيمة الإيجارية محكومة بعوامل محلية – انكمش العرض وتضاعف الطلب والمضاربة فإن أسعار هذه المحاصيل الرئيسية محكومة أولاً بحركة السوق العالمية بعد تطبيق اتفاقية الجات لذلك بدأ يظهر جنين علاقات إنتاج شبه إقطاعية بالثلث وبالمحصول.

الحراك الاجتماعى

بالإضافة إلى ما أدى إليه إلغاء الحراسات وقوانين التملك من زيادة فى حجم الملكيات الكبيرة فإن هذه الملكيات تتجه إلى مزيد من التركيز وازدياد الرغبة فى حيازة الأرض بفعل عوامل بعضها قديم وبعضها مستحدث منها.

أ-الوجاهة الاجتماعية.

ب-ارتفاع العائد بعد إلغاء قوانين الإيجارات.

ت-اتجاه شرائح من صغار وحتى متوسطى الملاك إلى بيع أراضيهم لهؤلاء المالكين الكبار بفعل الإغراء السعرى والعجز عن الاستمرار فى الإنتاج نتيجة الخلل بالعلاقة بين عناصر التكلفة وإجمالى العائد فى ظل تخلف الوسائل وانعدام السيولة النقدية.

ث-أمان الاستثمار الزراعى خاصة القائم على التأجير من المخاطرة المترتبة على أوجه الاستثمار الأخرى بفعل المضاربة وتذبذب الأسعار.

ج-وقد أدت هذه العوامل مجتمعه إلى استقطاب واسع فى الشرائح الدنيا على خريطة الملكية لينحدروا إلى صفوف الأجراء وفقراء الريف.

عمال الزراعة

إذا كانت الموازين قد اختلت بين العرض والطلب فى العلاقة الإيجارية لصالح العرض كان الوضع عكسياً فى سوق العمل حيث اختلت الموازين بشدة لصالح أصحاب العمل حيث دخلت سوق العمل المأجور طوائف لم تكن معروفة له فى سنوات ما قبل حرب الخليج.

كمئات الآلاف من الخريجيين من أبناء فقراء الريف والمؤهلات المتوسطة بالخصوص – حيث لم يجدوا فرص عمل مناسبة لتخصصاتهم، كذلك العمالة المصرية العائدة من دول النفط بعد إغلاق العراق (مليون وربع) والذين لم يوفقوا أوضاعهم – مطاريد القانون 96 لسنة 1992– وبقدر ما اندفعت كل هذه الجموع إلى سوق العمل بقدر ما تقلصت فرص كانت قائمة من قبل نتيجة:

أ-حلول الآلة محل الإنسان خاصة فى الزراعات الكبيرة مثل العزاقة والمحنة – ولوادر التجل وطائرات الرش.

ب-التوقف سنة الكامل لأعمال المعمار بعد الأمر العسكرى رقم 1 لسنة 1996 والذى حرم البناء على الأرض الزراعية.

لذلك فالبطالة بين عمال الزراعة مشكلة بالغة الحدة تكاد تستغرق العام.

نتائج تطبيق هذه السياسة

1-أصبح الفلاح ضحية للاحتكار

وحتى لا يكون حديثنا مجرد كلام مرسل فإننا نكتفى بإيراد بعض الأمثلة المعترف بها من الجهات المسئولة فى هذا المجال.

أ-خسارة مصر لحوالى 2 مليار دولار فى الموسم الزراعى 93-94 نتيجة احتكار القطن.

ب-تلاعب المحتكرين فى سوق السكر سواء باختفائه أو التحكم فى سعره أو بإغراق السوق بسكر مستورد وأرخص وأردأ.

ج-مهزلة سوق السماد حيث وصل الأمر 1995 إلى تصدير هؤلاء المحتكرين لحوالى مليون طن من الإنتاج المصرى الجيد ثم استيراد مليون طن أخرى فى نفس الموسم للتربح من كلتا العمليتين على حساب الزراعة المصرية والفلاح المصرى.

2-خروج الدولة من مجال الزراعة ترك فراغاً أدى إلى ارتباك فى النشاط الإنتاجى واضطراب الأوضاع فى قطاع من أهم قطاعاتنا الاقتصادية.

3-انخفاض فى الإنتاج وانخفاض فى الدخل بالنسبة للفلاح نتيجة لعدم قدرة الزراع على توفير التسميد بأنواعه المختلفة والمبيدات الحشرية والتقاوى المحسنة.

4-ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وأنه عندما تخلى بنك التنمية عن دوره فى تقديم مستلزمات الزراعة وتقديم المساعدة صاحب هذا موجة من ارتفاع الأسعار ففى سنة واحدة ارتفعت أسعار الوقود بنسبة 35٪ وأسعار المخصبات بنسبة 500٪ والمبيدات بنسبة 700٪.

5-تقلص نشاط البحث العلمى فى قطاع الزراعة نتيجة لتقلص دور الدولة.

6-فتح باب الاستيراد للسلع والمنتجات الزراعية المدعمة فى بلادها من ناحية وصعوبة المنافسة فى الأسواق الخارجية للسلع المصرية بسبب ارتفاع تكلفتها وتدهور مواصفاتها من ناحية أخرى مما أدى إلى زيادة العجز فى الميزان التجارى.

7-ارتباكات شديدة فى تسويق وتسعير العديد من الحاصلات الزراعية وما يترتب على ذلك من عدم استقرار الدخول الزراعية وأثر ذلك على الإنتاج الزراعى.

8-حدوث خلل فى قطاع الإنتاج الحيوانى نتيجة لارتفاع أسعار الأعلاف.

9-ضعف خدمات الإرشاد الزراعى وتقليص دوره مما أدى إلى تدهور قطاع الزراعة.

10-الاعتماد على الخارج فى الحصول على النسبة العالية من احتياجتنا الزراعية والغدائية.

11-ترك الفلاح المنتج نهباً للسوق السوداء والاحتكار فى الإنتاج والتسويق.

12-التصفية الفعلية للحركة التعاونية وتقليص دورها تجاه الزراعة والفلاحين والمجتمع نتيجة ذلك.

13-انخفاض المساحة المنزرعة بالقطن ووصولها إلى ما لا يتجاوز 650 ألف فدان وفقاً لأرقام وزارة الزراعة.

14-ارتفاع قيمة السلع الزراعية المستوردة وفقاً لبيانات البنك المركز إلى حوالى 13 مليار و 527 مليون جنيه فى العام الماضى.

15-تدهور معيشة الفلاحين وفقاً لإحصاءات التنمية البشرية محلياً وعالمياً إلى أن أصبح أكثر من 50٪ من أبناء الريف يعيشون فى حالة فقر.

16-انخفاض الغزول والصادرات القطنية وفقاً لما ورد فى تقرير لجنة الصناعة بمجلس الشعب بنسبة 50٪.

أخـــيراً....

إن الأوضاع الآن فى الريف المصرى محاطة بأوضاع لا تؤدى إلاّ إلى إفقار صغار الفلاحين ملاكاً ومستأجرين وأيضاً آليات سوق لا تقوم فيها الجمعيات الزراعية بأى دور تعاونى كانت تقوم به سابقاً مثل توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مدعومة أو توفير تسويق تعاونى ملائم للمحاصيل، من هنا فإن صورة الزراعة فى مصر الآن وفى المستقبل لا يمكن التنبؤ بتفصيلاتها أو عناصرها الفعلية ولكن يمكن تصورها متضمنة لمخاطر إفقار صغار الفلاحين ومخاطر طرد المستأجرين ومخاطر التملك الأجنبى للأرض الزراعية.

كما أنه على الرغم من الأهمية البالغة لإعادة التوازن فى العلاقة الإيجارية بعدما وصلت إليه، فإنه من الخطأ والخطر حصر المسألة الزراعية ككل له جزئياته ولا بد من أخذ الأشياء من ترابطها تلك هى بعض من مظاهر واقع الزراعة المصرية الآن وهى بالطبع مؤسفة ومؤلمة فى نفس الوقت.

اتحاد الفلاحين المصريين
وحركة المجتمع المدنى

عـريان نصيـف*

مقدمة
حول مفهوم "الحركة الفلاحية"
فى المجتمع المصرى

أعتقد أن تعبير "الحركة الفلاحية"، لا يعنى فقط العملية النضالية للفلاحين وأنصارهم من القوى الديمقراطية، التى قامت – على مدى التاريخ المصرى – فى مئات القرى فى مواجهة عمليات الظلم والاضطهاد ومن أجل المطالب الفلاحية المشروعة.

ولكنه يميز بعض مراحل هذا النضال بسمات ضرورية تعطى له البعد التأثيرى فى صلب المجتمع المصرى بأسره.

ولعله من الممكن إيجاز هذه السمات فى القيم التالية:-

*موضوعياً:

1-تبنى – والنضال من أجل تحقيق – رؤية برنامجية شاملة لمجمل القضايا الفلاحية فى مرحلة زمنية وسياسية محددة.

2-التحرك الفلاحى غير المنفرد، بل الذى يتم فى إطار شعارات ومهام النضال المجتمعى طبقيا ووطنيا فى تلك المرحلة.

3-الاتساع الجغرافى لهذه الحركة، وعدم اختزالها فى موقع فلاحى بعينه.

*ذاتياً

1-قيام تشكيل تنظيمى أياً كانت درجة دفئه أو مرونته – لهذه الحركة.

---

* مستشار اتحاد الفلاحين المصريين(تحت التأسيس)

2-بروز قيادة واضحة وفاعلة لها.

3-وجود ارتباط – على أى مستوى – بينها وبين مؤسسات الحركة العامة، العاملة من أجل تقدم المجتمع فى تلك المرحلة.

وعلى ضوء ذلك التحديد المنهجى لمفهوم "الحركة الفلاحية المجتمعية"، فإنه يمكن رصد ثلاثة محاور أساسية لهذه الحركة – دون الانتقاص من قيمة وبطولة غيرها من النضالات الفلاحية – وهى:

أولا: -حركة النضال الفلاحى المرتبطة ببرامج وتوجهات الحركة الشيوعية المصرية منذ 1948 وحتى قيام ثورة يوليو 1952، وبعض امتداداتها بعد الثورة.

ثانياً: -حركة قيام وانتشار ورسوخ التعاون الزراعى، حتى النصف الأول من السبعينات.

ثالثاً: -تأسيس وتشكيل وحركة اتحاد الفلاحين المصريين منذ بداية الثمانينيات.

الحركة الفلاحية

المناضلة من أجل قيام إصلاح زراعى، ثم من أجل حمايته وتطويره: عشية 23 يوليو 1952، كانت المشكلة الفلاحية / الزراعية، قد وصلت إلى قمة الاحتقان الذى يتمثل فى الواقع التالى:

*الاختلال الكبير فى هيكل الملكية الزراعية، كالتالى [1] .

0.08٪ من الملاك (200 فدان فأكثر) يملكون 19.7٪ من جملة الأراضى الزراعية. 94.3٪ من الملاك (أقل من 5 فدادين) يملكون 35.4٪ من جملة الأراضى الزراعية..

2.011.000 مليون فلاح، لا يملك كل منهم أكثر من فدان واحد [2]

2مليون على الأقل من المعدمين والأجراء وعمال الزراعة- لا يملك أى منهم شبراً واحداً من الأرض التى يكدحون من أجل إنتاجها.

*كانت عقود الإيجار التى يلتزم بها ملايين المستأجرين – وفقا لتوصيف المفكر خالد محمد خالد- "صكوك موت حقاً يوقعها الفلاح وهو كاره صاغر" [3] .

*الأجير باليومية: كان يحصل على أجر عمله الشاق، إما نقداً- بين قرشين ونصف وخمسة قروش – أو عينا، على صورة كميات محدودة من الذرة أو الحلبة أو التبن [4] .

وكان من الطبيعى أن تنعكس هذه الأوضاع – وبشكل حاد- ليس فقط على الريف المصرى، بل على مجمل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى مصر.

وكان من الطبيعي – أيضاً – أن تقوم "حركة فلاحية" للتصدى لهذه الأوضاع ولمحاولة تغييرها، وأن تحظى هذه الحركة بمن يناصرها – بدرجات ومستويات ووسائل مختلفة – من القوى السياسية والفكرية والمجتمعية.

وإذا كانت هذه الحركة قد نالت بعض الاهتمام من جانب حزب الوفد – فى فترات حكمه قصيرة العمر – وخاصة فى مجال مجانية التعليم وتيسير الائتمان الزراعى – وكانت محلا للطرح البرنامجى والتصدى السياسى من جانب الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) اعتباراً من عام 1950، إلا أنها كانت محوراً رئيسيا لنضال الحركة الشيوعية المصرية (وخاصة منظمة "الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى") على كافة أصعدة هذا النضال [5] .

1-برنامج فلاحى يطالب بتحديد الملكية الزراعية وتغيير هيكلها، وحماية حقوق المستأجرين والأجراء وعمال الزراعة، وقيام المزارع التعاونية الاختيارية، وتوفير سبل الحياة الإنسانية للفلاحين.

2-إصدار صحف ونشرات – سرية وعلنية – تدعو الفلاحين إلى تنظيم صفوفهم وتوحيد قواهم، وتكشف صور ووقائع استغلال كبار ملاك الأراضى.

3-تربية كوادر حزبية متخصصة – فكرياً وحركياً – للنضال الفلاحى.

4-تشكيل لجان ديموقراطية للفلاحين، كلجان المستأجرين ولجان عمال الزراعة فى العديد من القرى والمواقع الفلاحية.

5-ربط النضال الفلاحى الطبقى بحركة الكفاح المسلح الوطنى ضد الاحتلال، من خلال تشكيل كتائب الأنصار عام 1951 من فلاحى الشرقية ومدن القناة.

6-العمل على إبراز وتدعيم القيادات الفلاحية "الطبيعية" القادرة على قيادة معارك الفلاحين وتنظيم صفوفهم والدفاع عن حقوقهم.

والأهم من كل ذلك، الارتباط – العضوى – الوثيق بنضالات الفلاحين، والمشاركة اليومية المحلية – أو الدعم السياسى والإعلامى المركزى – تجاه هذه النضالات.

ومع دخول الحركة الشيوعية والاشتراكية إلى كهوف الفلاحين المصريين، ممتزجة بالعطر الخاص لحقولهم وزراعاتهم – من خلال أبنائهم الذين كسروا حصار التجهيل [6] والتحقوا بالمدارس والمعاهد بل وبالجامعة أيضاً – كانت انتفاضة فقراء الفلاحين والأجراء منذ نهاية الأربعينيات حتى قيام ثورة يوليو 1952، رفضاً منهم للسخرة والإذلال وتطلعاً للحياة الإنسانية الكريمة.

فقامت المعارك الساخنة بينهم وبين كبار ملاك الأراضى وأذنابهم على اتساع الريف المصرى – فى وجه بحرى والصعيد – فى بهوث وكفور نجم والبدارى والسرو وأبو الغيط ودرين وميت فضالة ودراوة ودميرة... [7] .

واستشهد عدد من القيادات الفلاحية – كعنانى عواد وغازى أحمد والمحامى عبد الحميد الخطيب – واستمر نضال الفلاحين والقوى اليسارية والتقدمية من اجل حياة أفضل.

ولم تذهب دماء هؤلاء الشهداء وتضحيات أولئك المناضلين سدى، بل كانت– كما يؤكد دائماً المناضل خالد محيى الدين – هى "القلم الذى صاغ قانون الإصلاح الزراعى، وهى الإضاءة التى أنارت الطريق لثورة يوليو فى محاولتها لرد بعض الدين لفلاحى مصر، صانعى حضارتها ومنتجى خيراتها".

امتداد هذه الحركة الفلاحية

تواصل نضال هذه الحركة الفلاحية – بمساندة قوى اليسار – بعد ثورة يوليو وصدور قانون الإصلاح الزراعى، ولكنها فى هذه المرحلة كانت تستهدف تحويل الإصلاح الزراعى إلى واقع حقيقى فى خدمة فقراء الفلاحين.

واحتدم الصراع الطبقى فى القرية المصرية بين الفلاحين الذين يريدون الاستفادة الحقيقة من ثمار الاصلاح الزراعى وأن يطوروه بما يتيح لهم المزيد من المكاسب، وبين القوى المعادية للفلاحين وللإصلاح الزراعى (8) :

*من كبار الملاك وتآمرهم لتهريب الأراضى، وإعاقة نفاذ حركة الاصلاح الزراعى.

*ومن أساطين الفساد الإدارى والانحراف البيروقراطى الذين لعبوا دوراً كبيراً فى عملية تفريغ التوجهات الإصلاحية من مضمونها، بل وتحويلها إلى أعباء ثقيلة على كاهل الفلاحين (كما فعلوا بالنسبة لعملية التسويق التعاونى).

*ومن الطبقة الاستغلالية الجديدة، التى تمكنت – إلى حد كبير – من الإمساك بخيوط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضاً بالريف، وتوجيهها لصالحها فى مواجهة حقوق الفلاحين، والتى استطاعت ان تقيم وتقود – مستفيدة إلى اقصى درجة بالقوتين السابقتين – التحالف الرجعى المعادى للفلاحين وللإصلاح الزراعى.. واحتدم النضال الفلاحى مرة أخرى.

وقامت الهبات الفلاحية فى "كمشيش وباسوس وأوسيم والحواتكة وسجين ومطاى وبنى صالح وشبرا ملس" والعشرات من قرى مصر. وقدمت الحركة الفلاحية – فى هذه المرحلة النضالية – "صلاح حسين وعبد الحميد عنتر والدسوقى أحمد على وأبو زيد أبورواش" والعديد من الشهداء البررة.

الحركة التعاونية الزراعية فى الخمسينيات والستينيات
مرحلة هامة من مراحل الحركة الفلاحية

الحركة التعاونية الزراعية، هى فى حقيقتها – اتساعا وعمقاً – إحدى ثمار الإصلاح الزراعى. فعلى الرغم من أن أول جمعية تعاونية زراعية قد أنشئت عام 1910 بقرية شبرا النملة على يد الرائد التعاونى عمر لطفى وبتشجيع واعٍ من محمد فريد الذى كان يرى أنه "لا مخرج من تعاسة الفلاح إلا بإنشاء الاتحادات الزراعية، حتى تدافع عنه ضد الحكومات وضد ملاك الأراضى الذين يرفعون الإيجارات دون مبرر، وضد المرابين الذين ينزعون ما تبقى له" (9) .

ومع المحاولات الجادة لحزب الوفد – فى فترات حكمه المحدودة– لتوفير الائتمان للفلاحين ... إلا أن حكومات الأقليات وسيطرة كبار ملاك الأراضى على مقدرات الأرض والفلاح قد حالت دون نمو هذه الحركة أو توجهها لصالح جماهير الفلاحين.

فحتى عشية 23 يوليو 1952، كانت هذه الجمعيات محدودة العدد ومتناثرة، وتعمل فى – الغالب – لخدمة كبار الملاك وتسهيل عملية تمويلهم.

لعل أهم المكتسبات الفلاحية – فى المجال الائتمانى والتعاونى – قد تم تقنيتها من خلال القانون رقم 317 لسنة 1956، [10] الذى نص على ما يلى:–

1–ضمان أن تكون قيادة الجمعيات التعاونية مشكلة من فقراء الفلاحين:

*–بتكوين جمعيات خاصة بالمنتفعين بالإصلاح الزراعى، أى أنها لا تضم سوى صغار الحائزين.

*اشتراط أن يكون 80٪ من أعضاء مجالس الإدارة فى جمعيات الائتمان من صغار الزراع (5 أفدنة فأقل).

*النص على استبعاد العناصر التى تملك وسائل السيطرة على مجالس إدارات الجمعيات وتوجيهها لمصالحها الخاصة – كالعمد والمشايخ– أو المتعاملين مع الجمعية بالشراء أو التوريد أو التحصيل، من الترشيح لعضوية هذه المجالس.

2–تيسير العملية الزراعية على الفلاح المنتج:

*بتوفير مستلزمات الإنتاج للفلاحين بالأسعار المدعومة.

*وبتقديم القروض المالية اللازمة للزراعة بفوائد منخفضة (أقل من 6٪)، وقد وصلت أسعار الفوائد هذه – بعد عام 1961– إلى أن تصبح رمزية.

*التسويق التعاونى للقطن اعتباراً من عام 1962 – ثم للعديد من المحاصيل الزراعية بعد ذلك – حماية للفلاح الصغير من استغلال التجار والسماسرة.

3–تشكيل الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى، كقيادة للهيكل التنظيمى للتعاون الزراعى، وكإحدى المؤسسات الديمقراطية الهامة فى المجتمع.

وعلى الرغم من كافة صور ووسائل الطبقات والقوى الاستغلالية – القديمة والجديدة – بالريف، للالتفاف حول هذه الحركة الفلاحية التعاونية الجديدة والقديمة وتقليص مكاسب الفلاحين منها وتحويلها لصالحهم، فإن الحركة التعاونية الزراعية، كانت حتى عام 1971 [11] :

*واسعة الانتشار (5049 جمعية بمختلف مستوياتها فى جميع أنحاء الريف المصرى).

*تضم جماهير الفلاحين (2 مليون و 830 ألف فلاح).

*تقدم لفلاحى مصر احتياجاتهم الإنتاجية بأسعار ملائمة (كافة مستلزمات الإنتاج).
*تيسر لهم عملية الائتمان (بأقل سعر فائدة).
*يمثل اتحادها المركزى صرحاً هاماً فى المجتمع.

وإذا كانت القوى الرجعية قد حاولت طوال الخمسينيات والستينيات تصفية هذه المرحلة الهامة من مراحل الحركة الفلاحية، وكثفت من تلك المحاولات فى نهاية الستينيات بإصدار القانون 50 لسنة 1969 الذى يمثل نكسة كبيرة بالمقارنة مع القانون 317 لسنة 1956فإن التصفية الحقيقية للحركة الفلاحية التعاونية كانت – بشكل جذرى – منذ منتصف السبعينيات.

فتحت الشعارات المراوغة – التى شملت مجمل الواقع الاقتصادى والاجتماعى فى مصر – "كالانفتاح والتحرير وآليات السوق"، وبالاستجابة – فى نفس الآن – لضغوط البنك والصندوق الدوليين وللهيئة الأمريكية للتنمية والبعثات الرئاسية الأمريكية، تم ضرب الحركة التعاونية الزراعية، على كافة محاورها:

*التمويلى: بصدور القانون 117 لسنة 1976، والذى تم بمقتضاه إحلال ما يسمى بنوك القرى محل الحركة التعاونية، وتحول عملية الائتمان من خلال الفوائد المرتفعة إلى عبء كبير أدى إلى إهدار الفلاحين بل ودخولهم إلى السجون أو تهديدهم بذلك.

*الخدمى: برفع بنك التنمية والائتمان الدعم عن مستلزمات الإنتاج - بل وعدم التعامل معها بمعرفة الحركة التعاونية– وتركها للسوق السوداء.

*التسويقى: بتقليص – بل بالحيلولة دون – أى دور تعاونى فى مجال تسويق المحاصيل الزراعية وفتح الباب واسعاً أمام الاحتكار والمحتكرين .

*الديمقراطى: بحل الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى تحت دعاوى متهافتة، ثم عودته تحت ضغوط قوية – على محاور مختلفة – مفرغاً من أى دور تعاونى / فلاحى فاعل ومؤثر.

وبذلك تم تدمير تلك المرحلة للحركة الفلاحية، التى كان الفلاح الفقير يشعر من خلالها – على الرغم من أى قصور فى التوجه أو أخطاء فى التطبيق – أن له – وفق تعبير صادق لفلاح عجوز عضو باتحاد الفلاحين - "ظهراً يستند إليه".

اتحاد الفلاحين

نضال الحركة الفلاحية فى المرحلة الأخيرة

اتحاد الفلاحين .. بين المقاومة الشرسة والمحاولات المحدودة

لا يؤرق المستغلين ويرعبهم، قدر أن يتجمع المستغلون، وأن تكون لهم تنظيماتهم المستقلة القادرة على الدفاع عن حقوقهم والنضال ضد استغلالهم. ومن هنا كانت شراسة الحلف الاستعمارى / الاقطاعى – قبل ثورة يوليو– فى الحيلولة دون قيام أى تنظيمات للفلاحين فى مصر.

ولعل الموقف فى هذا المجال يختلف عن الوضع بالنسبة للحركة العمالية، لما يلى:

*نمو الوعى الطبقى والسياسى لدى الحركة العمالية فى المدينة، أدى إلى أن يسلم المستغلون بالأمر الواقع، وألا يقفوا ضد تيار "النقابية" بل أن يقروا به مع الالتفاف حوله، خوفاً من أن تسفر مقاومتهم له إلى توجه الطبقة العاملة فى نضالاتها إلى "وسائل" أخرى قد تكون أكثر خطراً عليهم.. وهذا ما لا يتوافر – من وجهة نظرهم – بالنسبة للحركة الفلاحية.

*ولقد مكنت الظروف الذاتية للفلاحين– المختلفة عنها بالنسبة للعمال – القوى الرجعية فى تصديها لقيام حركة فلاحية منظمة:

1–تجمع العمال فى منشآتهم الصناعية أو الخدمية يسهل لهم عملية التنظيم، بعكس الانتشار الواسع والمتناثر للفلاحين على أرض مصر.

2–التناقضات الطبقية والاجتماعية الكثيرة والمتشابكة بين "الفلاحين" جعل منهم فئات متعددة غير متجانسة وغير موحدة المصالح، بعكس الوضع بالنسبة للطبقة العاملة...

كل هذه العوامل، أدت إلى أن يخوض الفلاحون المصريون نضالاتهم الوطنية والاجتماعية، دون حركة تنظيمية فلاحية– مستقلة – توجه هذه النضالات، وتقودها، وتحرز بها الانتصارات، ثم تحميها وتطورها.

وإذا كان ذلك هو الأمر فيما قبل 1952، فإنه على الرغم من المناخ التقدمى العام الذى هيأته ثورة يوليو وقوانين الإصلاح الزراعى، وخاصة باهتمامها بقيام التعاونيات ونقابات عمال الزراعة، إلا أن القوى الرجعية من ناحية وعدم وضع قضايا الفلاحين – وفقا لمفاهيم خاطئة داخل حركة الثورة – فى أيدى أصحابها الحقيقيين، حالت دون الامتداد– بالعمق الاجتماعى – لهذه التنظيمات، وتطورها بالتالى لقيام مؤسسة فلاحية نقابية كبرى قادرة على استيعاب مجمل الحركة الفلاحية، رغم المحاولات الفردية – مثل الجهد الذى بذله المناضل الفلاحى "نادى عمر الشربينى" فى الأربعينيات، أو الوقتية

لتوجهات بعض المنظمات الشيوعية "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى" فى الوقت من 52–1954 لإقامة اتحاد عام لفلاحى مصر.

قيام اتحاد الفلاحين .. كان ضرورة اجتماعية وتاريخية

منذ منتصف السبعينيات دخلت الحركة الفلاحية مرحلة جديدة ومريرة من النضال، فى مواجهة محاولات الانتكاس بكل المكاسب الفلاحية، ثمرة دماء شهدائهم وتضحيات مناضليهم:

*بإلغاء الدعم نهائياً عن مستلزمات الإنتاج، وترك الفلاحين نهباً لكبار التجار.

*بتحرير سعر الفائدة على القروض الزراعية الائتمانية.

*بتهميش دور الحركة التعاونية الزراعية وشل فعالياتها.

*بالإصرار على إصدار قانون جديد للعلاقة الايجارية، يهدر توازنها النسبى ويتيح للملاك طرد المستأجرين من الأرض، مجال عملهم ومصدر دخلهم الوحيد.

*حرمان صغار الملاك من الإعفاء الضريبى المقرر لهم وفق القانون.

*تزايد معدلات البطالة الريفية، وارتفاع نسبة الفقر والفقر المدقع بين الفلاحين.

*تدهور أوضاع العمالة الزراعية وعمال التراحيل واستغلالهم – وأغلبهم من الأطفال والبنات– تحت أسوأ ظروف عمل كثيراً ما تودى بحياتهم نفسها.

*هيمنة مافيا الاستيراد والتصدير والقوى الاحتكارية على مقدرات الزراعة والمزارعين.

*وقوع العملية الزراعية بين رحى التبعية والتطبيع – كنتيجة منطقية للسياسات الزراعية المهدرة لمقومات الإنتاج المحلى لحساب الاستيراد من الخارج – بكل ما لذلك من اتساع وتعميق للفجوة الغذائية ومخاطر على الاقتصاد المصرى والقرار الوطنى المستقل.

وأمام كل هذه التحديات الكبيرة والخطيرة – المحلية والأمريكية – التى أصبحت تواجه الزراعة والفلاحين، وبالتالى تواجه المجتمع المصرى بأسره، أدركت حركة النضال الفلاحى أنه لا بد للفلاحين المصريين – لمواجهتها – من قيام اتحادهم الديمقراطى القوى القادر على التصدى لهذا المخطط التدميرى وحماية مصر من مخاطره، وعلى التعبير المنظم – بالوسائل الدستورية – عن هموم الفلاحين والدفاع عن حقوقهم.

نشأة اتحاد الفلاحين المصريين

من خلال برنامج "تثقيف القيادات" الذى أعلنته قيادة حزب التجمع بمسئولية تنفيذه مكتب التثقيف المركزى لهذا الحزب عام 79- 1980، صدرت دراسة "المسألة الزراعية فى مصر"، واختتمها معدها بالسطور التالية: [12] .

"..واليوم، ومع تزايد الفقر فى القرية المصرية، ومع الاتجاه الذى يتم التخطيط له بسرعة شديدة لتحويل الكثيرين من المستأجرين وصغار الملاك إلى أجراء فى أراضيهم، ومع تغير خريطة الدخل القومى فى الريف بما يزيد من غنى الأغنياء ويدعم سياسة الإفقار لفقراء الفلاحين.. المحرومين من أى خدمات صحية أو اجتماعية أو تثقيفية جادة... آن الآوان لهؤلاء الملايين الذين يقدمون لمصر سنويا النسبة الأكبر من إنتاجها والذين صنعوا حضارة فى مصر منذ بدء التاريخ – أن يكون لهم الوعاء التنظيمى المستقل للدفاع عن حقوقهم.. آن الأوان – بل تأخر – لأن يتوج نضال الفلاحين المصريين وأن تحمى حقوقهم من خلال تشكيل "الاتحاد العام للفلاحين المصريين".

*اتحاد يضم كافة القوى الفلاحية.

*اتحاد يناضل من أجل حقوق الفلاحين ومكتسباتهم الاجتماعية.

*اتحاد ينسق حركة الفلاحين النضالية مع حركة الطبقة العاملة ومثقفى مصر الشرفاء.

*اتحاد يتوج نضال الفلاح المصرى على مر التاريخ.

.. أما كيف يتشكل، فذلك ما نترك لحركة الفلاحين أن تقرره.. فلنفكر معاً، والأهم فلنفكر مع الفلاحين، ولنتفق معهم على أفضل الأشكال للبدء به. والمهم.. أن يبدأوا وأن نكون معهم. والأكثر أهمية أن يستمروا وأن نستمر معهم.. حتى ترتفع عالية راية "الاتحاد العام للفلاحين المصريين" كأحد الأبنية الديمقراطية الأساسية فى مسيرة فلاحينا وشعبنا وثورتنا الوطنية الديمقراطية".

وتلقف حزب التجمع – وخاصة لجنة العمل الجماهيرى به وفى القلب منها مكتب الفلاحين المركزى – بالإضافة للعديد من القوى الثورية والاشتراكية، هذه الدعوة/ الأمل... وكتحقيق لحلم كبير ناضل وضحى من أجله العديد من قيادات الحركة الفلاحية على مدى تاريخ مصر الحديث. .. وكتتويج لحركة ميدانية مكثفة لمدة ثلاثة أعوام شملت أرجاء الريف المصرى وقراه فى وجه بحرى والصعيد، اجتمع يوم 30 أبريل عام 1983 – يوم ذكرى شهداء الفلاحين – 316 كمندوبين مختارين عن اللجان التحضيرية المشكلة فى 15 محافظة، وأقروا بعد حوار ديمقراطى جاد – وحاد أحيانا – مشروعات الوثائق التأسيسية للاتحاد، وهى:

*ورقة "اتحاد الفلاحين.. ضرورة اجتماعية"

*مشروع برنامج الاتحاد
*مشروع لائحة الاتحاد ونظامه الأساسى
*خطة عمل الاتحاد وأسلوب حركته

ثم قاموا بانتخاب ديمقراطى لرئيس للاتحاد ومجلس إدارته المركزى، واختبار هيئة مستشارين له. وأعلن – بذلك – قيام أول اتحاد للفلاحين المصريين.

وفى 15 يناير 1985، عقدت الدورة الثانية للجمعية العمومية، وشارك فى أعمالها مندوبون مختارون – وفق لائحة الاتحاد – من المواقع الفلاحية المختلفة فى 17 محافظة. وكانت دورة ذات طابع عملى – وليس وثائقياً– حيث تم مناقشة أهم القضايا الفلاحية– آنذاك – وتحديد مهام ووسائل نضال الاتحاد – مركزيا ومحليا – تجاهها.

ومن خلال هاتين الجمعيتين العموميتين – التى شارك فى كل منهما (كمراقبين)، العديد من القيادات الحزبية والسياسية (من مختلف الاتجاهات)، والشخصيات العامة المهتمة بقضايا الزراعة والفلاحين، ومندوبو النقابات المهنية والعمالية، وأساتذة الجماعات ومسئولو مراكز البحوث، ومراسلو الصحف ووسائل الإعلام المصرية والعربية والعالمية – تكرست للفلاحين المصريين نواة جيدة لمنظمة ديمقراطية تسعى لتبنى قضاياهم والنضال من أجل مصالحهم ومكتسباتهم.. وهى "اتحاد الفلاحين المصريين".

مستهدفات وبرنامج اتحاد الفلاحين (13)

1–العمل على وجود حركة تعاونية زراعية ديمقراطية قادرة على أن تقدم للفلاحين الخدمات الضرورية للإنتاج الزراعى، وخاصة:

–توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار فى متناول الفلاحين.
–تقديم الائتمان المالى بفوائد محدودة.
–تسويق المحاصيل الزراعية.
–وأن يكون للحركة التعاونية الزارعية بنكها الخاص المؤهل لذلك، وقانونها الجديد الملائم لتحديات المرحلة.

2–الحرص على أن تكون العلاقة الإيجارية فى إطار التوازن بين حقوق المستأجرين ومصالح الملاك وحماية الإنتاج الزراعى.

3–وضع أسس التنمية الريفية على كافة المحاور.

4-توفير الحياة الإنسانية للفلاح المنتج، والخدمات الاجتماعية للقرية فى المجالات المختلفة.

.. وإذا كانت هذه هى النقاط الرئيسية فى البرنامج المرحلى للاتحاد، فإن برنامجه طويل المدى، يتلخص فيما يلى:

*قيام التعاونيات الإنتاجية الاختيارية.

*التخلص من الملكية الغائبة وتصفية الصور المختلفة لعلاقات الإنتاج الزراعى المتخلفة.

*حماية أرض مصر وإنتاجها الزراعى من كافة صور الاستغلال الأجنبى أو التبعية أو التطبيع.

لائحة اتحاد الفلاحين
والنهج التنظيمى لتشكيله (14)

حرصت قيادة الاتحاد، منذ نشأته- وباستلهام تراث النضال الفلاحى فى مصر – على أن تمتزج فى مواده اللائحية وقواعد تشكيله قيمتان رئيسيتان معاً: القواعد الديمقراطية الأصولية، والمرونة الواجبة الملائمة.

* فى شروط العضوية:

فاللائحة تنص على أن يكون العضو فلاحاً: عمله الأساسى هو الزراعة، ودخله الأساسى منها، وألا تزيد حيازته عن خمسة أفدنة.

وتنص أيضاً على جواز الاستثناء، وقبول عضوية من لا تنطبق عليه قواعد هذا الشرط – كلها أو بعضها – على ألا تزيد نسبة العضوية المستثناة عن 20٪ من أى تشكيل قيادى للاتحاد.

*فى تشكيل لجان الاتحاد:

يتبع الاتحاد فى تشكيله النهج الهرمى ابتداء من لجنة القرية حتى لجنة المحافظة. ولكنه يتيح تشكيل لجنة المحافظة من عضوية لجان القرى مباشرة ولو من مركز واحد.

*فى انتخاب مجلس الإدارة المركزى:

يحرص الاتحاد على أن يكون تشكيل مجلس الإدارة بالانتخاب الديمقراطى. ولكنه – فى نفس الوقت – يفصل هذا التشكيل كما يلى:

-أمناء لجان المحافظات المنتخبين من محافظاتهم قبل انعقاد الجمعية العمومية.

-رئاسة جلسة الجمعية العمومية، المختارين من الاجتماع.

-عدد من أعضاء الجمعية العمومية – مواز لعدد أعضاء رئاسة الجمعية – يتم انتخابه مباشرة من الجمعية العمومية.

*فى استقلالية الاتحاد:

اتحاد الفلاحين المصريين مؤسسة فلاحية ديمقراطية مستقلة.ولكنه – وفقاً للمواءمات العملية والقانونية – ينص فى المادة الأولى من نظامه الأساسى على أنه "منظمة فلاحية ديمقراطية.. تعمل فى إطار حزب التجمع دون أى التزام سياسى أو تنظيمى به".

وسائل عمل الاتحاد من أجل تحقيق برنامجه

1-النضال الديمقراطى المستند إلى الحقوق الدستورية، بمختلف الوسائل المتاحة: النشر والإعلام- الندوات والمؤتمرات- الحركة الميدانية- اللقاء مع المسئولين.. إلخ.

2-تنسيق الحركة مع كافة القوى السياسية والديمقراطية والبرلمانية الحريصة على إنجاز برنامج الاتحاد ومستهدفاته كلياً أو جزئياً.

3-وأساساً، إقامة أوسع علاقات وحركة مع جماهير الفلاحين المصريين، من خلال تبنى مشاكلها والدفاع عن حقوقها ومطالبها.

علاقة اتحاد الفلاحين بمؤسسات المجتمع المدنى

أ-علاقة الاتحاد بالأحزاب السياسية

اتحاد الفلاحين يضم فى عضويته كل فلاح مصرى يوافق على برنامجه ونظامه الأساسى، "بصرف النظر عن انتمائه الحزبى أو فكره السياسى" وفقاً لنص لائحته.

ولقد ضم مجلس إدارته المركزى – فى الدورات المختلفة وبالإضافة إلى القيادات الفلاحية المستقلة – عدداً من العناصر الفلاحية ذات الانتماءات الحزبية المختلفة (تجمع – ناصرى- ماركسى- وفدى – الحزب الوطنى الحاكم)، فهو مؤسسة ذات طابع نقابى وليس سياسى.

ويحظى الاتحاد بقيام علاقات طيبة بدرجات متفاوتة بينه وبين الأحزاب والقوى السياسية المختلفة.

1-حزب التجمع

كان حزب التجمع – وما زال – هو السند الرئيسى للاتحاد:

*أسهم مكتب الفلاحين به بدور أساسى فى قيامه.

*انضم له- بعد إعلان تأسيسه – الكوادر الفلاحية فى الحزب.

*المقر المركزى للتجمع ومقار المحافظات، هى المقار المؤقتة للاتحاد.

*قدم الأستاذ خالد محيى الدين – رئيس الحزب وهيئته البرلمانية – العديد من مشروعات القوانين والطلبات العاجلة – فى مجلس الشعب – التى أعدها الاتحاد.

2-الحزب الناصرى والتيارات الشيوعية

نظراً لاتفاقهم إلى حد كبير – وخاصة فى القضايا الفلاحية الأساسية – مع توجهات ومستهدفات الاتحاد، فهناك علاقات أدبية ونضالية – عالية المستوى – بينهم وبين الاتحاد. ولقد تدعمت هذه العلاقات من خلال المعركة ضد القانون الجديد للعلاقة الإيجارية.

3-حزب العمل

يحظى الاتحاد من جانبه بالكثير من الاحترام – رغم وجود بعض الخلافات، سواء فى الرؤية لبعض قضايا العمل الفلاحى (كموقف حزب العمل المؤيد لنظام المزارعة)، أو بالنسبة لأساليب الحركة وسط الفلاحين. وكانت قضية مقاومة التطبيع الزراعى مع العدو الصهيونى، مجالاً بارزاً للعلاقات النضالية المشتركة.

وإذا كانت كل من "لجنة التنسيق فى مواجهة القانون 96 لسنة 1992"، و"أمانة اللجنة العربية لمقاومة التطبيع الزراعى"، مظهراً جيداً لعلاقة الاتحاد بكل من أحزاب التجمع والناصرى والعمل والقوى الاشتراكية والماركسية، فلقد حظيت رؤية الاتحاد حول حقوق الفلاحين – والمقدمة من ممثله فى مؤتمر الأحزاب والقوى السياسية فى ديسمبر 1997، بالموافقة الإجماعية من كل الأحزاب والقوى بما فيها أحزاب الوفد والأحرار والإخوان المسلمين، لتمكنها من التأكيد على القضايا الرئيسية محل الاتفاق، وترك النقاط الخلافية كحق لكل طرف أن يجتهد تجاهه.

ب-علاقة الاتحاد بالمؤسسات الصحفية ومراكز البحوث

الاتحاد حريص – وخاصة للمحدودية الشديدة لإمكاناته الإعلامية الذاتية – على توسيع دائرة إعلامه من خلال العديد من الصحف والدوريات ومراكز البحوث. وبطبيعة الحال تتفاوت درجة استجابة هذه المؤسسات لتوجهات الاتحاد.

*فهناك من الصحف والمجلات ومراكز البحوث ودور النشر، من يفتح صدره ويقدم إمكاناته- على مستويات مختلفة – لتيسير الحركة الإعلامية للاتحاد (كصحف الأهالي والعربي والشعب وصوت العرب، ومجلات ودوريات اليسار وقضايا فكرية والبديل، وكمركز البحوث العربية ودار الثقافة الجديدة).

*وبعض الصحف والدوريات تقوم بنشر توجهات وأخبار الاتحاد، ولكن بدرجة محدودة ومحسوبة (كجرائد الجمهورية والتعاون وكمجلات روز اليوسف والأهرام الاقتصادي والمحاماة).

*وهنالك أيضاً، على الجانب الآخر – بعض الصحف التي ترفض بحسم – ورغم الكثير من المحاولات في هذا الشأن – نشر أي توجه للاتحاد (وخاصة صحيفتي الأهرام والأخبار).

ج-الاتحاد والمؤسسات الديمقراطية والأهلية

يحاول الاتحاد – من خلال العلاقات الطيبة مع العديد من النقابات ومؤسسات حقوق الانسان وبعض المؤسسات والجمعيات الأهلية – طرح مستهدفاته ودعم حركته.

*فمراكز "الأرض لحقوق الإنسان والمساعدة القانونية وهشام مبارك" تقدم جهداً كبيراً تطوعياً في شأن الدعاوى القضائية الفلاحية التي يقدمها لها الاتحاد.

*وكل من الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي، وجمعية الاقتصاد الزراعي، ونقابة المحامين، ونقابة الصحفيين، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ومركز الدراسات البديلة، والعديد من مثل هذه المؤسسات المدنية الهامة والفاعلة مجتمعياً، يحرص المسئولون في كل منها على دعوة اتحاد الفلاحين للمشاركة في ندواتها حول القضايا الفلاحية والزراعية.

*واللجنة المصرية لمقاومة الصهيونية ومناهضة التطبيع، تضم – مع ممثلي الأحزاب والنقابات – مندوبا دائماً لاتحاد الفلاحين.

*وملتقى الهيئات لتنمية المرأة: يدعم حركة الاتحاد بالعديد من الوسائل: كالنشر والأفلام السينمائية التسجيلية والتدريب والتوثيق.

ج-علاقة الاتحاد بالدولة

ليست هناك – بشكل عام – مشكلات مباشرة في علاقة الدولة بالاتحاد كمؤسسة، للاعتبارات التالية:

1-الاتحاد ما زال "تحت التأسيس"، والقانون لا يفترض مدى زمنياً محدداً لتقديم طلب الاشهار.

2-الاتحاد – رغم استقلاليته – تنص لائحته على أنه يعمل في إطار "حزب التجمع" وهو حزب شرعي ودستوري.

3–حركة الاتحاد محسوبة بشكل جيد وتتم فى إطار الصلاحيات الدستورية والحقوق المقرة قانوناً.

وإن كان الأمر لا يخلو من "ضربات تحت الحزام" من جانب الدولة للاتحاد، كنجاحها – بالتواطؤ مع بعض القوى الحكومية العربية الأخرى – فى تجميد عضوية اتحاد الفلاحين المصريين فى اتحاد الفلاحين العرب منذ عام 1992، بعد أن كان عضواً – كامل العضوية – به، منذ تأسيسه عام 1983.

ولكن المشكلة الحقيقية فى هذا الشأن، هى الاختلاف الجذرى بين مواقف وتوجهات الدولة – بكل إمكاناتها الكبيرة – وبين مواقف وتوجهات الاتحاد، بإمكاناته المحدودة.

ولعل أشد هذه الاختلافات والتى ستستمر فى هذه المرحلة، حول:

*قضية العلاقة الإيجارية الزراعية.

*الموقف من الحركة التعاونية الزراعية.

*التطبيع الزراعى مع العدو الصهيونى.

*الاعتماد على الخارج بالنسبة للاحتياجات الزراعية والغذائية.

*ما يسمى "المعونات الأمريكية فى المجال الزراعى والغذائى".

ولعل هذه الاختلافات الكبرى فى السياسات الزراعية ومدى ما تحمله من تحديات، يفرض على كل القوى الوطنية المزيد من دعم الاتحاد واحتضان توجهاته.

الإنجازات، ومسار الحركة لاتحاد الفلاحين 1985– 2000

بعد انعقاد الجمعيتين العموميتين التأسيسيتين فى 1983، 1985 – السابق الإشارة إليهما، عقدت الجمعية العمومية الثالثة فى 21 نوفمبر 1993.

ومن خلال هذه الدورات الثلاث، وبعد مرور أكثر من خمسة عشر عاما على تأسيسه، فمن المهم تقييم ورصد حركة الاتحاد وإنجازاته طوال هذه الفترة.

1–على المستوى التنظيمى:

توجد تشكيلات للاتحاد – مع التفاوت فى عدد العضوية وانتظام الحركة – فى 18 محافظة وحوالى 150 قرية.

2–على المستوى الحركى مع الفلاحين:

كان الاتحاد – مركزيا ومحلياً – مع جماهير الفلاحين فى كافة قضاياهم الأساسية وفى الحدود والإمكانات المتاحة له وخاصة بالنسبة إلى:

*قضية العلاقة الإيجارية والتصدى لطرد المستأجرين أو المغالاة فى القيمة الإيجارية.

*مشاكل الفلاحين المنتجين ومعاناتهم من السياسات الزراعية الخاطئة والمستمرة المهدرة للإنتاج ولمصالح الزراع لكافة المحاصيل (القطن- القصب- الأرز... إلخ).

*الأوضاع الاجتماعية المتدنية لعمال الزراعة والتراحيل، وخاصة بالنسبة للكوارث المتواصلة للأطفال والبنات العاملين فى هذا المجال الشاق.

*عدم تنفيذ الحكومة – فى أغلب المواقع – للقانون 2 لسنة 1977، الذى يقضى بإعفاء صغار الملاك من الضرائب العقارية.

*محاولات طرد المنتفعين بالإصلاح الزراعى من أرضهم فى الكثير من المواقع.

*أوضاع عمال الشركات الزراعية العامة التى تم تصفيتها وبيعها للمستثمرين، وكذلك عمال الجمعيات الزراعية المعينين بنظام "المكافأة الشاملة".

*أزمات احتكار السماد واختفائه وارتفاع أسعاره.

*الصعوبات التى تواجه صغار المربين للمواشى والدواجن.

3-فى مجال الحركة التعاونية:

*المطالبة بعودة الاتحاد التعاونى المركزى (بعد إلغائه)، وبقيام دوره الحقيقى (بعد عودته المفرغة من تمكينه من هذا الدور).

*التصدى لإهدار بنك التنمية والائتمان وفروعه من بنوك القرى لمصالح الفلاحين، والمطالبة بقيام بنك تعاونى زراعى حقيقى لخدمة الفلاحين والائتمان الزراعى.

*مشاركة الكثيرين من قيادات وأعضاء الاتحاد فى انتخابات الحركة التعاونية الزراعية رغم كل ما يحيط بهذه الحركة من إهدار – ونجاح قواعدهم فى كافة المواقع والمستويات.

4-فى مجال القضايا الزراعية العامة:

كان للاتحاد شرف المبادرة – أو الإسهام- فى التصدى للعديد من المخاطر الاقتصادية والسياسية المرتبطة بالمجال الزراعى، مثل:

*نمو الظاهرة الاحتكارية فى المجال الزراعى والغذائى.

*الاتفاقيات مع البنك الدولى وهيئة التنمية الأمريكية المهدرة للمصالح المصرية.

*التطبيع الزراعى مع العدو الصهيونى فى كافة مجالاته.

*محاولات مد إسرائيل بمياه النيل.

*التنبيه مبكراً إلى ضرورة حماية مياه النيل وتقديم الدراسات العلمية التى توازن ما بين مصالح الفلاحين وزراعاتهم، وبين صيانة حصة مصر المحدودة من هذه المياه.

5-فى مجال التثقيف والإعلام:

قام اتحاد الفلاحين – بالتعاون مع أمانة الفلاحين بحزب التجمع – بما يلى:

*إصدار 40 عدداً من نشرة "اتحاد الفلاحين" بالإضافة إلى بعض النشرات المحلية والكثير من البيانات تجاه القضايا الفلاحية العاجلة.

*إقامة عدة دورات تثقيفية متخصصة حول أهم القضايا الزراعية والاقتصادية.

*عقد الكثير من المؤتمرات والندوات مركزياً أو فى المواقع الريفية، بالإضافة إلى المشاركة الفاعلة لبعض قيادات الاتحاد فى العديد من المؤتمرات والندوات القومية.

*تيسير سفر وإقامة أكثر من 9 وفود – من أعضاء الاتحاد – إلى بعض الدول العربية والأوروبية – بدعوات من اتحادات الفلاحين بها – للاستفادة من الخبرات الزراعية والفلاحية – العملية والنظرية – على المستوى العربى والعالمى.

الاتحاد ومعركة الإيجارات الزراعية عام 1997

لا شك أن اتحاد الفلاحين المصريين، رغم صعوبة الظروف الموضوعية، ومحدودية الإمكانات الذاتية، التى يتحرك من خلالها، استطاع – بنسبة أو بأخرى – أن يكون له دوره المتميز نضالياً وسط الفلاحين المصريين.

ويكفى أنه خلال احتدام المعركة ضد القانون 96 لسنة 1992 الخاص بالعلاقة الإيجارية الزراعية استطاع أن يتوج نضاله – الممتد منذ نشأته –بشأن التصدى لطرد المستأجرين من الأرض، بأن تمكن رغم توازنات القوى غير المواتية من القيام بما يلى:

*حملة إعلامية وسياسية وجماهيرية واسعة ضد هذا القانون.

*القيام بالتعاون مع حزب التجمع بجمع 300 ألف توقيع من فلاحى مصر فى مختلف المحافظات والمواقع برفضهم لهذا القانون الظالم للفلاح والمدمر للإنتاج الزراعى.

*أن يعقد – بالتعاون مع أمانة الفلاحين بحزب التجمع – مؤتمراً فلاحياً مركزياً غير مسبوق، شارك فى حضوره أكثر من خمسة آلاف فلاح من قرى مصر ونجوعها لإعلان رفضهم للقانون.

*التنسيق مع أحزاب التجمع والناصرى والعمل والقوى الماركسية، للتصرف كجبهة واحدة ضد طرد الفلاحين.

*المشاركة – مع باقى الأحزاب والقوى السياسية والقانونية المناصرة للفلاحين – فى إقامة دعوة قضائية أمام المحكمة الدستورية العليا ببطلان هذا القانون.

السلبيات وأوجه القصور فى حركة الاتحاد

من السهل أن نقول إنه – على ضوء الظروف الصعبة التى تحيط بالاتحاد – ما كان لنا أن ننجز أكثر مما أنجزنا.

ولكن واجب الأمانة يفرض علينا أن نؤكد أنه رغم هذه العقبات فإن هناك عدداً من السلبيات وأوجه القصور فى حركة الاتحاد، وأن علينا – بكل الموضوعية والجدية – أن نرصدها ونقر بها ونتدارسها، وأن نعمل على تجاوزها. ولعل أبرز هذه السلبيات وأوجه القصور، تتمثل فيما يلى:–

1–عدم التنامى – بالدرجة المأمولة والممكنة أيضاً – فى العضوية القاعدية بالقرى.

2–الاعتماد الفعلى لحركة الاتحاد، على عدد شديد المحدودية من القيادات.

3–الصلة بين قيادة الاتحاد وبين تشكيلاته فى المحافظات والقرى، ليست على المستوى المُرضى والكفيل بتطور الحركة.

ولا شك أنها سلبيات – إن لم يتم تداركها بسرعة –شديدة التأثير ليس على تطور ونمو الاتحاد، بل على استمراره أصلاً.

..وأخيراً..

لعل اتحاد الفلاحين المصريين – كما تبين لنا من خلال علاقاتنا باتحادات الفلاحين العربية والعالمية – هو الوحيد الذى ينفرد بالأوضاع التالية:

*لا يتبع حكومة بلده.

*ليس قطاعا – بشكل مباشر أو غير مباشر –من أى حزب سياسى.

*لا يتلقى دعماً أجنبياً أو محلياً.

*تتم حركته – فى كل هيئاته ومسئولياته – بصورة تطوعية ولا يوجد به أى تفرغ أو مكافآت مالية مقابل الجهد المبذول.

.. ولا شك أننا نشرف بالتحرك – بل بمجرد الاستمرارية – فى ظل هذا النهج وهذه الأوضاع.

.. ولكن لا شك أيضاً، أنه حتى يستطيع مواصلة دوره ومهامه – مع ضخامة التحديات التى عليه مواجهتها – فإن هذا يتطلب من كافة القوى اليسارية والتقدمية والديمقراطية الحريصة على الاتحاد والمدركة أن القضية الفلاحية هى قضية وطنية على أعلى درجة – المزيد من الدعم والمساندة والاحتضان.

الهوامش والمراجع

1-د. فؤاد الدهان – دراسة بمجلة الطليعة – العدد 1 سنة 1965.

2-د. محمود عبد الفضيل- التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى – الهيئة العامة للكتاب – 1978.

3-خالد محمد خالد – من هنا نبدأ – 1950.

4-د. فاطمة علم الدين – تاريخ العمال الزراعيين فى مصر – الهيئة العامة للكتاب 1997.

5-د. رفعت السعيد – تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر – الثقافة الجديدة – 1979.

6-فؤاد عبد الحليم- فريق أنجز عمله – الثقافة الجديدة – 1999.

7-فتحى خليل – نضال الفلاحين – الكاتب العربى – 1967.

8-د. عبد الباسط عبد المعطى – الصراع الطبقى فى القرية المصرية – الثقافة الجديدة – 1977.

9-صبرى أبو المجد- محمد فريد ذكريات ومذكرات – دار الهلال- 1969.

10-شمس الدين خفاجى- التشريعات الزراعية- مكتبة الشباب – 1969.

11-من أوراق عمل ندوة "التعاونيات كتنظيمات شعبية تنموية" – مركز البحوث العربية – 1995.

12-عريان نصيف- المسألة الزراعية فى مصر – مطبوعات حزب التجمع – 1980.

13-وثائق الدورة الثالثة للجمعية العمومية لاتحاد الفلاحين – برنامج الاتحاد – 1993.

14-وثائق الدورة الثالثة للجمعية العمومية لاتحاد الفلاحين – لائحة الاتحاد – 1993.

تعقيبات ومناقشات

م.أحمد الحدينى- أ.حسين عبد الفتاح
د.ريم سعد- أ.شاهندة مقلد
أ.صابر بركات- أ.صلاح عدلى
أ.عبد الغفار شكر- أ.عبد المولى إسماعيل
أ.عريان نصيف- د.عماد صيام
أ.عطية الصيرفى- م.على عزام
أ.فاروق العشرى- د.محمد حسن عبد العال
م.محسن هاشم- أ.محمود مرتضى

عقب عرض أوراق البحوث، دار نقاش جاد بين عدد كبير من الحاضرين فى الندوة.

ولقد حرص كل المتحدثين على أن تبدأ كلماتهم بتقديم معانى الحب والوفاء لذكرى المناضل الفلاحى الكبير الشيخ محمد عراقى، وعلى تحية الدور المهم الذى يقوم به مركز البحوث العربية تجاه قضايا الأرض والفلاحين فى مصر.

ولعل الكلمتين التاليتين تعبران – بصدق ودقة – على ذلك:

*الأستاذ فاروق العشرى:

"المرحوم الشيخ محمد عراقى، هو رمز للملايين من أهالينا الفلاحين الذين كان خصب الأرض ..... نابعاً من عرقهم ودمائهم، وليس – كما قال السادات – أن الأرض أصبح لها قيمة نتيجة الانفتاح السعيد.

تحية لروح المناضل محمد عراقى، وتحية لروح الشهيد صلاح حسين، وتحية لكل مناضلى الفلاحين ولروح الكفاح فى داخلهم التى تدفعهم إلى النضال على طريق شهدائهم".

*الأستاذة شاهندة مقلد:

"أرجو ألا نكلّ ولا نملّ من توجيه التحية الخالصة لمركز البحوث العربية وللأستاذين حلمى شعراوى وعبد الغفار شكر، لاهتمامهم الجاد بالقضية الفلاحية وبالنضال الفلاحى، فهذا تاج على رؤوسهم نتمنى – بل ونثق – أنه سيستمر ويتواصل".

ولقد عرض المتحدثون – فى نقاشهم الهام حول كافة محاور قضايا الأرض والفلاح فى مصر – للعديد من الأوضاع الفلاحية والزراعية الراهنة والتاريخية. وسنحاول – فى الصفحات المقبلة – إبراز أهم نقاط هذا الحوار، من خلال القضايا المحددة التى أثير بشأنها.

أولاً– الحركة الفلاحية، والحركة السياسية فى مصر:

*المهندس/ أحمد الحدينى:

"دخل الكثيرون إلى البرلمان المصرى منذ 1936، وإلى مجلس الشعب حتى اليوم، ولم نسمع صوتاً واحداً يتحدث – بصدق – عن قضايا الأرض والفلاح، فلقد كانوا من غير الفلاحين، رغم أنهم أصبحوا نواباً – فى المرحلة التى أعقبت ثورة 23 يوليو – على ضفة الفلاحين".

***الدكتور/ عماد صيام:**

"لى ملاحظة موجهة – فى الحقيقة – لعم عريان، مع تقديرى الشديد لحماسه وعاطفيته، ونحن من الجيل الذى يقدر ما قدمه – وجيله النضالى – للحركة الفلاحية وللحركة الوطنية فى مصر عموماً.

لكن هناك بعض التحفظات – أو الاختلافات – على بعض المصطلحات التى أوردها فى ورقته. كمصطلح الحركة الفلاحية.

الحقيقة لا أستطيع أن أقول أن فى مصر – قبل 1952 ولا بعد 1952 ولا الآن – حركة فلاحية. هناك بعض الهبات والنضالات الفردية، والريف المصرى لم يعرف السياسية والحركة السياسية بمفهومها إلا أثناء نضالات ثورة 1919. وقتها السياسة دخلت القرية المصرية، أما قبل ذلك وبعد ذلك فهى مبادرات فردية.

والكلام عن تأثير القوى السياسية. علينا ألا نضخم فى الذات، فكل القوى السياسية كان تأثيرها هامشياً على وعى الفلاحين فى مصر.

ويمكن – لو جردنا الأمور بجدية – أن نجد أن أكثر السياسيين الذين كان لهم تاثير على الفلاحين هم الأخوان المسلمين، وعلى سبيل المثال نموذج عنانى عواد فلقد كان وكيل شعبة للأخوان، بل إن البرنامج الذى تبنته 23 يوليو هو برنامج الأخوان فى الإصلاح الزراعى بالنص.

المسألة الثانية، أنه أثناء الستينيات لم تكن هناك – حقيقة – حركة تعاونية زراعية. لن نضحك على أنفسنا، وليس لأن الواقع الآن سيىء فنقول أن الذى قبله كان أفضل، الجمعيات التعاونية الزراعية لم تكن إلا مؤسسات لتعبئة الفائض – ونهب الفلاح المصرى لصالح مشروع الدولة.

وأرجو – أخيراً – من المركز ومن الباحثين، تقديم دراسة تجيب على السؤال التالى: لماذا تخاذلت كل الأحزاب السياسية – بلا استثناء – عن مساندة النضالات الفلاحية فى ظل تطبيق القانون وأدارت ظهرها – مع زعم أنهم يناضلون فى الشارع – للفلاحين؟ ولماذا الحركة السياسية فى مصر – حتى اليوم – قاطعة صلاتها الفكرية والسياسية والحركية بالفلاحين والنضالات الفلاحية"؟

الأستاذ / صلاح عدلى:

"الحركة الفلاحية المصرية واقع تاريخى مرتبط بنضال الشعب المصرى كله منذ قديم الزمان. ولقد كان – وما زال – للحركة الفلاحية، بعد طبقى وبعد وطنى. فأيام الحملة الفرنسية كان هناك نضال فلاحى، وأيام عرابى كان هناك نضال فلاحى، وفى دنشواى كان هناك نضال فلاحى، وقبل 23 يوليه 1952 كان هناك نضال فلاحى، وفى مواجهة القانون الجديد للعلاقة الإيجارية – اليوم – نضال

فلاحى. فالحركة الفلاحية – بغض النظر عن التنظيم أو القيادة السياسية لها – هى جزء لا يتجزأ من تاريخ الشعب المصرى.

ودون أن نخطىء فى حق الإنجازات الرائعة التى تحد ث عنها الأستاذ عريان، والتى كان – قديماً وحديثاً – للأحزاب بما فيها الحركة الشيوعية، دور كبير فيها، فإننى أضم صوتى للذين يقولون إن الأحزاب والحركة الشيوعية لم تعط – فى عشرات السنين الأخيرة – للقضية الفلاحية الاهتمام الواجب.

بل إنه للأسف، فإن اليسار المصرى – والقضية الفلاحية من أولى مهامه – يضع الحركة الفلاحية فى مرتبة مهمشة فى برنامجه وجدول أعماله، على الرغم من أنها القضية الكفيلة بأحداث تميز واضح فى الحركة السياسية.

وأختلف مع الدكتور عماد بشأن ما قاله بالنسبة للأخوان المسلمين. فلقد وقفوا – مؤخراً فى قضية العلاقة الإيجارية – مع الملاك ضد المستأجرين، وأعتقد – تاريخياً أنهم لم يكن لهم دور كبير – اجتماعى أو طبقى – فى الحركة الفلاحية".

*المهندس / محسن هاشم:

"كلنا رأينا أن الأحزاب كان لها دور طيب إلى حد ما فى الدفاع عن مصالح الفلاحين لا أريد أن أقول إن حزب العمل كان فى الصدارة ولا أزعم – فى نفس الوقت – أن حزب التجمع أو الناصرى كان أيهما كذلك. ولكن – فى الحقيقة – أن كل حزب كان يعتمد على مدى قدرة وقوة حركة وتأثير أشخاص قياداته وأعضائه وسط الفلاحين".

*الأستاذ/ حسين عبد الفتاح:

"كلنا ندرك أن هناك نضالات طويلة من الفلاحين من أجل حقوقهم فى الأرض والحياة الكريمة. ولكن الواقع الذى تكشّف مؤخراً – رغم ذلك – أنه عندما يصل الأمر إلى تطبيق القانون الجديد الذى يؤدى إلى طرد الفلاحين من الأرض، تكون المقاومة هامشية أو نسبية.

كيف يمكن بعد عشرات السنين من نضال الفلاحين والقوى المعبرة عنهم والمساندة لهم، وبعد أن حصل الفلاحون على ثمرة نضالهم – وهى الاستقرار فى الأرض – تنزع منهم فجأة وهى بالنسبة لهم العمل والدخل والعرض والحياة؟

ليس الأمر فقط لأن الفلاحين – كما ورد فى كلام الدكتورة ريم سعد – اعتبروا أن الأرض والإصلاح الزراعى هدية لهم من جمال عبد الناصر.

ولكن القضية – بوضوح – أننا لا نستطيع – حتى الآن – أن نلاحظ أن نضال الفلاحين فى مصر كان يشتد حينما يرتبط – ارتباطا عضويا – بمجمل نضال الحركة الوطنية المصرية، هنا كنا نجد ما يسميه الأعداء بالعنف الفلاحى والقصاص المباشر لاغتصاب حقوقهم.

أما حينما تتعامل القوى السياسية المصرية مع الموضوع، باعتباره قضية تخص الفلاحين فقط، فكان لا بد أن ينتهى الموضوع بالطريقة التى انتهى بها.

ومن هنا، فإن رأيى أن القوى السياسية – فى هذه الفترة موضوع القانون – تعاملت عملياً وموضوعياً – بغض النظر عن نواياها وعما نشرته صحفها وأدبياتها – مع موضوع قانون الأرض الجديد، باعتباره قضية تخص الفلاحين وحدهم.

وبنفس المنهج يتم اليوم التعامل مع قانون العمل الموحد، باعتباره قانونا يخص العمال، رغم أنها قضية تخص كل العاملين بأجر وتؤثر – بالتالى – على المجتمع كله.

إن هناك فيروسًا جديدًا فى الحركة الوطنية المصرية، وهو تقسيم النضالات بدلاً من توحيدها كما كانت الحركة فى الأربعينيات والخمسينيات.

وعلينا – تجاه كل قضايانا – أن نتمسك بهذا التراث... التوحيد النضالى.

***الأستاذ عطية الصيرفى:**

"لى عتابان على اليسار المصرى:

الأول: أنه لم يوظف – بشكل جماهيرى صحيح – الشيخ محمد عراقى.

فمحمد عراقى ظاهرة رئيسية فلاحية ثقافية، امتداد لابن عروس وللشيخ يوسف الشربينى وللأب عيروط، ولو كان اليسار المصرى مهتماً فعلاً بثورة الريف والصراع الطبقى به، لكان قد جمهر الشيخ عراقى، بدلاً من تشغيله فى السخرة – هنا وهناك – من أجل لقمة العيش، حتى مات.

الثانى:موافقة اليسار على ترشيح الأستاذ أحمد الرفاعى رئيساً لنقابة العمال الزراعيين. هذه مصيبة أن يعتلى نقابة عمال الزراعة فى مصر، محامى ويسارى".

***الأستاذ فاروق العشرى**

"اسمحوا لى – دون الدخول فى أى خلافات حول دور اليمين أو اليسار – أن أؤكد أن قضية الأرض وقضية تحديد الملكيات الزراعية – سواء فى الاتجاه الإسلامى أو الاتجاه الماركسى – كانت قضايا نضالية تبناها وضحى من أجلها الفلاحون المصريون وكل من ناصرهم إلا أننى – شخصياً – لا أستطيع أن أغفل غائباً وحاضراً معنا الآن هو جمال عبد الناصر، الذى وضع هذه الأفكار – سواء تبناها اليمين أو اليسار – موضع التنفيذ والتطبيق لصالح الفلاحين.

وإذا كنا نحاول تحديد مرجعية – نقيس عليها ما يحدث الآن – فلتكن هى الإصلاح الزراعى وما تلاه فى التعاون كما أوضح الأستاذ عريان".

***الأستاذ صابر بركات**

"أشد خوفى أن تكون الحكومة قد نجحت فى أن تصور لنا فكرة التفكيك. ففى نفس الوقت الذى يقومون فيه بالعولمة – على المستوى المركزى العالمى – يعملون على تفكيك الشعوب.

فأنا ألاحظ أنه فى أى جلسة خاصة بالقضية الفلاحية تطرح وكأنها قضية ذاتية، بينما هى – فى حقيقتها – قضية وطنية عامة تخص الوطن على كافة المحاور، مرتبطة بباقى قضاياه وهموم الشعب.

ففى الوقت الذى يطرد فيه الفلاح من الأرض، يطرد فيه العامل من المصنع – سواء بالمعاش المبكر أو بالتصفية او بقانون عمل أسود أو بالتوقيع على استقالته قبل أن يعمل – ويطرد فيه ابن الفلاح أو العامل – من الخريجين – إلى الشارع لكى ينضم إلى جيش البطالة والعاطلين.

الحكومة تصنع كل ذلك مرة واحدة، ونحن ندرس كل قضية منفردة ونذاكر كل ورقة على حدة".

الأستاذ / على عزام:

"قانون الإصلاح الزراعى، لم يأت صدفة أو على سبيل الهبة للفلاحين، بل كان – كما ورد بكلمة الأستاذ عريان – لاستقراء حقيقى وجيد من الضباط الأحرار للنضال الفلاحى الطويل قبل 1952 من أجل تحديد الملكية وكافة حقوق الفلاحين المهدرة.

ومن هنا كان الإصلاح الزراعى بهدف التغيير الشامل فى مجال الزراعة، بما يستتبعه من تغيير فى مجال الصناعة وكافة القضايا الوطنية".

***الأستاذ / عبد الغفار شكر:**

"بمناسبة كلام الزميل على عزام عن الإصلاح الزراعى، فمن المهم إدراك أن الإصلاح الزراعى كان مطلبا – أيضاً – لقطاع من الرأسمالية الصناعية.

والذى يقرأ تقرير ميريت غالى وتقرير البنك الأهلى السنوى عن عام 1951، يجد رؤية واضحة تقول إن الفلاحين محبوسون فى الأرض وأن لدينا قوة شرائية معدومة نتيجة نظام الإقطاع والملكية الزراعية، وأن العائد الذى يأتى من الأرض ينفق إنفاقاً ترفياً خارج البلاد، وأنه لا حل – بالتالى – لمشكلة عدم نمو الصناعة المصرية الرأسمالية إلا بإصلاح زراعى"

ثانياً: اتحاد الفلاحين المصريين:

أ.عطية الصيرفى:

"الزميل عريان يقول أنه كان من الممكن أن ينشأ اتحاد الفلاحين فى أيام الفترة الناصرية. وهذا غير صحيح وصعب جداً. فإنشاء الاتحاد كان يستلزم تحالف الجمعيات التعاونية الزراعية مع الحركة النقابية، وكل منهما كان سلطوياً، مما كان يجعل من تأسيس الاتحاد – آنذاك – أمراً مستحيلاً".

أ.حسين عبد الفتاح:

"رغم اقتناعى بدور اتحاد الفلاحين، لكنى أرى أن هذا لا يلغى أن ننشىء ما يسمى بالروابط النوعية الجغرافية للزراعة الواحدة أو لمجموعة زراعات أو لمجموعة من القرى والبلاد.

فرغم أننى لست متشائماً، إلا أننى أعتقد أن العقبات التى تواجه اتحاد الفلاحين – بصيغته الحالية – قد تستمر سنوات طويلة".

م.محسن هاشم

"أخونا عريان نصيف يتكلم عن اتحاد الفلاحين، وهذا شىء طيب أن يطرح أمر كهذا لتجمع الفلاحين. ولكن دعونا نتكلم بصراحة حتى نكون أكثر وضوحاً.

نحن نريد كيانا فلاحيا يوحد الفلاحين فى مصر، أم لا؟

لو أردنا ذلك، علينا أن نبدأ – منذ الآن – فعلاً بمخاطبة كل القيادات داخل مجلس الشعب، القيادات التى نأمل فيها خيراً وليس قيادات الحزب الوطنى.

لماذا لا نفكر فعلاً فى أن نؤسس نواة لنقابة للفلاحين، بعض النظر عن أكاذيبهم بشأن نقابات عمال الزراعة والرى الذين يأتون بهم بالأجر ويشحنونهم فى العربات ويحضرونهم للجمعية العمومية.
فعلاً نريد حركة فلاحية تأتى من قاع الريف المصرى، وليست حركة فلاحية سلطوية من فوق.
أخونا حسين عبد الفتاح قال فكرة هامة جداً وهى إقامة روابط للفلاحين فى قرى ونجوع مصر، وهى فكرة طيبة علينا أن نبدأ بها لو لم نستطع إنشاء نقابة عامة للفلاحين.

أ.صلاح عدلى

"اتحاد الفلاحين المصريين مبادرة جيدة وإمكانية رائعة قامت منذ بداية الثمانينيات، وإذا كان الأستاذ عريان قد حدد بعض السلبيات فى حركة الاتحاد، فيجب أن نتصارح بأن السلبية الحقيقية إنما هى من الأحزاب والقوى السياسية التى لم تحتضن هذه الحركة وتدعمها بالصورة الواجبة حتى تتحول إلى حركة جماهيرية واسعة وفاعلة.
وهذه مسئولية تاريخية، أرجو من القوى السياسية وضعها فى الاعتبار".

*د.عماد صيام

"اتحاد الفلاحين مبادرة، كان يمكن – فى الحقيقة – أن تحدث تغييراً فى أشياء كثيرة.
هذه المبادرة، علينا أن نعترف أنه تم إجهاضها، ليس بسبب السلبيات التى ذكرها عم عريان – فهو رجل دبلوماسى جداً وحريص جداً وأنا مقدّر – ولكن تم إجهاضها وقطع الطريق أمام مستقبلها. ... لماذا أجهضت؟.. ومن الذى أجهضها؟ .. هذا هو السؤال".

*أ.شاهندة مقلد:

"اتحاد الفلاحين مبادرة لن نسمح بإهدارها ولن نسمح باجهاضها – كما يقول دكتور عماد– ولكننا ندرس الواقع الفلاحى الجديد – ونأمل من مركز البحوث العربية مساعدتنا فى ذلك – حتى يتواصل دوره على ضوء مستجدات الواقع الفلاحى الجديد".

أ.عبد الغفار شكر:

"سؤال الدكتور عماد صيام فى محله، فهو يتساءل لماذا أجهضت تجربة اتحاد الفلاحين فالاتحاد يتم التحضير له منذ عام 1980 وأعلن تأسيسه عام 1983، وبذلت جهود مخلصة من زملاء مناضلين على

مدى أكثر من عشرين عاما فى سبيله، ورغم ذلك ما زال غير قادر حتى الآن على تعبئة حقيقية وواسعة للفلاحين.

ولذلك يجب أن يؤخذ سؤال الدكتور عماد بجدية، وأن يكون التجاوب الجاد معه، هو البحث العميق عن أسباب ذلك.. هل تم إجهاضه من خلال تجاهل القوى السياسية له؟..

أم بسبب منهج الحركة الذى استخدمه القائمون عليه؟.. أم أن هناك أسباباً أخرى – منفردة أو مجتمعة مع غيرها – قد أدت إلى ذلك؟

إننى – ومن منطلق حرصى وحرصكم على تواصل وتطور اتحاد الفلاحين – أقترح أن ينظم اتحاد الفلاحين ندوة بهذا الخصوص، تدعى للمشاركة فيها كل الأطراف المعنية، لبحث هذا الموضوع للوصول إلى رؤية صحيحة لمستقبل اتحاد الفلاحين.

ويهمنى أن أنوه – فى هذا الشأن – بأن هناك إمكانية قانونية قائمة، إذ إن مصر قد وقعت على اتفاقية دولية خاصة بإنشاء النقابات الفلاحية وتتيح أن يشترك فى اللجنة النقابية الواحدة مستأجرين وصغار ملاك وعمال زراعيين".

ثالثاً: العلاقة الإيجارية الزراعية

م.أحمد الحدينى

"قضية العلاقة بين المالك والمستأجر – وقد تكلمت عنها منذ خمس سنوات وأعددت دراسة بشأنها – شابها أمر معين، وهو التهوين الزائد أو التهويل الزائد – وهذا نهج خاطىء وضار، فأى مشكلة – حتى يمكن حلها – لا بد من وضعها فى حجمها الطبيعى.

فلقد كانت نسبة الأرض المؤجرة إلى جملة الأراضى المنزرعة تصل إلى 27.8٪ حتى عام 1986، ثم انخفضت عند تطبيق القانون وأصبحت 13٪.

الموضوع الآخر هو الآثار السلبية لتطبيق القانون 96 لسنة 1992.

الدكتورة ريم تناولت الجانب الاجتماعى فى هذه الآثار، وهذا جيد، ولكن هناك أيضاً جوانب أخرى هامة ترتبت على نفاذ هذا القانون، مثل:

*تحول قطاع كبير من المستأجرين وأسرهم، إلى أجراء.

*تفريغ قيمة الأرض من مضمونها كوظيفة اجتماعية، وتحويلها إلى سلعة للبيع والشراء.

*التدهور النسبى فى الإنتاج الزراعى، والزيادة النسبية فى الفجوة الغذائية.

*زيادة تفتت وتشتت وتقزم الأراضى الزراعية".

م.محسن هاشم

"الدكتور حسن عبد العال، يقول إن المثقفين لم يناقشوا المستأجرين فى قضيتهم ولم يوضحوا لهم أبعاد القانون قبل تنفيذه عليهم.

ولكن الحقيقة أننا جبنا جمهورية مصر العربية من أقصاها إلى أقصاها، وجلسنا مع الفلاحين وأوضحنا لهم كل الأمور وكل المخاطر، ولكن لمجرد قيامنا بهذه المناقشات مع الفلاحين تم سجننا خمسة شهور فى التأديب.

إن دور المثقفين من وجهة نظرى – ولا أتكلم كمثقف ولكن كفلاح وكمهندس زراعى – كان للحق والتاريخ جهداً طيباً تم بذله داخل القرى والنجوع ووسط الفلاحين".

أ.محمود مرتضى:

"عرض الدكتور محمد حسن لقضية الحيازة الزراعية فى مصر، موضحاً أنها لا يمكن تبسيطها واختزالها فى المستأجرين والملاك، بل إنها شبكة عنكبوتية فى الواقع الريفى.

وقال إن هناك ثلاث فئات محددة: المالك الخالص، والمستأجر الخالص، والمالك المستأجر. ولعله من الأهمية بمكان أن نعرف الآن – وبعد تطبيق القانون الجديد عدة سنوات – أى هذه الفئات كانت أكثر تأثراً بهذا القانون عن باقى الفئات.

كذلك من المهم إدراك التوزيع النسبى بين حجم الملكية وحجم الإيجار لفئة الملاك والمستأجرين فى نفس الوقت.

وبشكل عام فلا بد من أبحاث تفصيلية عن تداعيات تطبيق القانون، كمنهج علمى أفضل – على كافة المحاور – من التسرع بإعلان نتائج قائمة على موقف سياسى مسبق متعاطف – بطبيعة الحال بالنسبة لى ولنا جميعاً – مع الفلاحين".

د.محمد حسن عبد العال:

"المعلومات التى قدمتها، بعضها مستمد من نتائج بحثية والبعض الآخر من انطباعات ميدانية. ولكى أطمئنكم – فأنا باحث وأدرك أن النتائج المترتبة على أى موضع لا تتم ببحث مفرد – فلقد انتهيت من دراسة حول آثار تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر تشمل مصر كلها من البحيرة

حتى الواحات، كما قمت بزيارة – أخرى – للمجموعة التى قمت بالدراسة السابقة عليها وهم حوالى سبعة آلاف من الملاك والمستأجرين، وإن شاء الله فهذه الدراسة فى سبيل الإصدار القريب".

د.ريم سعد:

"أنا تكلمت عن القضية المحددة بعنوان ورقتى، وهى نهاية الإيجار الآمن ومعنى فقدان الأرض للمستأجرين المطرودين، وبالتالى فقد انصب كلامى على جانب واحد من آثار تطبيق القانون 96 لسنة 1992، ومن زاوية واحدة وهى رؤية الفلاحين الذين أخذت منهم الأرض – التى كانوا يعتمدون عليها فى حياتهم اعتماداً كلياً – ودون أن يكونوا متوقعين – بشكل جدى – لأن تؤخذ منهم".

أ.شاهندة مقلد

"آلمتنى عبارة أوردها أحد الزملاء – فى هذا الحوار – وهى أن مقاومة الفلاحين لهذا القانون المدمر لحياتهم كانت مقاومة هامشية.

كيف تكون هامشية وقد ضحوا فى هذه المعركة بواحد وثلاثين شهيداً، وبعدة آلاف تم احتجاز حريتهم؟

على العكس، لقد كانت مقاومة الفلاحين مقاومة باسلة – نتمنى أن يكون فى مستواها مقاومة كل القوى الاجتماعية التى يتم إهدار مصالحها – ولكن الظروف الموضوعية – على كافة محاورها – هى التى فرضت هذا القانون وتلك الأوضاع التى لم تصبح نهائية .. فالنضال الفلاحى سيظل متواصلاً".

رابعاً: قضايا فلاحية وزراعية أخرى:

*الزراعة الآمنة

أ.حسين عبد الفتاح:

"التركيز على الزراعة الآمنة بدلاً من زراعة الوفرة، قضية مهمة ومجمعة لقوى كبيرة جداً ممكن أن تقف معنا فى هذا التوجه، فكل إنسان يريد حماية صحته.

وعلى خبرائنا البحث فى هذا المجال الهام – الذى تلجأ أوربا إليه اليوم – والذى من الممكن أن يحقق تطوراً كبيراً للحركة الفلاحية عندما تتبناه".

الائتمان الزراعى – ا.محسن هاشم:

"أحيى الأستاذ عبد المولى إسماعيل على كل ما طرحه بخصوص بنك التنمية والائتمان الزراعى، الذى أدخل آلاف الفلاحين – وخاصة فى محافظات الإسماعيلية والمنيا وأسيوط – السجون بسبب مديونية الفلاحين له وتراكم سعر الفائدة المرتفع.

لقد أصبح هذا البنك – كما قال أخونا سعد قنديل – محلا لبيع ماكينات الخياطة والملابس، أى – بالمعنى الصحيح – بوتيكاً.

وعندما تتكلم، يقولون لك.. هذه هى الخصخصة".

***هجرة الفلاحين– أ.محمود مرتضى:**

"من المهم البحث الجاد – العلمى والميدانى – عن تأثير فترة السبعينات والثمانينات – من خلال هجرة الفلاحين إلى دول النفط – فلا شك أنه سيتأكد أن تأثير هذه الفترة السلبى على الزراعة المصرية وعلى الواقع الاجتماعى للفلاحين، ليس أقل – إن لم يكن أكثر – من تأثير تطبيق القانون الجديد للعلاقة الإيجارية".

***الإحصاءات الزراعية م.أحمد الحدينى:**

"د.محمد حسن قال إن الإحصاءات الزراعية غير متوافرة، وأنا أؤكد هذا الكلام. فهى غير متوافرة وغير دقيقة أيضاً، والسبب أن الذى يقوم بالتعداد الزراعى هو وزارة الزراعة. فوفقا للأرقام والبيانات التى تريد الوزارة إعلانها – وفق توجهاتها وحساباتها الخاصة – تصدر التعليمات إلى مديريات الزراعة بتخفيض أو بزيادة الأرقام".

***صغار وفقراء الملا ك– أ.صابر بركات**

"فى تقديرى أن المالك الصغير – كالمستأجر – مجرد فواعلى لدى الملاك الحقيقيين وهم كبار الملاك فهؤلاء الملاك من أصحاب المساحات القزمية – كما نعلم وكما تعلمنا من كل أساتذتنا فى المجال الزراعى – لا يكفى فائض عملهم وزراعتهم لمعيشتهم هم وأسرهم التى يعولونها.

إن علينا واجبا هاما تجاه الملايين من الفلاحين الذين أصبحوا عمالة زراعية ومن أصحاب الملكيات الضئيلة الذين هم فى حكم المعدمين".

*ثورة الريف– أ.عطية الصيرفى:

"فى تقديرى أن ثورة الريف الآن متعثرة، وأن كلام الزميل عريان لن يتم.

فالقرية اليوم أصبحت قرية البوتيك، قرية الحرف والحرفيين، قرية البنات اللاتى يعملن فى المدن ولو أجرينا حصراً دقيقاً، لن نجد الفلاح الحقيقى.. الفلاح القرارى، فالفلاح الآن أصبح إما طالبا أو مبيض محارة أو حرفيًا.

وعلى الحريصين على ثورة الريف، أن يدرسوا أولا واقع الصراع الطبقى الحالى فى الريف كما هو وليس كما يظنونه هم".

*الواقع الزراعى الحالى– أ.فاروق العشرى:

"الصورة فى ريف مصر، أصبحت – للأسف – كما يلى:

*الثروة الحيوانية دمرت.

*السكن، طرد منه الفلاحون بعد الأرض.

*التركيب المحصولى اختل لصالح الزراعات ذات الربحية الأعلى.

*الدورة الزراعية ألغيت من أجل الخصخصة.

*مستلزمات الإنتاج ارتفعت أسعارها بصورة صارخة.

*البذور تستورد وهى التى أجريت عليها عمليات الهندسة الوراثية.

*إسرائيل تتغلغل اليوم فى الزراعة المصرية.

*أسعار الحاصلات الزراعية بدون أى سيطرة.

*التعاون تم ضربه حتى لا يقف بجانب الفلاح.

*الائتمان وبنوك القرى سيف على رقبة الفلاح.

*التسويق ترك للمنسقين والاحتكاريين.

*الإيجارات وصلت إلى ما بين 1500 – 2500 جنيه للفدان.

*عقود الإذعان تجعل الفلاح مهدداً كل عام.

...القضية تجاوزت الزراعة والفلاحين. وأصبح الوضع كفيل بتهديد الاقتصاد المصرى، بل الوطن المصرى بأسره".

خامساً: نحو برنامج نضالى وحلول واقعية:

د.عماد صيام

***"لى ملاحظة عامة على المداخلات، فهى كلها – فى حدها الأدنى – نوع من الشكوى، وفى حدها الأقصى – محاولة لرصد الواقع.**

لقد أصبح علينا القيام بنقلة كيفية، بوضع اجتهادات وحلول يكفل النضال من أجلها تغيير هذا الواقع".

م.محسن هاشم

***"كنت أود اليوم أن أسمع كلاما جديداً، فكل ما قيل فى هذه الندوة نعرفه ونعيشه، ولكن هل ستظل نبكى على اللبن المسكوب؟ ماذا سنفعل مع الفلاحين الآن؟ ما الحلول العملية التى نقدمها لهم للخروج من أزمتهم الاجتماعية والاقتصادية"؟**

أ.صلاح عدلى

***"المشاكل التى نسمعها الآن، هى – فى عمومها – التى سمعناها منذ أربع أو خمس سنوات، للأسف لم نستكمل دراسة ميدانية واحدة عن جوهر المشكلة والحلول القادرة على تجميع الفلاحين وحشد القوى السياسية المناصرة لهم حولها، فى نضالات محدودة ولكن فاعلة ومؤثرة".**

أ.عبد المولى إسماعيل

***"نحن – فى مركز الأرض – نأمل أن يحظى التقرير الذى عرضته على حضراتكم عن أوضاع وحقوق الفلاحين اليوم فى مصر، بأعمق وأوسع حوار، يمكن أن نل من خلاله إلى حماية مصالح وصحة وحياة أهالينا فى الريف وكفالة حقوقهم الواردة فى القانون والدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان".**

أ.فاروق العشرى

***"أحب أن أؤكد لكم أننا – فى الحزب الناصرى – لنا اجتهاد وبرنامج محدد تجاه المشاكل الحالية فى الزراعة المصرية وأوضاع الفلاحين المتردية، سواء بالنسبة للعلاقة الإيجارية أو الائتمان الزراعى أو التطبيع مع العدو الصهيونى.. إلى آخر قضايا الأرض وهموم الفلاحين. ولكنى – أمام هذه المخاطر المحدقة ليس على الفلاحين فحسب بل على الوطن كله، آمل أن تتمكن كل القوى الوطنية**

– يميناً ويساراً – من الاتفاق على حلول رئيسية لمشاكل زراعة مصر وفلاحيها، نتبناها جميعاً ولا نسكت عنها أبداً حتى تصبح واقعاً اجتماعياً حيّاً.
وإننى – فى هذا الخصوص – أدعو عم عريان للتحرك فى هذا المجال – وكلنا معه – من خلال جبهة الأحزاب والقوى السياسية والديمقراطية".

أ.عبد الغفار شكر

*"إذا كان مركز البحوث العربية قد نظم هذه الندوة – باعتباره مؤسسة بحثية – لمحاولة كشف وتوضيح حقائق القضية، فإن على حضراتكم – وكلكم نخب حزبية وسياسية ونضالية – التحرك الجاد نحو الوصول إلى مبتغى البحث والدراسة، وهو البرنامج والحلول الصحيحة والممكنة. وسيكون المركز – فى إطار إمكاناته البحثية – مدعما بطبيعة الحال لهذا التوجه".

الكلمات الختامية:

*أ.عبد الغفار شكر

"طلبت من الأخ سيد ابن الشيخ عراقى أن يلقى كلمة فى ختام الندوة فرفض معتبراً – بحق – أن كل الذين حضروا اليوم، هم أسرة الشيح عراقى وبالتالى لا مجال لكلمته هو باسم الأسرة.
ولعل هذه الرؤية النبيلة من سيد محمد العراقى، خير تعبير عن نجاح هذه الندوة فى مستدفهاتها البحثية والنضالية والإنسانية".

*أ.عريان نصيف:

"ليس لى من تعقيب سوى أن أتقدم بجزيل الشكر للأساتذة الأجلاء والزملاء الأعزاء الذين استفدت اليوم كثيراً من بحوثهم ومداخلاتهم وحوارهم.
أشكر حضراتكم على هذا اللقاء الطيب الشريف.
وأشكر مركز البحوث العربية على مستويين:
*أشكره – بشكل موضوعى – على اهتمامه الجاد بقضايا الفلاحين وكل قضايا الوطن والشعب والامة.
*وأشكره – بشكل شخصى – على تكريمه لى الذى أرجو أن أكون مستحقاً له.
وتحية فى النهاية إلى الشيخ محمد عراقى وصلاح حسين وعبد المجيد الدويل وعلى عبد الحفيظ وكل شهداء ومناضلى الفلاحين.